كلنا سوريون

سياسية ثقافية نصف شهرية

١ /نيسان/ ٢٠١٤ | العدد ـ٣ـ السنة الأولى | ١٢ صفحة | newspaper.allsyrians.org

تحاول أن تكون فضاءً إعلامياً مفتوحاً على الشأن السوري، وتشارك السوريين حياتهم في بلاد النزوح، نسعى لأن نكون ساحة لتبادل الرأي وتبادل المعلومة، محاولة جادة للمساهمة في صناعة إعلام سوري جديد وجدي، يساهم بـدوره في صياغة وعي وطني سوري جامع، يؤسس لصياغة الهوية الوطنية الجامعة .

أيّة صيغة يريدها السوريّون لوطنهم القادم؟

مؤتمر جنيف ٢... تفاصيل التفاوض في الغرف المغلقة

هل كانت معركة الساحل الثالثة خياراً خاطئاً؟؟

خاص كلنا سوريون ـ عارف حاج يوسف

هل تنهض سوريا؟

لا يمكن العبور إلى سوريا الوطن إلّا على جثّة هذا النظام.....

هذا ليس شعاراً ولا هو تعصّب لفكرة أو لجهة، إنّه الحقيقة فهذا النظام ببنيته العميقة هو نقيض تماماً لأيّة صيغة من صيغ التعاقد الاجتماعيّ المفضية إلى بناء الدولة بشكلها العصريّ المرتكز أساساً على مفهوم العدالة والمواطنة والقانون.

لكنّ المشكلة هي ليست هنا فقط، بل، لعلّ المشكلة الأكبر والأخطر والتي تراكمت عبر عقود طويلة، وربّما عبر قرون طويلة، تكمن في السؤال الذي لا مَحيد عن الإجابة عنه: ماذا بعد جثّة هذا النظام؟ وأيّة صيغة يريدها السوريّون لوطنهم القادم؟؟.

سيرث السوريّون سوريا مدمّرة تماماً، سوريا منهَكة ومستنزَفة ويستبيح الخراب كامل مساحتها، والأخطر من هذا كلّه، هو حجم التهتّك الذي عصف بهويّتها وبنسيجها الاجتماعيّ، ولعلّ ما يزيد الأمر تعقيداً هو أنّ السوريّين سيحتاجون الآخرين لبناء وطنهم، لكن ما مِن أحد سيمدّ يد المساعدة لهم لكي يصيغوا وطنهم كما يشاؤون بل كما يشاء هو ،أيُّ مأزق نحن فيه؟؟!!.

يحدّثنا التاريخ عن ممالك ودول وحضارات كثيرة، أصابها ما أصابنا ويحدّثنا أيضا عن بعضها الذي تلاشى واندثر، ولكنّه يحدّثنا أيضاً عن بعضها الذي نهض من جديد وربّما بما يشبه المعجزة.

في تلك الأمثلة، لدول بُعثت من حطامها كان ثمّة عامل رئيس يقف وراء هذا النهوض المذهل، إنّه الإرادة والحلم، إرادة شعب وحلمه.

هل يمكن لسوريا أن تنهض بعد كلّ هذا الدمار؟

كم يبدو السؤال صادماً؟ وكم يبدو الجواب فاجعاً؟ وكم تبدو اللوحة معتمة وبلا أيّة فسحةٍ لضوء؟ ..... لكن.

في سوريا ما يمكن أن نُطلق عليه قوّة الجغرافيا، وفيها أيضاً قوّة التاريخ، فيها ما هو أهمّ وما يمكن أن نسمّيه قوّة الروح الموغلة في القدم، فيها أيضاً ملايين السوريّين الذين يعيشون في الخارج ولا تزال سوريا تنبض في عروقهم، وهم قادرون على استنهاضها من جديد، وفيها أيضاً ملايين السوريّين الذين يعيشون فيها ويتشبّثون بحلمهم رغم كلّ الألم الذي عاشوه ويعايشوه.

لعلّ ما نحتاجه وبإلحاح، هو إرادة النهوض كشعب وليس كفئات، ما نحتاجه أيضاً هو أن نعي جيّداً كيف سنُجهِز على هذا النظام ليس كأفراد فقط بل كبنية متكاملة، وكيف سنعبر مفازات هذا الدم الذي أُريق إلى حلمنا السوريّ.

لعلّنا مطالبون جميعاً أحزاباً وطوائفاً وأفراداً بصياغة حلم سوريّ، حلم يؤسّس بروح سوريّة جامعة تدفعنا جميعاً لبناء سوريا ما بعد هذا النظام، ولعلّنا مطالبون أكثر أن نتفحّص جيداً ما فعلناه سابقاً وما نفعله الآن وما سنفعله فيما تبقّى من طريقنا الوعر والشديد الخطورة للوصول إلى جثّة هذا النظام.

لكن ما بعد جثّة هذا النظام، هناك أبواب كثيرة، أحدها فقط هو باب الحلم وما تبقّى أبواب لا تفضي إلّا إلى الخراب.

بسام يوسف

الأبعاد الطائفيّة للمسألة السوريّة ومآلات التقسيم ص ٢

مع مضي السنة الثالثة على ما يجري في سورية من وقائع يوميّة مأساويّة، قد يكون البحث في السبب والنتيجة ضرباً من الكلام المجانيّ وسط النيران المشتعلة، معارك متلاحقة في بقع سكنيّة متناثرة

لؤي حاج بكري

معركة الساحل الثالثة، خيار خاطئ ص ٢

ليست هذه هي المرّة الأولى التي تباشر فيها المعارضة المسلّحة السوريّة معركة الساحل كما تُسمى. المعركة التي تدور الآن في كسب هي المحاولة الثالثة

نزيه شعبان

كتائب المعارضة السوريّة تُطمئن المتمرّدين بعد إحكام قبضتها على «كسب» ص ٣

بلدة «كسب» ذات الأغلبيّة المسيحيّة أصبحت تحت سيطرة قوّات المعارضة، الخبر الذي تصدّر العديد من الصحف والمنابر الإعلاميّة في محاولة حثيثة من قبل البعض لإظهار التعاطف مع نظام الأسد في مواجهة القوى الإسلاميّة.

ترجمة مها الخضّور

«كوباني».. أولى المدن السوريّة الثائرة ص ٣

«كوباني» أو «عين العرب» مدينة مسالمة ذات غالبيّة كورديّة، تعيش منذ الأزل مع جيرانها العرب، ما زالت حتّى اليوم تعيش حياتها الريفيّة، يعتمد أهلها في حياتهم على الزراعة، تسيطر على تعاملاتهم العلاقات العشائرية.

وسيم عبدو

كواليس جنيف٢ حوار مع هادي البحرة ص ٥

لن أخفيك قولاً عندما أقول إنّه وعلى الرغم من معرفتنا المسبقة لن يعطي شيئاً طوعاً ولا توجد لديه الرغبة الحقيقيّة في أيّ حلّ واجبنا الوطنيّ والإنسانيّ كان يقتضي أن نتعامل بجدّيّة وإيجابيّة جنيف، ولا يمكننا ترك أيّة فرصة تثبّت حقوقنا وحرصنا سلامة وطننا وواجبنا في السعي الحثيث لإيجاد حلول تؤدّي للتوصّل إلى حلّ سياسيّ يحقّق أهداف الثورة.

منظّمات المجتمع المدنيّ مقاربة أولى في المفاهيم ص ٨

المنتدى الاقتصادي السوري

إنّ للمجتمع دوراً هامّاً وفعّالاً في توجيه الدولة نحو الصواب فيما لو انحرفت عين رقيبة نصوص الداعي والقوانين مؤسّساتها عن الدرب الذي رسمه المجتمع لها. وعلى ذلك يتحتّم أن تكون هناك من قبل الشعب على تصرّفات الحكومة، وهذه الرقابة هي الضمانة الحقيقيّة لتطبيق الدستور والقوانين بشكلها الصحيح، حيث ما قيمة نصّ قانونيّ لم ينفَّذ أو يطبّق، وما لبقاء النصوص الدستوريّة والقانونية دون تفعيل، إنّ هذا انتقاص من الدستور وخرق سلبيّ للمواد القانونيّة.

خطاب الطاغية من بشّار الأسد إلى زهران علّوش ص ٩

صحيح أنّ لكلّ طاغية عبر التاريخ شخصيّته المميّزة ولكن هناك مجموعة من الطبائع والسمات مشتركة عند جميع الطغاة مهما اختلفوا في الزمان والمكان.

عزّام أمين

شخصيّة الجلّاد ص ١٠

كلّ من دخل دهاليز الاعتقال وتمّ استجوابه وبالتالي تعذيبه،خطر في باله سؤال حول ماهيّة الجلّاد الذي يقوم بتعذيبه وإهانته وكسر كرامته وانتزاع إفادات منه بأيّ ثمن

ريم الحاج

حول مفهوم المواطنة ص ٨

إنّ عمليّة الانتقال التاريخيّة من الحكم المطلق إلى الحكم المقيّد، ومن وضع التابع إلى وضع المواطن لم تكن عمليّة سهلة أبداً، بل كانت مخاضاً عسيراً قُطعت فيه رؤوس ملوك وسالت على دربه دماء شعوب

مهند النادر

أبناء الديانة الإيزيدية في سوريا ص ١١

الديانة الأيزيدية هي ديانة توحيدية غير تبشيرية، لها جذور تعود إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، ويرى الباحثون أن هناك تشابهاً كبيراً بين هذه الديانة وبين الحضارة السومرية، وكشف عالم الآثار الألماني «لافار نابو» عن لوح سومري كتب عليه (ئي زي دي) بالخط المسماري

علي عيسو

تحقيقات العدد

القوانين الجمركية ص ٦

النظام والورقة المسيحية ص ٦

معرة مصرين ص ٦

أين صرفتم المال العام؟ ص ٧

الإعلاميون وداعش ص ٧

الأبعاد الطائفيّة للمسألة السوريّة ومآلات التقسيم

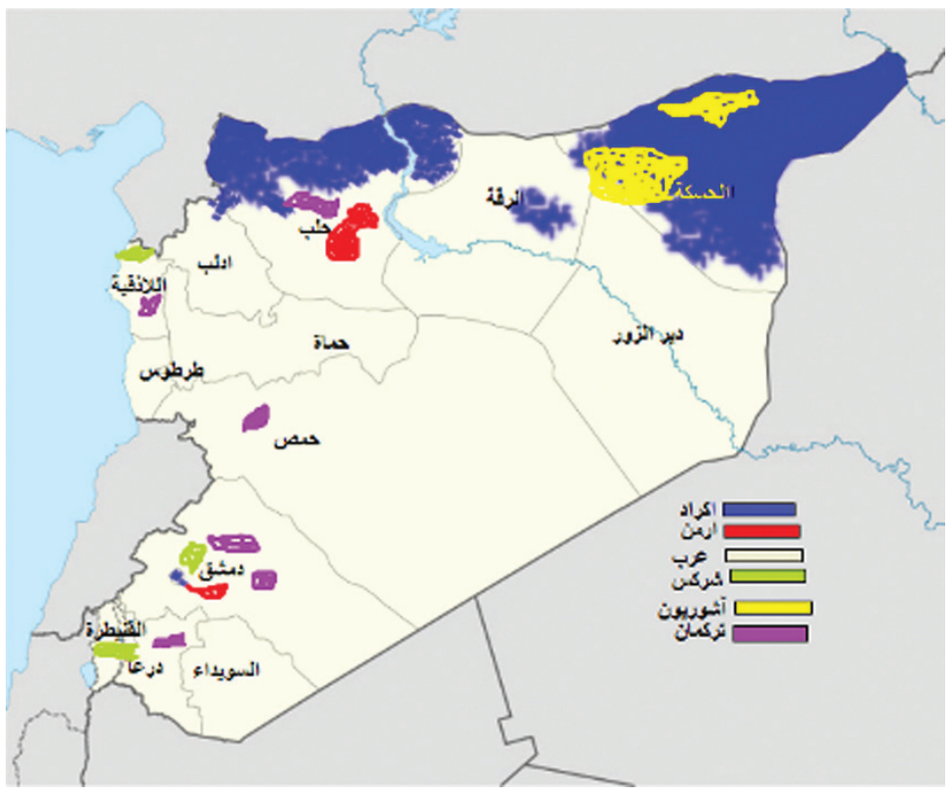

كلنا

يجري حشر السوريّين بين سندان النظام المجرم ومطرقة التطرّف الإسلامي الإرهابي.

الصراع السياسيّ الجاري في سوريا على بقاء نظام الاستبداد أو زواله، صراع لا يمكن التكهّن باتجاهاته وتحوّلاته.

معارك على جبهة الساحل يمكن النظر إليها كضربة لمشروع النظام التقسيميّ.

مع مضي السنة الثالثة على ما يجري في سورية من وقائع يوميّة مأساويّة، قد يكون البحث في السبب والنتيجة ضرباً من الكلام المجانيّ وسط النيران المشتعلة، معارك متلاحقة في بقع سكنيّة متناثرة، مشاهد مستمرّة من القتل والدمار والنزوح، سلام غائب حتّى عن طاولات الحلّ، مع تلك الوقائع، لا مكان للرغبات، أو لعبارات التمنّي، أو العود للبدء من جديد ، ولا بدّ من طرق كلّ أبواب الكلام بحثا عن المخارج الممكنة..

بداية القول، بالرصاص الحيّ المنهمر نحو صدور الناس العزّل المحتجّين على اعتقال أطفال درعا لا بدّ لثورة حقيقيّة أن تنفجر، بالنصر الذي لم يأتِ رغم السنوات الثلاثة لا بدّ من حصول متغيرّات كثيرة، ربّما يرى الكثيرون بأنّ طبيعة المؤسّسات العسكريّة هو المعيار في التغيير، وربّما كان دورها الحياديّ في المجتمعات الديمقراطيّة كافياً في الانتقال السلميّ من سلطة لأخرى وفقاً لحاجة المجتمع وإرادته، لكنّ بنية الجيش في البلدان المحكومة بأنظمة الاستبداد المختلفة هي التي تحدّد في الغالب طبيعة هذا الانتقال، فإذا كان الجيشان العراقيّ والليبيّ قد تعرّضا للانهيار الكليّ نتيجة تدخل خارجيّ، وإذا كانت مساهمة الجيشين التونسيّ والمصريّ واضحة في رحيل أنظمة لم يعد يحتملها الشعب، فإنّ الجيش السوريّ الذي توجّه لمهاجمة الشعب وإحراق البلد حماية لكرسيّ الأسد ظلّ ممتلكا لكلّ أسباب التماسك، ولم يكن أمام الثورة السوريّة سوى اللجوء نحو العسكرة، عسكرة ربّما لا تختلف كثيراً عن كلّ أشكال المقاومة الشعبيّة ضدّ سلطة احتلال، عسكرة تتطلّب الدعم الضروريّ وربّما المشروط بالقرار المستقلّ، هذا الشرط الذي يفتح الباب الواسع أمام كلّ الأحاديث، وللحديث تخصيصاً عن إسلاميّة الثورة أو أسلمتها التي تخضع لإشكاليّات متعدّدة.

إنّ ما جرى منذ سنوات ليست بعيدة في الثمانينيّات الماثلة في أذهان كلّ السوريّين، حين دفعت الطليعة المقاتلة كأوّل تنظيم جهاديّ سوريّ «حركة الإخوان المسلمون» لمواجهة بطش السلطة العشوائيّ تحت عنوان طائفيّ واضح، حين قامت السلطة بإزهاق أرواح أكثر من أربعين ألف ضحيّة، وبحملات مستمرّة للاعتقال والتعذيب والتصفية التي لم تتوقّف يوما بحقّ جميع المعارضين؛ في هذه الأجواء السياسيّة كان تحيّن البعض لأيّة فرصة سانحة لإسقاط ما يسميه النظام العلويّ، كما كان خوف الكثيرين من المشاركة بأيّ نشاط ضدّ نظام يروّع بكلّ من يفكّر ولو مجرّد التفكير بمعارضته؛ بهذا المشهد السوريّ المتناقض انطلق جيل الشباب الذي كسر حاجز خوف الأجيال التي استكانت، متأثّراً برياح الربيع العربيّ وانتصارات الشباب التونسيّ والمصريّ، وبما جرى من ردّ دمويّ للاحتجاجات الأولى في درعا، انتشرت المظاهرات المنطلقة من المساجد في أيام الجمع المتعاقبة مظهرة طابعاً إسلاميّاً شعبيّاً عفويّاً كان أم غير عفويّ، وأكّدت الثورة حضورها السلميّ الكامل بالمظاهرات الكبرى في الساحات العامّة التي غصّ بعضها بمئات الآلاف كما في حماه ودير الزور، بالدم الذي عمّد أرض الوطن مع تصاعد أعداد الشهداء، توالت الانشقاقات الفرديّة من صفوف المؤسّسة العسكريّة لمن عانى من التمييز الطائفيّ الفاضح فيها، وتشكّلت الكتائب الأولى للجيش الحرّ ردّاً موضوعيّاً فرضه السلوك الوحشيّ لقوّات النظام في القتل والتدمير رغم كلّ ما يقال، مع جنون النظام المنفلت والقصف الهمجيّ بالمدافع والطائرات على المدنيّين في مناطقهم السكنيّة، وفي ظلّ الاستعصاء الدوليّ لحماية المدنيّين الذي فرضه الموقف الروسيّ، جاءت التدخلات الإقليميّة بأبعادها الطائفيّة، من مجاهدي الإسلام المتطرّف، ومن دعم الجماعات السلفيّة الخارجيّة، إلى التدخّل المباشر لحزب الله اللبناني والميليشيات الشيعيّة العراقيّة، وتحوّلت البلاد إلى ساحة حرب حقيقيّة.

انطلاقا من هذه المعطيات التي قد يرفضها بعض السوريّين من مختلف الاتجاهات ومن منظور متعلّق بمكتسباتهم الشخصيّة، أو ممّا يجري بالقفز عليها تحليلاً لمشاريع سياسيّة واهمة لا تعترف سوى بالمؤامرات والدسائس أو بالمخطّطات المرسومة والمفروضة، أو لما يرمي إليه المجتمع الدوليّ للتخلّي عن التزاماته الإنسانيّة تجاهها استنادا للرأي العامّ في مجتمعاته الناظرة للمسألة السوريّة كحرب أهليّة واقعة أو قادمة، يجري حشر السوريّين بين سندان النظام المجرم ومطرقة التطرّف الإسلامي الإرهابي، وكأنّه القدر الذي وقع على رؤوس السوريّين دون أيّة إمكانيّة للفكاك منه؛ انطلاقا من تلك المعطيات يمكن القول بأنّ المسالة السوريّة وبغضّ النظر عن كلّ تداخلاتها الإقليميّة والدوليّة، وعلى الرغم من كلّ أبعادها الطائفيّة، فهي مازالت مسألة ثورة ضدّ نظام استبداد فرديّ تحوّل إلى عصابة إجرام دمويّة تدميريّة، كما يمكن القول بأنّ المجتمع السوريّ القائم على تعدّديّة مستقرّة منذ بداية تشكّله كوحدة اجتماعيّة سياسيّة، لم يكن بعيدا عن الوصول لمجتمع مدنيّ يتمثّل قيم المواطنة الحقّة، على الرغم من الدور السلبيّ للنظام القائم منذ السبعينيّات وإعاقته لهذا الوصول بما خلّفه من أبعاد طائفيّة لا يمكن تجاهلها، وعلى الرغم ممّا يمارسه اليوم من أجل بقائه تحت عنوان حماية العلويّين والأقليّات كشكل من أشكال خلق الحرب الأهليّة، وعلى الرغم من وجود طابع إسلامي سنّي للثورة القائمة.

إنّ الصراع الأهليّ الحادّ والمجازر المروّعة في ظلّ استحالة وحدة المجتمع في كيان سياسيّ موحّد، لابدّ وكما بيّنت تجربة البوسنة وغيرها أن يُفرض التقسيم كخيار وحيد، في حين أنّ الصراعات الداخليّة القائمة في منطقتنا لا تبدو أكثر من صراعات سياسية ذات بعد اجتماعي خاصّ، فالحرب الأهليّة اللبنانيّة التي وقعت كحرب على صيغة الحكم المعروفة بالمارونيّة السياسيّة، قد تحوّلت على ما يبدو إلى صراع من نوع مختلف، كصراع سياسيّ إقليميّ في ظلّ غياب الدولة المدنيّة القويّة، كذلك فإنّ انهيار الدولة العراقيّة مع سقوط نظام صدام والحاجة لبناء الدولة المدنيّة المستقرّة عبر العمليّة السياسيّة، قد واجه العديد من الصعوبات التي انعكست في صراع عنفيّ، نتيجة لدور الأحزاب والقوى الشيعيّة في محاولتها لمصادرة الدولة الناشئة وما عكسه ذلك من ردود فعل سنيّة، في حين أنّ الصراع السياسيّ الجاري في سوريا على بقاء نظام الاستبداد الأسدي أو زواله، هذا الصراع الذي أزهق أرواح أكثر من مئة ألف سوري وهجّر ما يقارب من عشرة ملايين، هو صراع لا يمكن التكهّن باتجاهاته وتحوّلاته في ظلّ المعارك المتغيّرة في الأرض السوريّة.

إنّ المجتمع السوريّ ما زال حتّى اليوم بعيدا عن أيّ صراعات أهليّة حادّة كصراع بين مكوّناته المختلفة، بل ما زال وكما كان يبدو قادرا على البقاء في إطار وحدة اجتماعيّة سياسيّة مع كلّ ما جرى بزوال تلك الطغمة الحاكمة، تلك الطغمة التي لا يخفى على أحد سلوكها التقسيميّ بتطهير المنطقة الممتدّة من دمشق إلى اللّاذقية من التجمعات السنيّة الكبيرة، عبر التحشيد الأكبر لقوّاتها مع قوّات حزب الله والميليشيات الشيعيّة في جبهات محافظتيّ حمص والقلمون، في حين أنّ ما يجري اليوم من قبل كتائب المعارضة من معارك على جبهة الساحل الذي يراه البعض ردّاً على معركة يبرود أو تصعيدا لحرب أهليّة، يمكن النظر إليه كضربة لمشروع النظام التقسيميّ أو تعجيلا لانهياره كنظام يقف على حافة السقوط؛ إنّ تلك المعارك وغيرها من المعارك المحتملة، وسواء من جهة النظام أم من جهة قوّات المعارضة، وما تخلّفه لمزيد من القتل والتدمير والتهجير، تشكّل وبلا شكّ استمراراً للحالة المأساويّة في صراع لم يعد في مقدور قوى الشعب الحيّة إيجاد أيّ حلّ مناسب له، هذا الصراع الذي يحتّم على كلّ السوريّين السعي نحو سوريّة جديدة، سوريّة التي لن تقوم سوى بجهود كوادرها وعودة الكثيرين ممن خرجوا هرباً من الموت، سوريّة التي تحتاج أوّلاً وقبل كلّ شيء إلى تصحيح مسارات العمل السياسيّ والمدنيّ الذي انتشر ومنذ بداية الثورة كحالة تنافس تناحريّ، مع الدعوة إلى تحييد السلاح جانباً لتحقيق مهامّه التي وُجد من أجلها، تصحيحا في تحقيق ديمقراطيّة حقيقيّة في تلك الهيئات والمنظّمات بما يبعدها عن كلّ عقليّة المناصب والاتهامات المتبادلة، وبما يجعلها معبّرة عن أوسع عدد من السوريّين حتّى تكون أكثر فاعليّة في ظلّ سيادة السلاح ودويلاته

لؤي حاج بكري

معركة الساحل الثالثة، خيار خاطئ

كلنا

انزياح طبيعة القوى المعارضة المسلحة التي تباشر المعركة باتجاه إسلامي متطرّف أكثر فأكثر.

ليست هذه هي المرّة الأولى التي تباشر فيها المعارضة المسلّحة السوريّة معركة الساحل كما تُسمى. المعركة التي تدور الآن في كسب هي المحاولة الثالثة، فقد سبق أن جرّبت المعارضة فتح معركة الساحل مرّتين، الأولى في صيف ٢٠١٢ في منطقة الحفّة شماليّ اللاذقيّة، والثانية في صيف ٢٠١٣ في الريف الشماليّ للاذقيّة. في المرّة الأولى دخلت المعارضة المسلّحة مدينة الحفّة واستولت عليها لمدّة شهر تقريباً قبل أن يعود النظام ويستولي عليها مجدّداً في عملية كلّفت الكثير من الضحايا المدنيّين ومن الأضرار بالممتلكات دون أن يكون لها أيّ مردود إيجابيّ على المعارضة، سواء على الصعيد العسكريّ أو على الصعيد السياسيّ.

لا بل تشير الكثير من القرائن إلى أنّ النظام استدرج هذا الدخول من جانب الجيش الحر (قاد العمليّة حينها العقيد مالك الكرديّ) لغرض سياسيّ هو توليد الشعور بالخطر بين أهالي الساحل بما يجعل الموالين أشدّ ولاءً وبما يسوّغ للنظام الإقدام على أيّ إجراء قمعيّ بحقّ أيّ جهة أو أيّ شخص. فقد شهد الأهالي حينها تجاهل النظام للكثير من الممارسات الملموسة التي يقوم بها مسلحو المعارضة استعداداً لدخولهم منطقة الحفّة، بشكل أثار الشكوك والأسئلة لدى العديد من الموالين الذين روى البعض منهم أنّهم ذهبوا بأنفسهم إلى الجهات الأمنيّة ليخبروا عن تواجد كثيف لمسلحي المعارضة وعن قيامهم بحفر خنادق وبناء تحصينات ..إلخ دون أن يحصلوا على أيّ استجابة. وذكرت إحدى الصحفيّات على موقع موال للنظام حينها: «أشهر طويلة مرّت وأصوات السكّان تتعالى حول اختباء مسلّحين قادمين من جسر الشغور وإدلب في مناطق قرب قرية كنسبّا التابعة للحفّة في اللاذقية، ولكن لا نتيجة من ذلك في ظلّ الحديث عن تواطؤ مدير الناحية وعدد من الضبّاط». ولكنّ الجميع يعلم أنّ تواطؤ مدير الناحية أو المنطقة (حتّى لو كان صحيحاً) لا قيمة له في هذا السياق ذلك أنّ النظام السوريّ لا يعتمد في معلوماته وتحرّكاته على مركز سلطة واحد بل لديه العديد من المراكز الاستخباراتيّة المتنافسة والتي لا يجمعها سوى الولاء للرئيس، بحيث أنّ تواطؤ مركز ما (على افتراض حدوثه) لا يُعمي السلطة المركزيّة ويفصلها عما يجري إلّا إذا كانت تريد التعامي.

بعد ثلاثة أشهر، من آذار حتّى حزيران ٢٠١٢، انسحب الجيش الحرّ من منطقة الحفّة وحققّ النظام مكاسب سياسيّة ومعنويّة وعسكريّة جرّاء ذلك، وهناك من قال إنّ الجيش الحرّ انسحب بحماية الجيش النظامي بناء على اتّفاق يقضي بانسحاب الحرّ دون التعرّض له بالهجوم أثناء انسحابه، ممّا زعزع ثقة جمهور المعارضة نفسه وولّد لديهم أسئلة لا أجوبة عليها، عن معنى هذه المعركة وعن طبيعة العلاقة مع الجيش النظاميّ.

ثمّ في بداية آب ٢٠١٣، بعد أكثر من سنة من معركة الساحل الأولى، اندلعت معركة ساحل ثانية قامت بها كتائب إسلاميّة متطرّفة وتضمّ العديد من العناصر غير السوريّة ولاسيّما منها العناصر الليبيّة. هذه المرّة جرى اقتحام قرى علويّة والتعامل مع الأهالي بوحشيّة لا صلة لها بقيم الثورة ولا بقيم الدين الإسلاميّ، وحشية لا تضاهيها سوى وحشيّة الشبّيحة في غير مكان من سوريا. لتضيف هذه «الغزوة» تشويهاً جديداً على صورة المعارضة التي في مخيّلة الموالين للنظام، أو لأقل في مخيّلة غير الموالين للثورة. وحتّى في مخيّلة المعارضين الذين لا يمكنهم القبول بممارسات طائفيّة من جانب هؤلاء الإسلاميّين أو بقتل المدنيّين وخطف النساء والأطفال. صورة لا تقلّ سواداً عن صورة النظام المستبدّ نفسه ارتسمت عن المعارضة المسلّحة في هذه المناطق. وبعد أقلّ من أسبوعين على استيلاء هؤلاء الإسلاميّين على تلك القرى استعادها الجيش السوريّ بأيام قليلة. في هذه «الغزوة» ابتعدت المعارضة عن قلوب أهالي المنطقة أكثر ووجد هؤلاء أنفسهم بين نارين، ولا ملاذ لهم سوى قوّات النظام في وجه جماعات تقتحم القرى لتقتل وتسبي وتخطف.

المعركة الدائرة في كسب اليوم هي جولة ثالثة. ويمكن للمراقب ملاحظة فروق بين هذه الجولات.

- انزياح طبيعة القوى المعارضة المسلّحة التي تباشر المعركة باتّجاه إسلاميّ متطرّف أكثر فأكثر، وهذا يتماشى مع الانزياح العامّ في طبيعة القوى العسكريّة في الثورة. ففي حين كان الجيش الحرّ المعتدل والأقرب إلى طبيعة المجتمع السوريّ، هو من باشر معركة الساحل الأولى، نجد أنّ من باشر معركة الساحل الثانية والثالثة هي قوى إسلاميّة متطرّفة (داعش، جبهة النصرة، أحرار الشام).

- اختلاف طبيعة البيئة، ففي حين كانت البيئة صديقة في الحفّة بنسبة غالبة، ربّما ساعد في ذلك أيضاً طبيعة القوّة العسكرية غير المتطرّفة التي دخلت المنطقة، نجد أنّ القوّات المعارضة دخلت في ريف اللاذقيّة الشماليّ في السنة الماضية، وفي كسب اليوم، إلى بيئة معادية (علويّون وأرمن) أو غير مرحّبة في الحدّ الأدنى. والمؤسف أنّ مخاوف هؤلاء الإسلاميّين ليست وهميّة. التجربة السابقة لهم مع هذه المجموعات تدفعهم إمّا للفرار أو للقتال حتّى الموت مع الطرف الذي يواجه هذه الجماعات.

- لا يبدو أنّ مشاعر الخوف من هذه الجماعات المسلّحة وعدم القبول بها يقتصر على الأقلّيات، فهناك أعداد من النازحين، من حلب بشكل خاصّ، يقاتلون إلى جانب قوات النظام و»الدفاع الوطنيّ» وقد استشهد البعض منهم في هذه المواجهات.

في المحصّلة فشلت المعارضة في تكريس واستثمار سخط قطاع مهمّ من السوريّين من النظام، حين عملت بمبدأ ردّات الفعل التي شوّهت صورة الثورة من جهة وأطلقت يد النظام في مواجهة هذه الجماعات. وكما سكت سياسيّون ومثقّفون في الثورة على فظاعة ردّات الفعل التي أتت بها عناصر مسلّحة معارضة، يسكت قطاع غير قليل من السوريّين عن فظاعة ما يرتكبه النظام في سياق هذه المواجهة رغم استخدامه أبشع أنواع الأسلحة، مبرّرين لنفسهم بالقول إنّ القضاء على هذه الجماعات يبرّر بشاعة الوسائل وعدد الضحايا. واليوم نجد على ضفة المعارضة من يطالب بفتح «معركة الساحل» بالقول إنّه من غير المقبول أن تقاسي مناطق أخرى في حين ينعم الساحل بالهدوء. وهو كلام يفتقد إلى أيّ منطق سياسيّ. وكأنّ تزايد عدد المناطق المنكوبة يخفف من النكبة. أو كأنّ المزيد من المناطق المنكوبة يساوي المزيد من التقدّم على طريق التغيّير.

نزيه شعبان

كتائب المعارضة السوريّة تُطمئن المتمرّدين بعد إحكام قبضتها على «كسب»

كلنا: الكنيسة الأرمنيّة لم تمس بأذى ولا تزال سليمة تماما بعد دخول الكتائب إلى المدينة... من تعاليم الإسلام أن نحترم جميع الأديان، بما في ذلك الدين المسيحيّ...

TIME

بلدة «كسب» ذات الأغلبيّة المسيحيّة أصبحت تحت سيطرة قوّات المعارضة، الخبر الذي تصدّر العديد من الصحف والمنابر الإعلاميّة في محاولة حثيثة من قبل البعض لإظهار التعاطف مع نظام الأسد في مواجهة القوى الإسلاميّة. إلّا أنّ مقاتلي المعارضة بدّدوا الكثير من المخاوف بإبدائهم التسامح مع الأقلّيّات الدينيّة في سوريا.

لم يمر وقت طويل على إعلان بعض كتائب المعارضة السوريّة سيطرتها على معبر وبلدة «كسب» على الحدود بين سوريا وتركيا، حتّى انتشرت العديد من التقارير المروّعة عن عمليات النهب والخطف والقتل الجماعيّ التي بدأت تتصدّر نشرات الأخبار حول العالم. ففي صحيفة «أسباريس» الصادرة في «لوس أنجلوس» مقالاً رئيسيّاً يحمل العنوان التالي: «تقول التقارير إنّ ثمانين شخصا قتلوا في كسب وقد تمّ تدمير الكنائس فيها». كما تحدّث الكثيرون عن معاناة السكّان المسيحيّين الذين اضطرّوا للفرار إلى البلدات المجاورة وتحدّثوا إلى الصحفيّين عن مناشدتهم الوطن باجتثاث المتمرّدين ومساعدتهم في العودة إلى بيوتهم الدافئة التي تحوي أثاثهم الجميل وطعامهم اللذيذ.

لقد أصبح استخدام التعابير المجازيّة شائعاً عند الحديث عن الصراع في سوريا. والحقيقة أنّ الكتائب المعارضة شنّت سلسلة من الهجمات العسكريّة لاجتثاث القوّات الحكوميّة المتواجدة في البلدة ذات الأغلبيّة المسيحيّة الأرمنيّة، فما كان من الأخيرة سوى الردّ بقصف البلدة قصفاً عشوائيّاً. هرب المواطنون طلباً للنجاة بأرواحهم ولكن سرعان ما صوّرت الحكومة السوريّة الأمر على أنّه حادثة أخرى من حوادث التطهير العرقيّ التي يقوم بها الأصوليّون الأجانب. ولكنّ قوّات المعارضة السوريّة تبذل جهوداً عظيمة لدحض تلك المزاعم. حيث نشرت العديد من التصريحات أو البيانات على الانترنت وأظهر مقطع فيديو «كنائس كسب بعد معارك التحرير» كما جاء على لسان أحد المقاتلين الذي حاول التأكيد على أنّ الكنيسة الأرمنيّة لم تمس بأذى وأنّها لا تزال سليمة تماما بعد دخول الكتائب إلى المدينة وأضاف بفخر «إنّ من تعاليم الإسلام أن نحترم جميع الأديان، بما في ذلك الدين المسيحيّ... إنّ إخواننا المجاهدين لن يقوموا بأذيّة أحد... هذا هو ديننا وهذا هو إسلامنا».

«كسب» المدينة الساحليّة والتي تقع في أقصى شمال محافظة اللاذقيّة سجّلت المعارك الأخيرة بين قوّات النظام والقوات المعارضة وأظهرت تصميم المعارضة على بسط نفوذها على كامل الحدود الشماليّة لسوريا. كما أنّها تُعتبر أحدث ساحة حرب إيديولوجيّة بين الطرفين اللذين يحاول كلّ منهما جاهداً تحقيق الانتصار، ليس العسكريّ فقط وإنّما الأخلاقي أيضا. لذا يتردّد كثيراً في وسائل الإعلام السوريّة والعالميّة تقارير عن الاضطهاد الواقع على المسيحيّين الأرمن، إلّا أنّهم لم يتمكنوا من نشر إلّا القليل من التفاصيل أو الأدلة الملموسة حول الموضوع. المرصد السوريّ لحقوق الإنسان، وهو منظّمة مناهضة للنظام ترصد الأضرار الناجمة عن الاشتباكات، لم يسجّل أيّ ضحايا من المدنيّين. كما أنّه لا تتوفّر أيّة صور فوتوغرافيّة أو مقاطع فيديو تثبت ما قيل عن الجرائم المرتكبة وتدمير الكنائس. كما يؤكّد النشطاء هروب غالبيّة المسيحيّين قبل وقت طويل من بدء المعارك، تاركين وراءهم مدينة مهجورة.

وعلى عكس ما أرادت تلك الصحف تثبيته في أذهاننا، كتب «فيلور نيجو»، على صفحة الفيسبوك الخاصّة به، وهو ناشط عراقيّ أرمنيّ يقيم في الولايات المتّحدة: «لم يأت الثوار لذبح الأرمن وتدمير كنائسهم...ولكن «كسب» منطقة ذات أهمية استراتيجيّة في هذا الصراع العسكريّ... إنّ سوريا كلّها غارقة في الحرب ولا يمكن أن يعتقد الأرمن أنّهم لن يتأثّروا بما يجري في البلد».

بوعي متنامٍ لما تقوله عنهم وسائل الإعلام، بدأ مقاتلو المعارضة المعتدلون يدركون ضرورة تكذيب ادعاءات النظام. لذا أصدروا تعميماً، بغض النظر عن صحّة ما جاء فيه، إلّا أنّه واضح جدا استخدامهم للغة القانون الدوليّ لحقوق الإنسان وطمأنة المراقبين. وهم يصرّون على أنّ حربهم عادلة وفقاً لمبادئ عالميّة ولكنّ النظام يصوّر الواقع بطريقة مختلفة. ويؤكّدون التالي: «إنّ من أولويّاتنا تأمين مصالح المواطنين السوريّين أينما كانوا، كما أنّنا نؤكّد أيضا على التزامنا بالقانون الدوليّ بضرب الأهداف العسكريّة وحماية جميع المراكز المدنيّة بما في ذلك المدارس والمشافي وأماكن العبادة والمنازل». هذا البيان صدر مؤخّراً عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ ووقّعته الفصائل المعارضة الرئيسيّة الثلاث بما في ذلك جبهة النصرة التابعة للقاعدة. وبعد وقت قصير جدّاً تمّت إزالة البيان من مصدره الأصليّ دون تقديم أيّ تفسير، مع الإبقاء على مقاطع فيديو مختلفة ورسالة مشابهة حول نفس الموضوع.

يُظهر أحد تلك المقاطع تبادل المقاتلين الإسلاميّين الحديث مع ثلاثة مسنّين مسيحيّين أثناء محاولة إخراجهم من أحد المباني. يصرخ المقاتلون لتطمين المسنّين بينما يبقى الناشط خلف الكاميرا ثابتاً ليُري العالم كيف يحافظ الثوّار على حياة المدنيّين في «كسب» على الرغم من أنّه بدا خائفا أو مرتبكاً على الأقلّ.

إنّ طمأنة الأقلّيّات من قبل المعارضة ذات الأغلبيّة السنيّة ليست حديثة العهد، فقد كتب «فريدريك هوف» وهو زميل سابق في مركز رفيق الحريريّ لجريدة الشرق الأوسط: «تكلّم قادة المعارضة علناً وبكلّ وضوح حول رؤيتهم لسوريا المستقبل حيث تُشكّل المواطنة أساس الهويّة الوطنيّة السياسيّة وبحيث تحمي التنوع العرقيّ والطائفيّ في سوريا». إنّها رؤية مريحة ولكن أبناء الأقلّيّات لايزالون يشعرون بالخوف الذي سيلازمهم حتّى يتمّ تنفيذ هذه البيانات السياسيّة على أرض الواقع. للأسف فإنّ المعارضة التي تعاني من انقسامات شديدة، لم تستطع إعلان موقف متماسك وموحّد. يقول أيمن جواد التميميّ الزميل في «شيلمان غينسبيرغ» في حديثه في منتدى الشرق الأوسط: «هناك تصوّر لوجود تفاوت كبير بين الجماعات المتمرّدة المختلفة حول كيفيّة معاملة الأقلّيّات حيث وصفت بعض الكتائب السلفيّة العلويّين بالمرتدّين أمّا المسيحيّون فهم مواطنون من الدرجة الثانية». أمّا بعض الفصائل الأخرى فقد تحدّثت عن «حماية الأقلّيّات في إطار الشريعة الإسلاميّة ولكن يبقى الشعور المتنامي بالخوف لدى الأقلّيّات نتيجة لانتشار مشاعر الكراهية التي أصبحت سِمة سياسية لدى المعارضة باتّجاه كلّ من العلويّين والشيعة».

إنّ انحدار لغة الخطاب السياسيّ يبدو واضحاً في معركة «كسب»، فعلى الرغم من محاولة كتائب المعارضة دحض دعاية النظام عبر وسائل الإعلام وتصويرهم لحالات تصالحيّة مع المسيحيّين إلّا أنّ أحدهم، وهو قائد في جبهة النصرة لم يتورّع عن التصريح بأنّ: «جماعة النصرة تصدّت للطائفة الأسديّة العلويّة التي هُزمت على يد المسلمين السنّة».

إنّ مقاطع الفيديو المتناقضة والبيانات التي رشحت في أعقاب الاستيلاء على «كسب» تكشف عن تيّارين متصارعين داخل المعارضة. يمثّل أحدهما المقاتلين الذين أعلنوا حربهم ضدّ المرتدّين وفقاً لإيديولوجيا تكفيريّة بدلاً من الديموقراطيّة التي يتمسّك بها قادة المعارضة المعتدلة ويعبّرون عن أنّها الوحيدة التي باستطاعتها تجميع الفصائل أكثر من أيّ وقت مضى.

ترجمة مها الخضور

«كوباني».. أولى المدن السوريّة الثائرة بين حصار خانق واحتمالات حرب مفتوحة

كلنا: منذ أربعة شهور ومدينة «كوباني» تعيش حصاراً خانقاً، فرضه عليها تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام «داعش»

«كوباني» أو «عين العرب» مدينة مسالمة ذات غالبيّة كورديّة، تعيش منذ الأزل مع جيرانها العرب، ما زالت حتّى اليوم تعيش حياتها الريفيّة، يعتمد أهلها في حياتهم على الزراعة، تسيطر على تعاملاتهم العلاقات العشائرية.

كانت «كوباني» من أوّل المدن التي انتفضت تلبية لنداء الحرّيّة الذي انطلق من درعا، وتردّد صداه في سوريّة كلّها.

منذ أربعة شهور ومدينة «كوباني» تعيش حصاراً خانقاً، فرضه عليها تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام «داعش» لحساسيّة موقعها الجغرافيّ، كونها تشكّل امتداداً لمحافظة الرقّة من جهة، ومن جهة ثانية تعتبر مدينة حدوديّة، حيث تتّصل مع الحدود التركيّة بأكثر من ٦٠ كم، وتمتلك بوابة حدوديّة غير رسميّة تصلها مع مدينة «سروج» التركيّة.

وجاء هذا الحصار بعد انسحاب تنظيم «داعش» من الريف الشماليّ لمدينة حلب وسيطرته على الريف الشرقيّ منها، ما عدا منطقة «كوباني» التي تتبع لهذا الريف، لذا فقد حشد قواته على حدود هذه المنطقة، رغبة من التنظيم بالسيطرة عليها، وبالتالي إحكام سيطرته على الريف الشرقيّ بأكمله، ممّا يجعله متّصلاً مع محافظة الرقّة، التي يسيطر عليها بدوره، ولسبب آخر وهو مطاردة وحصار كتائب الجيش الحرّ التي انسحبت من مناطقها والتجأت إلى المناطق التي يسيطر عليها حزب الاتّحاد الديمقراطيّ PYD.

وكان المجلس الوطنيّ الكورديّ قد أصدر بياناً يستنكر فيه الحصار الخانق المفروض على «كوباني» والهجوم الشرس على المنطقة من قبل عناصر تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام «داعش»، دعا فيه جميع الأكراد السوريّين في تلك المنطقة، والمكوّنات الأخرى من قوى شعبيّة وسياسيّة بكافّة أطيافها إلى المزيد من التكاتف والوحدة من أجل الوقوف صفّاً واحداً للدفاع عن مناطقهم بإرادة وطنيّة. وجاء هذا البيان على خلفيّة ارتفاع وتيرة الاشتباكات التي تدور على حدود المنطقة منذ أكثر من أسبوعين، بين حزب الاتحاد الديمقراطيّ PYD بالاشتراك مع بعض الكتائب من الجيش الحرّ من جهة، وتنظيم «داعش» من جهة أخرى.

والتنظيم يفرض حصاراً على المنطقة منذ أكثر من أربعة شهور، حين أصدر قراراً بمنع دخول المواد الغذائيّة والبضائع التجاريّة والوقود والأدويّة إليها، متوعّداً أنّه سيعاقب كلّ من سيخالف هذا القرار وسيقوم بمصادرة جميع المواد التي يتمّ إدخالها إلى تلك المنطقة، مدّعياً أنّ سبب هذا القرار هو استغلال المواد التي تصل إلى هذه المدن لمحاربة التنظيم وقتاله. ولم يكتفي التنظيم بذلك، بل قام بقطع التيّار الكهربائيّ الذي يغذّي المنطقة، و إيقاف مركز ضخّ المياه الذي يقع في منطقة «الشيوخ فوقاني»، إمعاناً في الحصار، ممّا اضطر الأهالي القاطنين في المنطقة إلى الاعتماد على المولّدات الكهربائيّة والآبار لتأمين احتياجاتهم الحياتيّة.

ولولا جهود بعض وجهاء المنطقة وشيوخ العشائر وبعض قادة الأحزاب الكورديّة، التي التقت مع الجانب التركيّ في مدينة «أورفا» وطالبتهم بفتح معبر للطوارئ بين البلدين، إثر ذلك قامت الحكومة التركيّة بفتح معبر في المنطقة يسمح بخروج حالات الإسعاف والحالات الإنسانيّة بموجب وثيقة من الهلال الأحمر، كما سمحت بدخول المواطنين السوريّين المتواجدين في تركيا بالدخول من هذا المعبر إلى منطقة «كوباني» بالبطاقة الشخصيّة فقط ودون أيّة إجراءات قانونيّة من الجانب التركيّ، ولولا هذا الإجراء لكانت منطقة «كوباني» اختنقت بالكامل.

منذ فترة وجّه حزب الاتحاد الديمقراطيّ PYD نداءً ناشد فيه حكومة إقليم كوردستان العراق التي يترأسها مسعود برزاني لتقديم الدعم العسكريّ للمنطقة والتدخّل الفوريّ لوقف الخطر القادم، في نفس الوقت أعلن الحزب حالة النفير العامّ في المنطقة، حيث وجّه نداءً الى القادرين على حمل السلاح للتطوّع في صفوف القوّات التابعة له معبّراً عن استعداده لتقديم السلاح لهم، من أجل الدفاع عن المنطقة في مواجهة تنظيم «داعش».

وفي بادرة حسن نيّة، قام حزب الاتحاد الديمقراطيّ PYD مؤخّراً بإرسال بعض شيوخ العشائر من عرب وكورد، من أجل اقتراح صفقة تبادل أسرى والسماح بإدخال المواد الغذائيّة وإعادة التيّار الكهربائيّ إلى المنطقة، لكنّ التنظيم اشترط تسليم جميع أسراه الذين يحتجزهم الحزب، وكذلك جميع مقاتلي الجيش الحرّ المتواجدين في المنطقة، مقابل تسليمهم الأسرى التابعين للحزب لديهم، لكنّ هذه المفاوضات فشلت ولم يتوصّل الطرفان إلى اتفاق.

إنّ استمرار طغيان «داعش»، واستمرار حربها المجنونة هناك، سيجرّ على المنطقة وبال حرب جديدة نتمنّى أن لا تكون على أساس عرقيّ أو قوميّ، فحتّى اليوم يعيش أهل هذه المنطقة من عرب وكورد، متجاورين متصاهرين متحابّين.

وسيم عبدو

البيت الثقافيّ السوريّ في «إسطنبول»

عُقد الاثنين ١٧/آذار ٢٠١٤ مؤتمر صحفيّ في مقرّ «هامش»، لإعلان ولادة البيت الثقافيّ السوريّ في مدينة «إسطنبول» التركيّة وبدء عمله، حضر المؤتمر عدد من الصحفيّين والمراسلين ووسائل إعلام سوريّة وعربيّة وتركيّة.

وجرى في المؤتمر توزيع بيان إعلان «هامش» بسبع لغات: العربيّة، التركيّة، الكرديّة، الأرمنيّة، الإنكليزيّة، الإسبانيّة، الفرنسيّة. وجاء في البيان:

«هامش» فضاء مستقلّ جديد في المنفى للتفكير النقديّ، ولتبادل وتداول الأفكار والتجارب والممارسات في مجال الثقافة. وهو أيضاً مساحة للتعاون والشراكة بين فنّانين وأكاديميّين ومثقّفين وكتّاب من سورية وتركيا وغيرهما. يتطلّع «هامش» إلى تجاوز التمثيلات المختزلة للمجتمع والثقافة في سورية، ويعمل على تطوير فهم أعمق لهما.

كثورة للمفقّرين والمحتقرين، وجدت الثورة السوريّة مواطنها وقواعد انطلاقها في هوامش المجتمع. طالعاً من تلك الهوامش، يريد «هامش» توفير فسحة مفتوحة للأصوات المقموعة وغير المسموعة، دون أن يسعى إلى أن يكون متناً مهيمناً بديلاً، ينتج هوامشه الجديدة ويطمسها. إنّنا نعمل على هدم الحواجز المنصوبة للفصل بين مثقّفين وغير مثقّفين، وبين سياسيّين وغير سياسيّين.

يتطلّع «هامش» أيضا إلى تقويض أيّ مركز بطريركيّ مهيمن، أحاديّ الصوت واللغة، ويرفض أيّ تشكيل سياسيّ أو عسكريّ أو دينيّ أو إثنيّ أو طائفيّ يحاول فرض نفسه كشكل وحيد لسورية الكثيرة.

تمتدّ أنشطتنا من الموسيقا إلى معارض الرسوم والبوسترات إلى عرض الأفلام الوثائقية إلى المحاضرات والمنشورات وغير ذلك، كلّ ما يحفز التفكير النقديّ والعمل معاً.

تحدّث ياسين الحاج صالح معرّفاً بـ»هامش»، واعتبرها مساحة للتفكير والثقافة النقديّة، وكإطار للتعاون والمشاركة مع المجتمع التركّي، وكجهد مشترك لوضع القضيّة السوريّة على خريطة القضايا التحرّريّة في العالم.

«كلّنا سوريّون» إذ تبارك هذه الانطلاقة، وتتمنّى لـ «هامش» أن تكون فضاءً مفتوحاً للإبداع السوريّ، وجسر تواصل مع ثقافة الشعب التركيّ.

اسطنبول/ نور ح عبد الله

الهيئة العامّة للرياضة والشباب تبصر النور

كلنا الاتفاق على تغيير اسم الاتحاد من «الاتحاد الرياضي السوري الحرّ» ليصبح «الهيئة العامة للرياضة والشباب في سوريا».

عقدت الهيئة الإداريّة للاتّحاد الرياضيّ السوريّ بالمنطقتين الشرقيّة والشماليّة اليوم، اجتماعاً في مدينة «أورفا» التركيّة، بهدف الارتقاء بالحركة الرياضيّة للرياضيّين الأحرار والتي شهدت نوعاً من البرود خلال الفترة الماضية. الاجتماع كان مقرّراً لتوحيد كافّة التجمّعات الرياضيّة الحرّة ضمن جسم رياضيّ واحد، وكانت جرت خلال الأسابيع الماضية عدّة محادثات بهذا الخصوص، ونظراً لغياب مندوبي باقي التجمّعات الرياضيّة عن حضور هذا الاجتماع فقد تمّ الاتفاق بالاستمرار على الأهداف التي انطلق من أجلها الاتّحاد، ومع نهاية الاجتماع الذي امتدّ لأكثر من ساعتين، وشهد حضور قرابة المائة رياضّي ينتمون لكافّة المحافظات السوريّة، تمّ الاتفاق على توسيع عمل الاتحاد، وبالتالي إعادة تشكيل الهيئة الإداريّة وتوسيعها مع تشكيل مكاتب عديدة مختصّة بكافّة الاختصاصات الإداريّة الرياضيّة، بغية تفعيل دور أكبر عدد ممكن من الرياضيّين المنشقّين.

تمّ الاتّفاق على تغيير اسم الاتّحاد من «الاتّحاد الرياضيّ السوريّ الحرّ» ليصبح «الهيئة العامّة للرياضة والشباب في سوريا»، وتكليف المكتب الإعلاميّ بتصميم شعار جديد للهيئة يتماشى مع أهداف الهيئة والثورة السوريّة. أمّا أبرز قرارات الاجتماع فكانت التوافق على تشكيل هيئة إداريّة مهمّتها تسيير العمل بالهيئة، والتمهيد لإجراء انتخابات عامّة بعد أربعة أشهر، مؤلّفة من السادة: وليد مهيدي (رئيساً)، معروف سبسبي (نائباً للرئيس)، أحمد جميل العلي (أمانة السرّ والتنظيم)، مضر الأسعد (مسؤول العلاقات الخارجيّة)، عروة قنواتي (ناطق إعلاميّ). كما تمّ الاتفاق على تشكيل المكاتب التالية:

مكتب النشاط الداخليّ: علاء مروّح، أحمد شرم.

مكتب ألعاب القوّة: أحمد سندة، عبد الله الصالح.

مكتب الألعاب الفرديّة: محمّد سالم، معد حسنة، مصطفى إبراهيم حاجوقة.

مكتب ألعاب الكُرات: بسّام النوري.

مكتب الدورات والتأهيل: عزّ العرب صفيف، مطيع السهو.

المكتب الماليّ: بشّار يوسف، عبد الرزاق جابر.

المكتب القانونيّ: الأساتذة محمّد وضحي، عمّار بركة، أليسار الأحمد.

مكتب نشاط المخيّمات: محمّد رزّوق، عبد الفتّاح حسني.

مكتب أنشطة الشباب والمرأة والطفولة: أليسار أحمد، عبير خضر.

مكتب نشاط العراق: حسن درويش.

مكتب الطبّ الرياضيّ: عبد المنعم قاطوف، سليمان الخضر، أسامة خليل.

مكتب المدارس: عبد الرزاق جابر.

المكتب الإعلاميّ: يستمرّ العمل به بأعضائه السابقين، مع تكليف السيد عروة قنواتي بالاتّصال مع كافّة الصحفيّين الرياضيّين الأحرار بهدف ضمّهم للمكتب خلال مدّة لا تتجاوز الأسبوعين.

بعد توزيع المهام وتسمية المكاتب تمّ الاتفاق على طرح فكرة توحيد التجمّعات الرياضية ضمن كيان واحد، بالإضافة لتشكيل لجان استشاريّة للألعاب الجماعيّة لاحقاً، تضمّ عدداً من أبرز اللاعبين المنشقّين بعد التباحث معهم، بالإضافة لتشكيل مكاتب ارتباط خارجيّة بدول (السويد - قطر - مصر - الأردنّ)، كما تمّ مناقشة خطّة العمل المستقبليّة والتي تضمّ دعم أطفال المخيّمات، والتوجّه إلى «الفيفا» لتحرير كشوف لاعبينا الأحرار، والضغط على اللجنة الأولمبيّة الدوليّة لسحب اعترافها من منتخبات النظام، أو على الأقلّ حرمانها من المشاركات الدوليّة، والتعاون مع المنظّمات الحقوقيّة العالميّة لتوثيق الشهداء الرياضيّين بشكل رسميّ، وتمّ التأكيد على عرض ما تضمّنه الاجتماع من مقرّرات ومقترحات على باقي الأعضاء عبر الصفحة (السرّيّة) على الفايسبوك كي تصبح سارية المفعول بعد موافقتهم عليها.

في نهاية الاجتماع، وجّه الحضور بطاقة شكر لمنتخب الكاراتيه السوريّ الحرّ، وبطاقة تأييد ودعم لكافّة الثوّار السوريّين بمناسبة مرور الذكرى الثالثة للثورة السوريّة.

أورفا/عروة أبو الورد

نازحة سوريّة تضرم النار بنفسها أمام مقرّ الأمم المتّحدة

قال مصدر أمنيّ اليوم الثلاثاء إنّ لاجئة سوريّة أضرمت النار بنفسها أمام مقرّ الأمم المتّحدة في طرابلس كبرى مدن شمال لبنان احتجاجا على عدم حصولها على حصّة غذائيّة منذ ثلاثة أيّام لإطعام أولادها الأربعة. وأوضح المصدر أنّ اللاجئة السوريّة وهي في العقد الخامس من العمر كانت تصرخ بأعلى صوتها أمام مقرّ الأمم المتّحدة في طرابلس قائلة: "أنا أقف هنا منذ ثلاثة أيّام ولم أحصل على حصّة غذائيّة، وعندي أربعة أولاد"، ومن ثمّ قامت بسحب قارورة صغيرة للمياه تحتوي على مادّة البنزين صبّتها على جسدها قبل أن تقوم بإشعال نفسها بواسطة ولّاعة. وقال شهود عيان: إنّ عشرات الشبان سارعوا لإطفائها بواسطة المياه، قبل أن يتدخّل حرس الأمم المتّحدة ويقوموا بإحضار مطافئ ويعملوا على إخماد النيران، ونقل المرأة بواسطة سيّارة إسعاف إلى المستشفى. وأشار الشهود إلى أنّ المرأة كانت ترتدي عباءة سوداء وحجاب، فضلاً عن ألبسة تحت العباءة وهي التي حمتها من وصول النيران بسرعة إلى جسدها.

ويشهد مقرّ الأمم المتّحدة في طرابلس تجمّعات يوميّة للاجئين السوريّين الذين يصطفّون في طابور بانتظار دورهم للحصول على المساعدات. ويبلغ عدد اللاجئين السوريّين المسجّلين لدى مفوضيّة شؤون اللاجئين في لبنان ٩٨٠ ألفاً، فيما تؤكّد السلطات اللبنانيّة أنّ عددهم فاق المليون و ٣٠٠ ألف.

وعُرف فيما بعد أنّ السيّدة واسمها «مريم عبد القادر» من ريف حمص، قد توفّيت متأثّرة بحروقها.

هل ستشهد مخيّمات النزوح للسوريّين حوادث مشابهة في الأيّام القادمة، سؤال برسم المجتمع الدوليّ، وبرسم مؤسّسات المعارضة السوريّة.

بيروت/ عزام بشار

اكسر الصمت حول سوريا

أحيت لجنة دعم الثورة السوريّة في هولندا، الذكرى الثالثة لانطلاقة الثورة السوريّة باحتفال عام في امستردام بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٥ تحت عنوان: «اكسر الصمت حول سوريا»

لم تكن احتفاليّة بل كانت محطّات للذكرى والذاكرة، لتحريض ذواتنا، التي ربّما اكتنفها شيء من التأقلم مع مشاهد القتل والجوع والتعذيب المستمرّ؛ لنعيد لأنفسنا زمام الذهول والألم والدهشة لما يجري في سوريا؛ من أجل شحذ هممنا ثانية للعمل من أجلها.

قبل البدء كانت الموسيقى؛ وللموسيقى لغة أيضاً؛ فقد كانت سوريّة محضة؛ كانت أنامل «علي أشقودر» ترسم أطفالاً يصرخون لنجدة ما لكن بلا صوت؛ كانت موسيقاه تردّد صدى أنينهم الأخير للانتقال الى الضفّة الأخرى لنوم عميق على وجع الأمهات.

بدأ الحفل بكلمة للسيد «منير فتّال» سكرتير لجنة دعم الثورة السوريّة في هولندا

تحدّث فيها عن معاناة الشعب السوري وقسوة ظروف حياته، كانت الكلمة طويلة استطاعت توصيف الوضع السوريّ بشكل دقيق، جاءت كلمته بعد إشعاله شمعة الثورة والتي نتمنّى جميعاً أن تكون الأخيرة وتكلّل بالحرّيّة؛ وبعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء سوريا؛ كان التلفزيون الهولندي حاضراً وبعد كلمة الافتتاح التقى المذيع الهولندي مع المسؤول في الصليب الأحمر الهولندي، وكان الحوار عن معاناة الشعب السوريّ، حيث كانت رافقت الحوار شاشة عرض تعرض أعداد المتضرّرين والمهجّرين والشهداء ....إلخ. فقرة الحوار الثانية كانت مع مجموعة من الشباب المتطوّعين تحت اسم : «ساعد السوريَين على تحمّل الشتاء».

وهي مجموعة من الشباب المتطوّعين من جنسيّات مختلفة، جمعوا تبرّعات وذهبوا إلى دمشق حيث التقتهم قناة الدنيا (كعادتها) لإظهار النظام على أنّه هو من يساعد لا من يقتل!. وبعدها كان حواراً مع السيّدة «مها غرير» زوجة الشهيد «مصطفى قرمان» .

التي دُعيت من أجل هذه المناسبة؛ وقد تحدّثت عن ظروف الطلّاب والمدارس في المناطق المحرّرة واحتياجاتهم، وتحدّثت عن المدرسة التي سُمّيت باسم زوجها الشهيد. ثمّ كانت كلمة الدكتور «طاهر طاهر» عضو لجنة دعم الثورة؛ وتحدّث فيها عن مشاهداته في آخر سفر له إلى سوريا، وتحدّث أيضاً عن لجنة دعم الثورة وكمّيات الموادّ الغذائيّة والطبيّة التي أُرسلت، وتحدّ ث عن الاحتياجات الضروريّة اللازمة.

وكان هناك حفل فنيّ، غنّى فيه شاب هولندي، وهو سفير السلام لسوريا، كما غنّى «علي أشقودر» ورافقته مجموعة من العازفين.

الهدف الأساس لهذا، كان زيادة التعارف وتبادل الخبرات والبحث عن ممولّين ومساعدين للّجنة وبالتالي للشعب السوريّ، وكان نصف الحضور الذي فاق الـ ٣٠٠ شخص من الشعب الهولندي.

(نحو العيد الرابع وسوريا حرّة تعدّدية وديمقراطيّة).

هولندا/ مصطفى حمو

كواليس جنيف ٢

حوار مع هادي البحرة

المهندس هادي البحرة، من عائلة دمشقية عريقة، وُلد في دمشق عام ١٩٥٩.قرر الذهاب باتجاه التخصص في إدارة المشاريع الكبرى، بدءً من دراسته في الولايات المتحدة الأميركية للحصول على البكالوريوس في الهندسة الصناعية ونظم إدارة المعلومات، من جامعة ويتشيتا الحكومية في ولاية كنساس، ليستقر بعدها في السعودية مديراً لمشافي جدة ومؤسساتها الكبرى، ويعمل كمدير تنفيذي في مجال تطوير المراكز التجارية، قبل أن يؤسس شركة عالمية للمعارض، ثم شركة رائدة متخصصة بتصميم وتطوير البرامج ثلاثية الأبعاد، وفي فبراير من العام ٢٠١١ كتب هادي البحرة مقالاً بعنوان «قيادات التغيير أو تغيير القيادات» ناصحاً النظام السوري وقيادته بضرورة إدارة عملية التغيير والإصلاح أو ستجد نفسها أمام مطالبة الشعب بتغييرها، وقام بزيارة دمشق في أبريل ٢٠١١ وبذل جهداً لإطلاق عملية حوار وطني.

عند طرح توسعة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة صار عضواً في الائتلاف، وتم انتخابه عضواً في الهيئة السياسية حيث انتخب بالإجماع أمين سر لها، ومؤخراً تم اختيار هادي البحرة كبيراً للمفاوضين السوريين في جولتي المفاوضات التي جرت في جنيف.

بعدجولتين من المفاوضات، هل لك أن تحدثنا وبشفافية، ومن وجهة هادي البحرة الإنسان والسياسي وليس كبير المفاوضين في الوفد، عن هذه المفاوضات، نجاحاتها، إخفاقاتها، الجو العام المحيط بها.

كلنا: في الجولة الأولى نجحنا بانتزاع الاعـتراف الرسمي من وفد النظام بأن الغاية الوحيدة للمؤتمر هي بحث وسائل تطبيق بيان جنيف ٣٠-٦-٢٠١٢ وأنه يُعتَبر المرجعية الوحيدة للمؤتمر.

لن أخفيك قولاً عندما أقول إنه وعلى الرغم من معرفتنا المسبقة بأن هذا النظام لن يعطي شيئاً طوعاً ولا توجد لديه الرغبة الحقيقية في أي حل سياسي. لكن واجبنا الوطني والإنساني كان يقتضي أن نتعامل بجدية وإيجابية تجاه مؤتمر جنيف ولا يمكننا ترك أي فرصة تثبت حقوقنا وحرصنا على سلامة وطننا وواجبنا في السعي الحثيث لإيجاد حلول تؤدي للتوصل إلى حل سياسي يحقق أهداف الثورة. إن أساس مشاركتنا في المؤتمر كان أننا أصحاب حق، وأننا نشارك كممثل للشعب السوري، كل الشعب السوري، وبالذات لضميره. بنفس الوقت كنا نعلم أن النظام سيشارك بجنيف ملزماً بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨ ولم يكن لديه مهرباً منه إلّا عن طريق خلق ظروف تمنع المعارضة من المشاركة في المؤتمر، وبالتالي يظهر هو كمن يسعى للحل السياسي والمعارضة هي من يرفضه. بالتالي اتخذنا قرار المشاركة كائتلاف وبشكل فاعل وإيجابي، يمكننا من وضع النظام أمام استحقاقات جنيف ٢ وعدم التهرب من طرح القضايا الأساسية والتي تتمثل بحصر التفاوض بسبل تطبيق بيان جنيف ٣٠-٦-٢٠١٢ كاملاً وبدءاً بالتفاوض على عملية الانتقال السياسي وتشكيل هيئة حاكمة انتقالية كاملة السلطات التنفيذية بما فيها الأمن والجيش والشرطة وأجهزة المخابرات. كنا نعلم أن وفد النظام سيستخدم أسلوب التسويف والمماطلة وحرف التفاوض نحو قضايا جانبية كأسلوبه في الاستفزاز والتهديد، وأنه سيسعى لانسحابنا من المؤتمر. ومن هذه المنطلقات وضعنا استراتيجيتنا وخططنا. ففي الجولة الأولى من التفاوض نجحنا بانتزاع الاعتراف الرسمي من وفد النظام بأن الغاية الوحيدة للمؤتمر هي بحث وسائل تطبيق بيان جنيف ٣٠-٦-٢٠١٢ وأنه يُعتَبر المرجعيّة الوحيدة للمؤتمر. كما نجحنا في طرح ورقة عن العنف ولاسيّما أسوأ أنواعه وهو عنف الدولة وكيفية إيقافه وأنه لا يمكن النجاح بذلك دون الاتفاق بشكل أساسي على تشكيل هيئة الحكم الانتقالي وعبر التطبيق الكامل لبنود بيان جنيف. التحدي الأكبر كان ضبط النفس وعدم السماح لوفد النظام بجرّ المفاوضات والطروحات لقضايا جانبية، لإضاعة الوقت. أما الإخفاقات فقد كانت عدم تجاوب وفد النظام مع طروحات القضايا الإنسانية والتي اقترح الوسيط المشترك الإبراهيمي تخصيص أول جلستين لها ووافقنا على ذلك وفعلياً تعاطى وفد النظام بكل استهتار مع هذه القضايا مما أثبت عدم تعاونه فيها وعقم الاستمرار بالتفاوض حولها. بالتالي انتقل التفاوض حول القضايا السياسيّة والتي أخذت باقي أيام الجولة الأولى، لحين انتزاع اعتراف النظام بأن العملية التفاوضية محصورة بسبل تطبيق بيان جنيف. في الجولة الأولى كانت خطة الوسيط هي عدم وضع جدول أعمال وفي كل يوم يطرح المواضيع التي ستناقش في اليوم التالي، والآن نستطيع أن نرى أنه كان محقّاً لأن وفد النظام سيحاول إضاعة الوقت بمناقشة جدول الأعمال وترتيبه عوضاً عن جوهر قضاياه. ولكن وبنهاية جلسات الجولة الأولى تم الاتفاق على أن يرسل السيد الإبراهيمي للوفدين جدول أعمال للجولة الثانية من التفاوض، وبالتالي تم التأسيس لتكون الجولة الثانية محددة المواضيع ومن جوهر بنود بيان جنيف.

ـ هل لنا أن نعرف كيف سارت المفاوضات في الجولة الثانية؟

قام الممثل المشترك والوسيط بإرسال جدول الأعمال المقترح قبل بدء الجولة الثانية بأيام، وحصر المواضيع التفاوضية لهذه الجولة بأربعة، وبدأ وفد النظام بإضاعة الوقت بمناقشة كل كلمة فيها واستمر بمحاولة المطالبة بإصدار بيانات جانبية لا علاقة لها بموضوع المؤتمر، وكان موقفنا الدائم هو رفض إصدار أيّ بيان عدا بيان واحد في آخر المؤتمر يعلن نجاحه أو فشله. بعد إنهاء مناقشة البنود الأربعة المقترحة كجدول أعمال أصرينا على أن يكون أول موضوع للتفاوض هو حول عملية الانتقال السياسي وتشكيل هيئة الحكم الانتقالية، لعدة أسباب منها أن هيئة الحكم الانتقالية هي الجهة والوسيلة المناط بها تطبيق بنود بيان جنيف بما فيها وقف العنف وأنه لا يمكن وقف العنف دون الوصول الى اتفاق حول عملية الانتقال السياسي وتوحيد تعريف القوى «الخارجة عن القانون» فالوفدين لا يمكنهما الاتفاق حول تعريف هذه القوى، فالواقع يقول إن النظام يمارس إرهاب الدولة ويستقدم المليشيات الإقليمية التي تساهم بقتل أهلنا، فهي بنظرنا تنظيمات تمارس الإرهاب على أبناء شعبنا، بينما في نظر النظام هذه المليشيات حليفة وقوى صديقة له، لا بل حتى أن وفد النظام ينعتنا بين الحين والآخر بأننا نحن إرهابيين، بالتالي حين نتوصل الى اتفاق حول خارطة طريق وأسس عملية الانتقال السياسي وتشكيل الهيئة الحاكمة الانتقالية المناط بها تنفيذ كل ما ينتج عن مؤتمر جنيف ٢ نكون فعلياً أوجدنا فريقاً واحداً يناط به المضي بسوريا نحو بر السلام عبر تنفيذ بنود بيان جنيف ٣٠-٦-٢٠١٢ كاملة، لكن وفد النظام وبعد حصره في الزاوية أصر على أن يكون البند الأول الذي يُبحث هو موضوع وقف العنف والحرب على الإرهاب، وأن لا يتم الانتقال لبحث موضوع الانتقال السياسي قبل الوصول لاتفاق حوله. وهذا مستحيل نظراً لترابط الموضوعين معاً ولا يمكن الاتفاق حول وقف العنف والحرب على الإرهاب، دون التوافق أصلاً على موضوع الانتقال السياسي، وهذا ما لحظه وأشار اليه قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨ ورسالة الدعوة الى مؤتمر جنيف التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك فقد حدد الوسيط جلسة اليوم التالي لبحث موضوع العنف والحرب على الإرهاب (مسايرة لوفد النظام) وعلى أن يبحث في اليوم الذي يليه موضوع الانتقال السياسي وتشكيل الهيئة الحاكمة الانتقالية. في اليوم التالي جاء وفد النظام وفي نيّته الاستمرار ببحث جدول الأعمال وبالتالي لم يملك أيّة ورقة حول وقف العنف ومحاربة الإرهاب وعلى الرغم من إعطاء الوسيط الدور الأول للكلام لوفد النظام، ونظراً لعدم وجود ورقة لديه استمر بمناقشة جدول الأعمال وبعد انتهاء مداخلته، أعطي الدور لوفدنا الذي تقدم بورقة متكاملة تظهر دور عنف الدولة المفرط ولا سيّما عبر استهداف المناطق المدنية واستخدام أسلوب «التجويع أو الاستسلام» وقيام النظام بارتكاب جرائم الحرب واستقدام المليشيات الأجنبية التي تمارس إرهابها على شعبنا، وعن رؤيتنا لوقف العنف ومحاربة الإرهاب، وأسُّ هذه الرؤية أولوية الاتفاق على عملية الانتقال السياسي وتشكيل الهيئة الحاكمة الانتقالية. فما كان من وفد النظام إلا الرد عبر قوله: «بأنه يحتفظ بالحق بالرد» وأنه مازال مصراً على رأيه بأولوية ترتيب بنود التفاوض، وانتهت جلسة ذلك اليوم. في اليوم التالي افتتح الجلسة السيد الابراهيمي وأعلن أن موضوع النقاش هو الانتقال السياسي وتشكيل هيئة الحكم الانتقالي، فسارع وفد النظام إلى الاعتراض ولكن الوسيط أخبرهم بأن يوم الأمس كان لبحث موضوع وقف العنف ومحاربة الإرهاب وفق الاتفاق وهم لم يتقدموا بشيء وبالتالي اليوم يتم المضي وفق المتفق عليه لتلك الجلسة، ووفق الأصول كان الدور لنا بالكلام أولاً فتقدمنا بأهم وثيقة وهي «المبادئ الأساسية لاتفاق التسوية السياسية لمؤتمر جنيف للسلام في سورية» وهي تحتوي على خارطة طريق متكاملة ومتوازنة ومبادئ أساسية تضمن تحقيق الأمن والسلام والانتقال السياسي وتُفضي إلى تمكين الشعب من إعادة صياغة دستوره واختيار قياداته. بعد انتهائنا من ذلك أشار الوسيط الى أن هذه الوثيقة هامة وفيها الكثير من العناصر الإيجابية التي يقتضي على الوفد الأخر دراستها والرد عليها. رد وفد النظام بالقول «إننا لم نستمع لما قاله الطرف الآخر» وأن ما حدث مخالفة لأصول الجلسات وأنه لم يوافق على طرح هذا الموضوع. وختم الوسيط الجلسة معلناً أن الجلسة الأخيرة في اليوم التالي ستخصص للكلمات الأخيرة للوفود ولملخص عما تم التوصل إليه والاتفاق على جدول الأعمال المقترح، وعلى الوفدين التفكير مليّاً في مواقفهما من حيث الاستمرار أو التوقف.

في اليوم التالي افتتح الوسيط الجلسة معبّراً عن خيبة أمله وأسفه لما وصلت إليه الأمور والعجز عن تقديم ما يخدم ويخفف معاناة الشعب السوري، وسأل أولاً وفد النظام عن موقفه وقراره، وأعرب كبير مفاوضيهم عن تمسكه بموقفهم، ثم توجه بالسؤال لنا فأعربت عن تمسكنا بموقفنا أيضاً من حيث تسلسل بحث جدول الأعمال. حينها اقترح الممثل المشترك والوسيط كحل وسط ومنطقي أن يتم بحث البندين معاً بالتوازي والتوالي وأقر اعتماد مبدأ «لا اتفاق إلى أن يتم الاتفاق على كل البنود»، من قبلنا وافقنا على هذه التسوية المقترحة، لكن وفد النظام أصرّ على رفضه على بحث الموضوعين بالتوازي والتوالي مما اضطر الوسيط ألّا يحدد موعداً للجلسة الثالثة، وأشار الى أنه سيتقدم بتقريره لمجلس الأمن ومن ثم سيقرر إن كان هناك جدوى من تحديد موعد للجولة الثالثة.

ـ بعد هذا الاستعراض، كيف تنظرون كوفد إلى دور وأداء المبعوث الأممي السيد الأخضر الإبراهيمي.؟

من واقع المسؤولية التاريخية، السيد الأخضر الإبراهيمي قام بأداء دوره كوسيط نزيه وعادل ومسؤول، فهو لم يكن منحازاً لطرف على حساب طرف آخر لكنه دائماً كان يضع نصب عينيه الدماء التي تُسفك في سوريا ومسؤوليته في ذلك إن سمح بالتسويف وإضاعة الوقت دون وجود مفاوضات جادة، مما سيجعله يُستخدم كوسيلة لكسب الوقت واستمرار القتل، وكان حازماً في رفضه الاستمرار دون وجود ما يثبت جدية النظام في قبوله بالتفاوض على القضايا الأساسية.

ـ كيف تنظرون إلى مواقف الـدول الراعية للمؤتمر وتبدلاتها.؟

كلنا: روسيا لم تكن جادة في الضغط على النظام بما يكفي لتجعله يتعامل بجدية مع القضايا الأساسية بينما نحن تعاملنا مع عملية التفاوض بكل إيجابية وحسّ بالمسؤولية الوطنية.

من حيث المواقف الدولية، كان وفدنا منفتحاً على الجميع وكنا نطلعهم على سير العملية التفاوضية والعقبات التي تواجهها، وعقدنا عدة لقاءات مع كلٍ من الراعيين الأساسيين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومع ممثلي باقي الدول، كانت هذه اللقاءات شبه يومية، حتى أننا التقينا مع ممثلي الصين في جنيف. الجميع كان يصرّح بضرورة الوصول إلى حل سياسي، وأنه لا حل آخر والجميع مهتم باستمرار المفاوضات، لكن للأسف فإن روسيا لم تكن جادة في الضغط على النظام بما يكفي لتجعله يتعامل بجدية مع القضايا الأساسية بينما نحن تعاملنا مع عملية التفاوض بكل إيجابية وحسّ بالمسؤولية الوطنية مما أحرج حتى الدول الصديقة للشعب السوري واضطرها للاعتراف بأن وفد المعارضة قد قام بواجبه الوطني كاملاً وكان منفتحاً، وبالتالي لم يكن لها إلّا أن تقف مساندة للموقف الذي اتخذناه ومن مبادرتنا بتقديم وثيقة المبادئ الأساسية للتسوية السياسية. وكان جلياً أنه لا يوجد توافق بين الدولتين الراعيتين على ماهيّة الحل السياسي وأن روسيا ما زالت تعتبر نفسها حليفاً للنظام، ولا ترى مصلحة لها في الضغط عليه دون مقابل من قبل الراعي الآخر.

ـ هل تم إعداد استراتيجية تفاوضية واضحة من قبل وفد المعارضة، سيّما وكلنا يعلم أن قرار المشاركة بقي معلقاً حتى الأيام الأخيرة قبل بدئها بالفعل.

منذ بدايات طرح احتمال انعقاد مؤتمر جنيف تم القرار في الهيئة السياسية للائتلاف على فصل عملية الإعداد والتحضير لمؤتمر جنيف، عن قرار المشاركة به من عدمها وشُكّلت لجنة مسؤولة عن التحضير والمتابعة، قامت بمهامها بشكل كامل، نعم وُضعت استراتيجية تفاوضية متكاملة مع خطط لتنفيذها وفق عدة احتمالات تفاوضية قد يتبعها الطرف الآخر، عنوانها العريض هو التعاطي الجدي والإيجابي مع المؤتمر وأخذ زمام المبادرة دائماً لكافة المواضيع التي سيتم بحثها والوصول لنتائج سواءً كانت إيجابية أو سلبية بأسرع وقت ممكن بحيث تنكشف نوايا النظام بشكل مؤكد وواضح للمجتمع الدولي. وعلى ما أظن أن النتائج تتكلم عن نفسها. من المؤسف أن النظام لم يرقَ لمستوى المسؤولية الوطنية وأصرّ على مُضيّه بالحل العسكري ولم يمنح للحل السياسي والسلمي فرصة، بل الأحرى القول بأنه لا يؤمن بمثل ذلك الحل. وبالتالي وضعنا المجتمع الدولي أمام مسؤولية الإجابة عن السؤال «ماذا بعد جنيف؟».

ـ وهذا يقودنا لتساؤل آخر، هل تعتبر الوفد المفاوض للمعارضة، معبراً حقيقة عن كافة تشكيلات المعارضة، بعد التصريحات العديدة للقوى السياسية؟.

نعم، أعتبره ليس ممثلاً لكافة تشكيلات المعارضة، وإنما ممثلاً للشعب السوري وضميره، إن شرعية التمثيل تكمن في مدى شرعية الرؤية والمبادئ الأساسية للتسوية السياسية التي قدمت من قبلنا، ومدى توافقها مع أهداف الثورة والحقوق المشروعة للشعب السوري ومدى التزامنا بها. هذه الرؤية قُدمت أثناء المؤتمر وأُرسلت نسخ منها لكل البعثات الدبلوماسية ووكالات الأنباء، كل شيء كان على العلن، هذه الرؤية تضمن قيام دولة المواطنة، والتساوي في الحقوق والواجبات، وتمكّن الشعب، كل الشعب من إعادة صياغة دستوره واختيار قياداته ومحاسبتهم وعزلهم إن قصروا، والحكم فيها لصندوق الاقتراع لا السلاح، دولة ديمقراطية تعددية تضمن وتحمي حريات وكرامات مواطنيها دون تمييز أو تميّز، تضمن استمرارية خدمات الدولة ومؤسساتها ومصادر رزق مواطنيها. وتطلق مشروعاً وطنياً للمحاسبة والمصالحة على أسس العدل والقانون. هل يوجد هناك أيّ مواطن سوري ضد ما تقدمنا به. إن قوة وفدنا كان أساسها الالتفاف والتأييد الشعبي الجامع له ومن كافة الأطياف، فكانوا داعمين ورقباء على أدائنا وناصحين لنا. حتى من تخوّف من جنيف وأبدى معارضته المشاركة به، قام لاحقاً بإعلان تأييده لوفدنا ولمواقفنا وببيانات علنية نشرت بمن فيهم المجلس الوطني والإخوة الذين أعلنوا انسحابهم من الائتلاف. وها أنتم اليوم تسمعون برجوعهم عن قرارات الانسحاب، وأتفهّم موقفهم السابق كما أحيي قرارهم اللاحق. أما من حيث موقف هيئة التنسيق، فنحن لم نكن منغلقين عليهم وعقد الائتلاف جلستي تشاور معهم وكان هناك عدم توافق حول شروطهم التي وضعوها للمشاركة كما أن سقف المطالب السياسية لم يكن متوافقاً معنا. بالنتيجة أقول الأهمية ليست في من يشارك بل في ماهيّة الهدف النهائي الذي نتطلع للوصول اليه.

ـ سؤال أخير: لغط كبير دار في أروقة المفاوضات بين إصراركم على مفهوم هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات، وصدور أصوات تتحدث عن حكومة انتقالية، هل لك أن تحدثنا عن الفارق بين المسألتين ووجهة نظركم في ذلك.؟

كلنا: اقتصار الحل على حكومة انتقالية يعطي جزءاً من السلطات التنفيذية ولا يعطيها كاملةً.

هذه قضية أساسية، فان بيان جنيف حدد تشكيل هيئة حاكمة انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة. ولم يورد عبارة حكومة انتقالية.

الفارق الأساسي هو أن الحكومة دائماً يكون فوقها سلطة تنفيذية أعلى منها وإن فسّرنا معنى تعبير «سلطات تنفيذية كاملة» وفق دستور النظام الحالي فنجدها تحت الفصل الثاني منه وتنقسم بين سلطات رئيس الجمهورية وسلطات مجلس الوزراء، حيث تقول في المادة الثالثة والثمانون «يمارس رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور.» وبالتالي اقتصار الحل على حكومة انتقالية يعطي جزءاً من السلطات التنفيذية ولا يعطيها كاملةً، مما يخالف بيان جنيف (١) ٣٠-٦-٢٠١٢.

حسين برو

القوانين الجمركيّة عامل ساهم في تحسين أداء رجال الأعمال أم عرقلته؟

كلنا القوانين الجمركيّة في سورية لم تساعد رجال الأعمال على تحسين أدائهم بل على العكس كانت هذه القوانين تعيق عملهم.

المنتدى الاقتصادي السوري

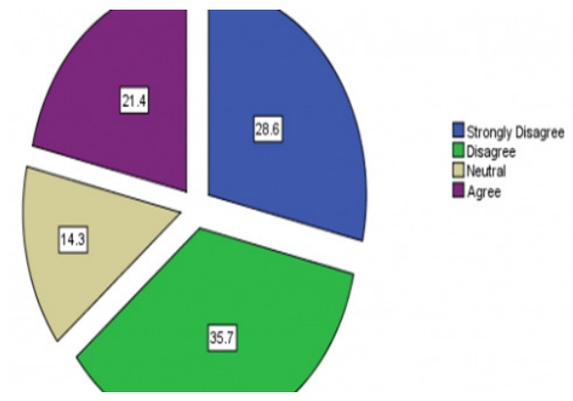

في سؤال مباشر لرجال الأعمال السوريين المتواجدين في غازي عنتاب ـ تركيا, حول دور القوانين الجمركية في سورية ودورها في تحسين أداء رجال الأعمال، فكانت إجاباتهم على السؤال التالي: "هل ساعدت القوانين الجمركيّة في تحسين الأعمال التي تمارسها", متنوّعة حسب الجدول أدناه:

العبارة	ساعدت القوانين الجمركية في تحسين الأعمال التي تمارسها
غير موافق بشدة	٢٨,٦٪
غير موافق	٣٥,٧٪
حيادي	١٤,٣٪
موافق	٢١,٤٪
موافق بشدة	

ساعدت القوانين الجمركية فى تحسين أداء رجال الأعمال

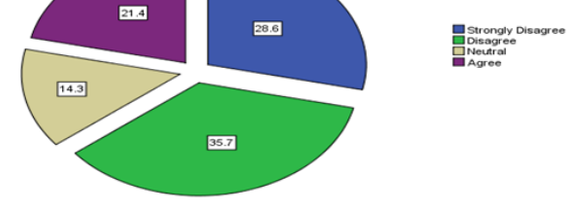

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن نسبة ٦٤,٣٪ من رجال الأعمال غير موافقين على أنّ القوانين الجمركيّة في سورية كانت تساعدهم في تحسين أعمالهم، بالمقابل يوجد نسبة ٢١,٤٪ من رجال الأعمال موافقين أنّ القوانين الجمركية كانت تساعدهم في تحسين أعمالهم، ولتبيان هذه الفروقات في آراء رجال الأعمال قمنا بما يلي:

دراسة الفروقات عن المتوسط	ساعدت القوانين الجمركية في تحسين أداء رجال الأعمال
Mean	٢,٢٩
Sid. Deviation	١,١٣٩
Sid. Error Mean	٣٠٤.
Sig. (tailed-٢)	٠,٠٣٥
Mean Difference	٠,٧١٤

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ هنالك فروقاً جوهرية بين آراء رجال الأعمال، متوسّط هذه الفروق

هو ٠,٧١٤- سالبة وباتجاه عدم الموافقة على أن القوانين الجمركية ساعدت في تحسين عملهم، وهذه الفروق معنوية وذات دلالة إحصائية باحتمال قدره ٩٥٪.

خلاصة: القوانين الجمركية في سورية لم تساعد رجال الأعمال على تحسين أدائهم بل على العكس كانت هذه القوانين تعيق عمل رجال الأعمال. لذلك يوصي المنتدى الاقتصاديّ السوري بإعادة دراسة القوانين الجمركية في سوريا بمشاركة رجال الأعمال كي تساهم هذه القوانين في تحسين وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير في سورية مستقبلاً.

النظام والورقة المسيحيّة
حلب نموذجاً

كلنا الضخّ الإعلاميّ من قبل مؤسّسات النظام الإعلاميّة، والموقف المؤيّد للسلطة الكنسيّة المسيحيّة في حلب، ولتردّد المسيحيّين ذاتهم عن دعم الثورة ومطالب الشعب، جعلت من المسيحيّين عنصراً خارج الثورة.

مع اندلاع الثورة في درعا وانتشارها في بقعة واسعة من الأراضي السوريّة وتأخّر حلب عن اللحاق بركبها لأسباب عدّة، أهمّها التشديد الأمنيّ الخانق عليها، حيث كان مرور أحدٍ ما من ساحة سعدالله أو ساحة الرئيس، سبب لإيقافه من قبل الدوريات الأمنيّة، والتدقيق على الهويّة، والتفتيش، والإهانة، وخاصّةً على أهالي الريف الحلبيّ الثائر. وكذلك كانت سياسة النظام الذي كان يُدرك خطورة اشتعال حلب بالمظاهرات، لثقلها الاقتصاديّ والسكانيّ من جهة، ولتنوّع سكّانها بين مسيحيّين وعرب وأكراد من جهة أخرى، فمارس دوراً قويّاً في بثّ الشائعات، ومحاولة زرع الفتنة بين أبناء حلب، وصولاً إلى جعلهم بعيدين عن أيّ فعل جماعيّ في الشارع.

ونستطيع أن نقول إنّ النظام نجح في ذلك إلى حدّ بعيد، وتأخّر الحراك الشعبيّ في حلب، وهذا ما منح النظام فرصة شدّ أزر مؤيّديه، وتشكيل جيش من «الشبّيحة» و«المنحبّكجيّة»، ومنحهم صلاحيّات مطلقة، ممّا جعلهم يستبيحون البشر والأسواق والساحات العامّة والجامعة وأغلب مفاصل الحياة.

سنحاول أن نقرأ اليوم معاً ظاهرة تجنيد المسيحيّين كقوّة إضافيّة من قوى النظام، سياسيّاً وعسكريّاً، إذ كلّنا يعرف نغمة حماية الأقلّيّات، وحماية مسيحيّي الشرق ووو... وغيرها من القصص التي بنى النظام عليها منظومته الإعلاميّة في أشهر الثورة الأولى، وما زال إلى اليوم.

عمد النظام إلى نشر الخوف والرعب في مناطق مدينة حلب ذات الغالبيّة المسيحيّة والأرمنيّة عن طريق بثّ الإشاعات بتهديدات حول عمليّات تفجير سيقوم بها الإرهابيّون والتكفيريّون ـ كما كان يسمّي الثوار ـ حيث بتنا نشهد كلّ أسبوع إشاعة عن سيارة مفخّخة أمام إحدى الكنائس، يلحقها انتشار أمنيّ كثيف في الشارع لنشر الرعب في تلك المنطقة، إلى أن تمّ بالفعل تنفيذ أوّل عمليّة حقيقيّة بتفجير سيارة مفخّخة في حي السليمانيّة خلف مبنى الأمن السياسيّ، أمام كنيسة «الرام»، وكانت أوّل شرارة عمليّة لتبرير تجنيد لجان شعبيّة من المسيحيّين لحماية مناطقهم، وكانت برعاية فرع حزب البعث في المدينة، ولكنّ هذا التجنيد لم يجدِ نفعاً مع الشارع المسيحيّ، الذي بقي صامتاً وغير متفاعل مع الحراك الثوري، لكنّه من جهة أخرى رفض أن يحمل السلاح وأن يكون طرفاً مباشراً في العملية، رغم المغريات المقدّمة من بعض المتنفّذين المسيحيّين المرتبطين بالأجهزة الأمنيّة، واقتصر الموضوع على قبول عدد قليل من الأشخاص لا يزيدون على أصابع اليدين، وكانوا في غالبهم من الأرمن، ومن أهمّهم «مجموعة دارون» كما تمّت تسميتهم، وهم مجموعة من العاطلين عن العمل لهم تاريخ سيء السمعة في مناطقهم، وبداية تمركزهم كانت على شبه حاجز في حيّ الميدان أمام كنيسة الفرح، حيث كانوا يقفون دون سلاح ظاهر مع تفتيش سيارات المارّة والتدقيق في الهويّات، وكان وجود أيّ شخص مسيحيّ في السيارة بمثابة بطاقة عبور لها ولركابها دون تفتيش.

ولكن مع دخول الجيش الحرّ، وبدء عمليّة تحرير المدينة، بدأت الحواجز تأخذ شكلاً أوضح، صارت حواجز مسلّحة متمركزة في مناطق ثابتة، كحاجز كنيسة الفرح وحاجز «الفيلات»، وهذان الحاجزان كانا يتبعان بشكل مباشر لمجموعة «دارون» ومن خلفه الجمعيّة الخيريّة العموميّة الأرمنيّة، ولم يكن هناك في هذه المرحلة أيّ تواجد لشبّيحة مسيحيّين سوى على هذين الحاجزين، اللذين أصبحا من الحواجز الدائمة، ورُفع عليها علم حزب البعث كونها تابعة لكتائب البعث.

ظهرت كتائب البعث لأوّل مرّة بقوّة، إثر معركة تحرير حلب القديمة و«السبع بحرات»، وكان دورها جليّاً وحاسماً في معركة «ساحة الحطب» بحيّ الجديدة، وكان معظم عناصرها من «الماردل» كون حيّ الجديدة محاذي لمنطقة «السيّد علي» ذات الغالبيّة الماردليّة، إضافة إلى المجموعة الأرمنيّة بقيادة (دارون)، وهنا بزغ نجم الشخص الأهمّ في هذه المعركة وهو «أبو جمهور» الذي كان متزعّماً منطقة «التليفون الهوائي» المحاذية لفرع الأمن السياسيّ، وهو من سكّان منطقة «الجابريّة» وكان في بداياته مسؤولا عن تنظيم الأفران في تلك المنطقة وفي منطقة «الجابريّة»، وتطوّرت مهامّه مع تطوّر وتسارع الأحداث في المدينة ليصبح الرجل المسيحيّ الأوّل في صفوف «الشبّيحة».

ولنبحث في آليّة تجنيد المسيحيّين في حلب، وتشكيل «لجان الحماية الشعبيّة»، سألنا «إدكار» وهو أحد الشبّان الذين تطوّعوا في اللجان الشعبيّة بعد تفجير المفخّخة في حيّ «السليمانيّة» أمام كنيسة «الرام»، قال: تمّت دعوتنا بحجّة حماية الكنائس، وكان «أبو جمهور» من أحد الذين دعوه لهذه اللجان، وأقنعونا بأنّه التزام أخلاقي باتجاه كنائسنا ودور عبادتنا، بداية التزمت بشكل يوميّ بدوريّة حراسة لمدّة أربع ساعات يوميّاً، دون أجر ودون أن أحمل سلاحاً، واقتصر عملي على الوقوف أمام كنيسة «ديمتريوس» بجانب مبنى الأمن السياسيّ مع ثلاثة شباب آخرين من أبناء المنطقة، وكانت هذه النوبة تبدأ في الثانية عشرة ليلا وتنتهي في الرابعة صباحا، وكان المسؤول عن الدوريّات في هذه المنطقة السيّد «جورج طرّاب»، ويتابع «إدكار» قائلاً: وبعد اشتداد القبضة الأمنيّة على حلب، وفتح جبهة «ميسلون» و«السيّد علي»، وظهور «جبهة النُّصرة»، وازدياد عمليات الخطف، طرح علينا «أبو جمهور» أن ننضمّ رسميّاً إلى «كتائب البعث»، ولاقتناعي بضرورة حماية نفسي وطائفتي وكنيستي، وخوفي من أن تتحوّل منطقة سكني إلى ما يشابه المناطق الأخرى ودخول التكفيريين من جبهة النُّصرة إليها، قرّرت الالتحاق بالكتائب، واستلمت سلاحا، والتزمت بعقد رسميّ معهم مقابل ١٥٠٠٠ ليرة سوريّة شهريّا.

ويقول «أنطوان» الذي رفض الانضمام لهذه الكتائب، والتي سمّاها «شبّيح برخصة» حيث أنّه كان يعتبر أنّ «أبو جمهور» ليس أكثر من شبّيح وعميل أمنيّ يريد زرع الفتنة وانتشار السلاح، فهو كما يقول «أنطوان»: مسؤول عن عدّة انتهاكات في تلك المنطقة، كتعدّياته على المواطنين أثناء وقوفهم على الأفران للحصول على خبز، وكان معروفاً بجملته الشهيرة إذا اعترض أحدهم على تجاوز الدور بقوله: (ما ناقص غير تقلّي بدّك حريّة رح تضلّو شعب جحش ومارح تتربّو)».

ونستطيع أن نقول: إنّ الضخّ الإعلاميّ من قبل مؤسّسات النظام الإعلاميّة، والموقف المؤيّد للسلطة الكنسيّة المسيحيّة في حلب، ولتردّد المسيحيّين ذاتهم عن دعم الثورة ومطالب الشعب، جعلت من المسيحيّين عنصراً خارج الثورة، لا بل استطاعت أن تجرّهم ليكون بعضهم أداة بيد النظام. وهذا لا يمنعنا من القول بأنّ هناك الكثير من المسيحيّين الذين اختاروا صوت الحريّة وشاركوا يداً بيد في انتفاضة هذا الشعب ومطالبته بالحرية والكرامة ودولة المواطنة والقانون.

جاك بيروتي

«معرّة مصرين»
الحاجة أم الاختراع

تعدّ بلدة «معرّة مصرين» من أوائل المناطق التي فقد النظام سيطرته عليها في الريف الشماليّ لمحافظة إدلب، لكنّ موقعها المتوسّط بين مدينة «إدلب» وقريتي «كفريا» و«الفوعة» الموليتين للنظام، جعلها عُرضةً للقصف المدفعيّ المستمرّ من حواجز قوات النظام، ممّا أدّى إلى نزوح العديد من الأهالي لمناطق أكثر أمناً. إلّا أنّ الكثير من سكّان البلدة رفض مغادرة منزله.

أهالي «معرّة مصرين» وجدوا سبيلاً لمواصلة حياتهم اليوميّة. رغم تعرّض بلدتهم للقصف المتكرّر بين الحين والآخر، وقرّروا مواصلة حياتهم اليوميّة خلف السواتر الإسمنتيّة والترابيّة، التي تقيهم شرّ الشظايا المتناثرة من قذائف المدفعيّة، وتتيح لهم مزاولة أعمالهم خلف هذه الجدران، بعد أن غابت الواجهات الزجاجيّة وبعدما تحطّمت أكثر من مرّة بفعل القصف والشظايا.

يرفض «أبو محمّد» البالغ من العمر ٤٧ عاماً، ويعمل حلّاقاً في دكّانه الذي يقع وسط البلدة، مغادرة منزله وإغلاق دكّانه الذي يرتزق منه ليعيل عائلته، فلجأ لبناء ساتر حجريّ أمام الدكّان بعد أن تسبّب القصف بتكسير الزجاج مرّات عدّة، و إصابته وإصابة زبائنه أكثر من مرّة بجروحٍ من شظايا القذائف .

يقول «أبو محمّد»: أصبحت المنازل والمحلّات سجناً، بسبب تواجد هذه السواتر أمام الأبواب و على النوافذ المواجهة للحواجز التي تُقصف منها المدينة بشكل شبه يوميّ بعد سيطرة الثوار على البلدة منذ أكثر من عامين.. حتّى أنّ أطفال البلدة يفضّلون الشراء من المحلّات المدعومة بهذه السواتر .

الكثير من الأهالي امتنع عن إرسال أبنائهم إلى مدارسهم خوفاً عليهم من القصف، لذلك تراجع مستوى التعليم لدى الطلاب في جميع المراحل الدراسيّة إثر غيابهم عن مدارسهم لأكثر من عامين.

«خالد» تلميذ في الصفّ الرابع الابتدائيّ لن يعود إلى مقعده لإكمال دراسته، لأنّ والديه منعاه من الذهاب إلى المدرسة خوفاً عليه. يقول «خالد»: كنت أذهب في بداية العام الدراسيّ إلى مدرستي رغم القصف، إلّا أنّني صرت أخاف من العودة وحيداً عند سماعِ أصوات القذائف تتساقط على بلدتنا، ولما كان أبي دائم الانشغال في عمله، وأمّي لا تستطيع مغادرة المنزل لأنّها ترعى أخوتي الصغار.. كان الحلّ الأنسب للجميع أن أبقى في البيت وأنقطع عن الدراسة.

«مازن زيدان»: رئيس لجنة التعليم في المجلس المحليّ لبلدة «معرّة مصرين» يقول:

عندما بدأ القصف على البلدة خرجت الكثير من العائلات بعيداً إلى مناطق أكثر أمناً، ولم يستطع الطلّاب متابعة دراستهم. فتلاميذ الصفّ الأوّل أصبحوا في الصفّ الثالث دون أخذ درس تعليميّ واحد، لا يعرفون الكتابة والقراءة، حتّى أنّهم غير قادرين على كتابة أسمائهم. لكن منهم من عاد الآن ليتابع تعليمه رغم القصف والخطر..

تشهد بلدة «معرّة مصرين» في الآونة الأخيرة قصفاً مدفعيّاً و جويّاً مكثّفاً بسبب المعارك الدائرة على جبهات مدينة إدلب. ما أدّى إلى موجة نزوح أخرى أجبرت العديد من الأهالي على مغادرة منازلهم بحثاً عن فضاء أكثر أماناً..

عصام عبد الحميد

ناشطون وإعلاميّون لمجلس محافظة حلب أين صرفتم المال العام؟

كلنا لوحظ غياب الشفافيّة الماليّة عن عملهم، حيث أن «المجلس الانتقالي الثوري لحلب وريفها» لم يقم بقطع حساباته الماليّة، ولم يقدم تقريره المالي في نهاية عمله

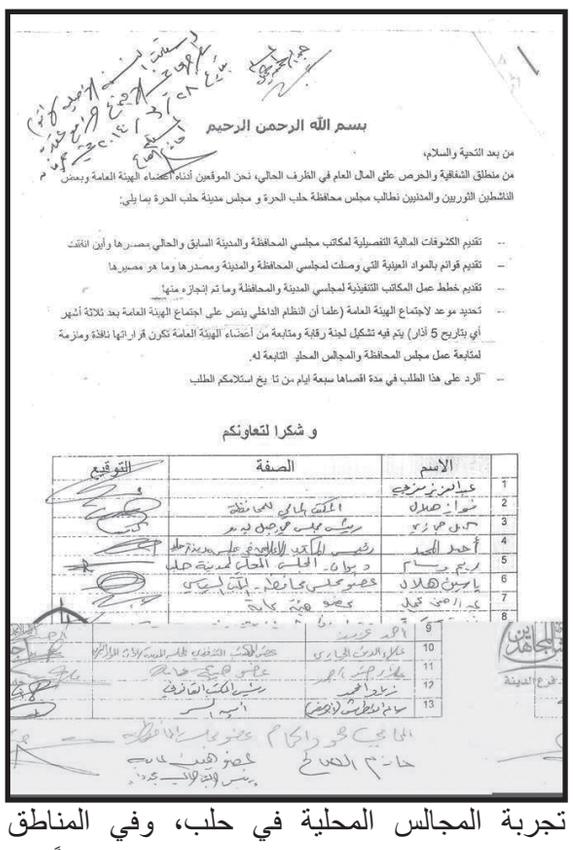

بسم الله الرحمن الرحيم

من بعد التحية والسلام،

من منطلق الشفافية والحرص على المال العام في الظرف الحالي، نحن الموقعين أدناه أعضاء الهيئة العامة وبعض الناشطين الثوريين والمدنيين نطالب مجلس محافظة حلب الحرة و مجلس مدينة حلب الحرة بما يلي:

- تقديم الكشوفات المالية التفصيلية لمكاتب مجلسي المحافظة والمدينة السابق والحالي مصدرها وأين انفقت
- تقديم قوائم بالمواد العينية التي وصلت لمجلسي المحافظة والمدينة ومصدرها وما هو مصيرها
- تقديم خطط عمل المكاتب التنفيذية لمجلسي المدينة والمحافظة وما تم إنجازه منها
- تحديد موعد لاجتماع الهيئة العامة (علما أن النظام الداخلي ينص على اجتماع الهيئة العامة بعد ثلاثة أشهر أي بتاريخ 5 أذار) يتم فيه تشكيل لجنة رقابة ومتابعة من أعضاء الهيئة العامة تكون قراراتها نافذة وملزمة لمتابعة عمل مجلس المحافظة والمجالس المحلي التابعة له.
- الرد على هذا الطلب في مدة اقصاها سبعة ايام من تا يخ استلامكم الطلب

و شكرا لتعاونكم

	الاسم	الصفة	التوقيع
1	عبد العزيز سرحان		
2	سواد صلال	الكتب المالي للمحافظة	
3	[illegible]	رئيس مجلس محافظة [illegible]	
4	أحمد الحمد	رئيس المكتب الاداري في مجلس مدينة حلب	
5	ريم [illegible]	ديوان - المجلس المحلي لمدينة حلب	
6	ياسين هلال	عضو مجلس محافظة - المكتب المالي	
7	عبد الرحمن قبيل	عضو هيئة عامة	
8	[illegible]	[illegible]	
9	[illegible]	[illegible]	
10	[illegible]	[illegible]	
11	[illegible]	[illegible]	
12	[illegible]	[illegible]	
13	[illegible]	[illegible]	

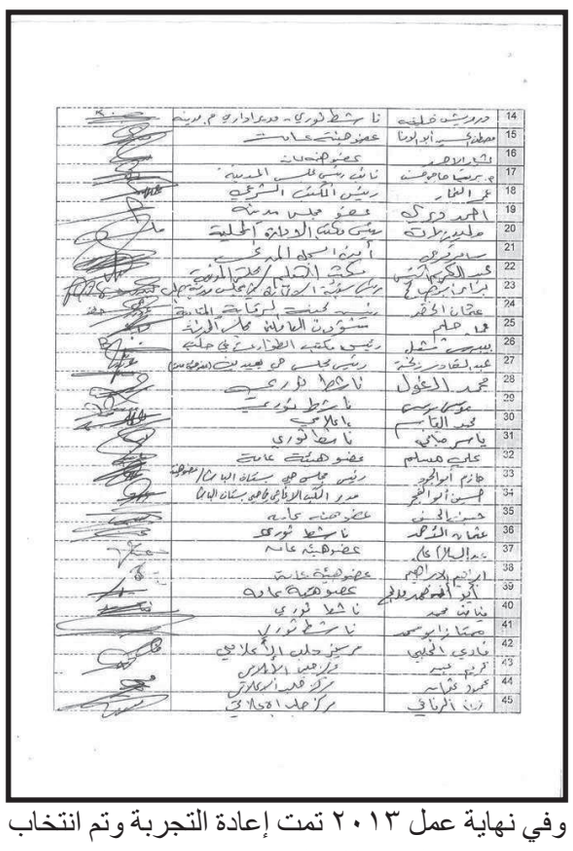

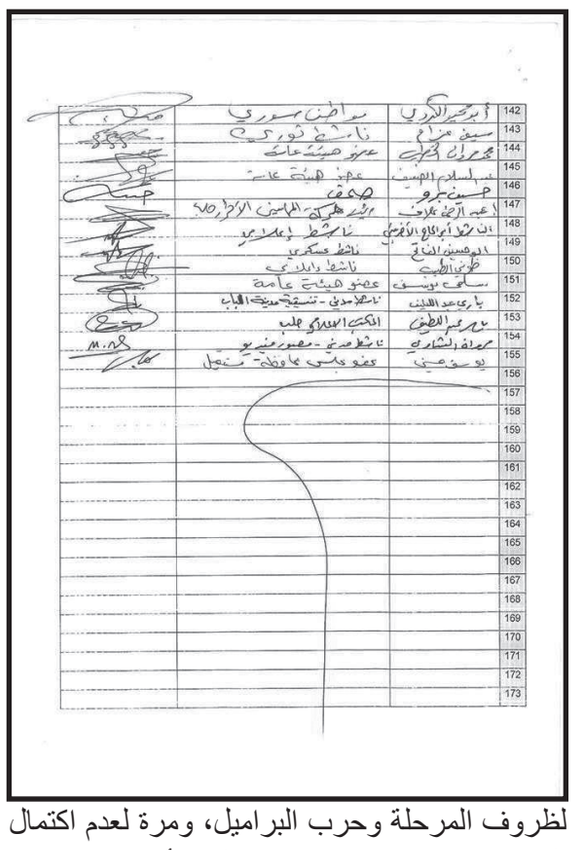

تجربة المجالس المحلية في حلب، وفي المناطق الخارجة عن سلطة النظام، تجربة قديمة نوعاً ما، وبدأت بالتشكل كإرهاصات أو محاولات منذ بداية دخول الجيش الحر إلى حلب في شهر تموز ٢٠١٢. إذ تداعت مجموعة من الناشطين المدنيين لتشكيل مجالس عمل مدنية، إلا أنها تعثرت حيناً لصعوبة الاتفاق بين القوى الفاعلة بسبب حسابات ضيقة، وأحياناً بسبب محاولة قوى سياسية أو عسكرية للهيمنة على هذا المشروع واعتباره أحد انجازاتها.

وبالفعل وفي أو اخر شهر تشرين الأول لعام ٢٠١٢ تم الإعلان عن تشكيل «المجلس الانتقالي الثوري لحلب وريفها» كشكل من أشكال التزاوج غير الشرعي بين القوى العسكرية المهيمنة وعلى رأسها لواء التوحيد، وبين رجال الظل في حركة الإخوان المسلمون، وقد تم تشكيله بآلية فوقية، ودون أي استشارات حقيقية لأهالي المدينة وناشطيها، لذا بقي مجلساً فوقياً ليس له جسم تنفيذي على الأرض.

وفي شباط ٢٠١٣ تم التداعي من قبل أكثر من مجموعة لتشكيل مجلس محلي جديد يستطيع أن يكون فاعلاً ومعبراً بشكل أفضل، وبالفعل تم اعتماد طريقة اختيار هيئة عامة من ٢٥٠ شخصية ليتم من خلالها انتخاب مجلس جديد، وتم بالفعل في ١ أذار ٢٠١٣ انتخاب مجلس جديد لمحافظة حلب وآخر مثله لمدينة حلب، ونستطيع القول أنه بشكل من الأشكال كان تطوراً واضحاً في مفهوم الإدارة المدنية للمناطق الخارجة عن سلطة النظام، واستطاع أن يضم في صفوفه تشكيلة منوعة من الناشطين المدنيين والسياسيين، وكذلك العاملين في الوسط العسكري.

وفي نهاية عمل ٢٠١٣ تمت إعادة التجربة وتم انتخاب مجلس جديد لمحافظة حلب ومدينتها بتجربة انتخابية جديدة، اعتمدت الطريقة السابقة ذاتها، أي عبر هيئة عامة ناخبة.

وقد اعتبرت تجربة مجلس محافظة حلب ومدينتها تجربة رائدة في طريقة التشكيل، وفي الرغبة بالعمل المؤسساتي، إلا أنه لوحظ غياب الشفافية المالية عن عملهم، حيث أن «المجلس الانتقالي الثوري لحلب وريفها» لم يقم بقطع حساباته المالية، ولم يقدم تقريره المالي في نهاية عمله، وماطل أكثر من مرة للقيام بعملية استلام وتسليم نظاميتين بينه وبين من لاحقه «مجلس محافظة حلب الحرة» الذي رضي بالأمر الواقع واستلم المقر والتجهيزات والصندوق دون ضبط نظامي ودون جرد للمحتويات ودون قطع للحسابات السابقة، وذلك لرفض المجلس السابق بتقديم حساباته وممتلكاته متحججاً تارة بعدم استرداد السلف ممن منحت لهم، وتارة أننا نعمل في ظروف معقدة وليس من السهل إجراء جرد للمحتويات.

وللأسف فقد قام مجلس محافظة حلب الحرة السابق، بممارسة نفس الدور الذي مورس عليهم، ولم يقم لا بقطع الحسابات ولا بتقديم تقرير مالي مفصل وشفاف حول الصرفيات، ولا بالممتلكات التي اشتراها من ميزانية المجلس أو تم الحصول عليها ضمن هبات أو هدايا من منظمات دولية، وأيضاً باشر المجلس الجديد عمله وكما يقول المثل الشعبي: «ع العمياني».

وبمتابعة جدية ولأكثر من عضو منتخب في المجلس الجديد، تم طرح القضية وضرورة تقديم كشف مالي بشفافية عالية، وأيضاً تم تجاهل هذا الطلب، مرة لظروف المرحلة وحرب البراميل، ومرة لعدم اكتمال النصاب، ومرة بسبب فقدان وثائق أو ضياعها في المقر القديم. علماً أن أكثر من عضو من أعضاء المجلس القديم هم أعضاء في المجلس الجديد، وكذلك السيد الأمين العام للمجلس هو ذاته في الدورتين الانتخابيتين، ورئيس المكتب المالي بقي في المجلس ولكنه استلم ملف المكتب الإغاثي، الذي تركه مديره السابق ليصير هو الرئيس الجديد لمجلس المحافظة، وتعبير مختصر: المحافظ الجديد.

نتيجة لهذا الواقع فقد تداعى مجموعة من الناشطين الثوريين والإعلاميين، وأعضاء في مجلسي المحافظة والمدينة، سابقين وحاليين، وأعضاء في مجالس الأحياء والبلدات والمدن، بالتوقيع على عريضة وتقديمها إلى مجلسَ المحافظة لتقديم الكشوفات المالية التفصيلية لمكاتب مجلسي المحافظة والمدينة السابق والحالي.

وتم منحهم فرصة أسبوع لإنجاز المطلوب منهم، قبل تصعيد الموضوع إلى أشكال أخرى من الاحتجاج. و جاء في نص العريضة المقدمة:

«من منطلق الشفافية والحرص على المال العام في الظرف الحالي، نحن الموقعين أدناه أعضاء الهيئة العامة وبعض الناشطين الثوريين والمدنيين نطالب مجلس محافظة حلب الحرة ومجلس مدينة حلب الحرة بما يلي :

- تقديم الكشوفات المالية التفصيلية لمكاتب مجلس المحافظة والمدينة السابق، و الحالي و أين أنفقت.

- تقديم قوائم بالمواد العينية التي وصلت لمجلس المحافظة والمدينة، مصدرها وما هو مصيرها.

- تقديم خطط المكاتب التنفيذية لمجلسي المدينة والمحافظة وما تم إنجازه منها.

- تحديد موعد لاجتماع الهيئة العامة (علماً أن النظام الداخلي ينص على اجتماع الهيئة العامة بعد ثلاثة أشهر أي بتاريخ ٥ أذار) يتم فيه تشكيل لجنة رقابة ومتابعة من أعضاء الهيئة العامة تكون قراراتها نافذة وملزمة لمتابعة عمل مجلس المحافظة والمجالس المحلية التابعة له.

- الرد على هذا الطلب في مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ استلامكم الطلب.

و شكرا لتعاونكم

وتم بالفعل تسليم الطلب إلى المدير المالي في المجلس بتاريخ ٢٨ أذار ٢٠١٤ لعرضه على المجلس في الاجتماع القادم.

وقد وقّع على هذه العريضة أكثر من /١٥٠/ شخصية أغلبهم من أعضاء الهيئة العامة، ومن شخصيات ثورية وإعلامية من المهتمين والمتابعين بالشأن العام.

وحين سؤالنا أكثر من شخص من موقعي العريضة، هل السبب في تقديمها هو نتيجة شبهات تدور حول ما تم صرفه في مجلس المحافظة السابق أو الحالي، وهل هناك تفاصيل ما عن هدر للمال العام، أو سوء استخدام له؟ أكد الجميع أنهم يتعاملون بحسن النية، وليست لديهم أية اتهامات واضحة بحق أحد، لكن ما يطلبونه هو طلب حق وضمن الأصول التنظيمية، وشكل ضروري لتعامل مؤسسات الثورة مع الشعب بشكل واضح وشفاف لا لبس فيه. ولكن في حال تم تجاهل الموضوع وعدم الرد على هذا المطلب الحق سنضطر غير آسفين لاعتبار هذا الرفض شكلاً من أشكال التهرب من المسؤولية وسنتعامل مع الموضوع بالوثائق والثبوتيات.

«كلنا سوريون» وهي تتابع هذا الملف الشائك، وتضم صوتها لصوت الموقعين على هذه العريضة سعياً نحو الوصول إلى الحقيقة.

هذه العريضة وأشكال أخرى بدأنا نتلمس صداها في أكثر من موقع، تدل بشكل أو بآخر أن الثوار ما عادوا يرتضون بأنصاف الحلول، ولا بمؤسسات غير فاعلة أو غير شفافة، وباتوا يمتلكون آليات احتجاج مدنية وسلمية راقية في سبيل تقويم الاعوجاج وإحقاق الحق.

تحقيق فريق كلنا سوريون

ناشطون وإعلاميّون يغادرون مناطقهم المحرّرة بعد سيطرة الدولة الإسلاميّة في العراق والشام

كلنا «داعـش» قامت بعمل ممنهج بتفريغ الساحة من دعاة العمل المدني وأصحاب مشروع الدولة السورية الجديدة.

اضطرّت مجموعة كبيرة من ناشطي الحراك السلميّ والإعلاميّين مغادرة مناطقهم المحرّرة، في محافظة الرقّة والريف الشرقيّ لمحافظة حلب، إثر تعرّضهم لمحاولات خطف واغتيال من قبل الدولة الإسلاميّة في العراق و الشام «داعش».

يقول الناشط «فراس العلي» من داخل مدينة الرقّة: «بعد تحرير مدينة الرقّة من سيطرة قوّات النظام السوري في شهر آذار من العام الماضي على يد الجيش الحرّ، وبعض الكتائب الإسلاميّة، قام الناشطون والإعلاميون بكشف شخصيّاتهم الوهميّة التي كانت إحدى آليات تعاملهم مع الأجهزة الأمنيّة والاستخباراتيّة التابعة لنظام الأسد، عمِل الناشطون بكلّ حرّية في بداية الأمر، شكّلوا تجمّعات مدينة وثوريّة لإظهار الوجه السلمي للثورة السورية»، يتابع «فراس» قائلاً: «استمرّ الأمر حتّى شهر أيّار الذي شهد ظهور تنظيم الدولة الاسلاميّة التابع لتنظيم القاعدة، بدأت ممارسات تنظيم الدولة تتّضح، وبدأت بمضايقة الناشطين الإعلاميّين والمدنيّين، وملاحقتهم ومنعهم من أداء واجبهم المهنيّ والإنسانيّ أثناء تغطيتهم لقصف الطيران والمدفعيّة الذي تتعرّض له مدينة الرقّة من قِبل قوّات النظام السوري».

وبـدأ بعدها مسلسل الخطف للناشطين المدنيّين والإعلاميّين، حيث قاموا بخطف العشرات من قادة الحراك الثوريّ والإعلاميّ في محافظة الرقّة، وعلى رأسهم الناشط الحقوقيّ ورئيس المجلس المحليّ لمحافظة الرقّة المحامي «عبد الله الخليل» الذي تمّ اختطافه بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٨ على يد مجموعة يطلق عليها لقب (التماسيح) تتبع لتنظيم الدولة الإسلاميّة، وبعدها كرّت السُّبحة باختطاف «فراس الحاج صالح» والدكتور اسماعيل الحامض محمد نور مطر و..و..و وغيرهم، ولا يزال مصير المحامي «عبد الله الخليل» وباقي المخطوفين مجهولا حتّى هذه اللحظة، ومن المعروف أنّ عمليات الخطف والاغتيالات تتمّ بشكل سرّيّ وبقيادة المدعو «أبو أنس العراقي».

يضيف الناشط «فـراس العلي»: لم تكتف الدولة الاسلاميّة بخطف الناشط الحقوقي «عبد الله الخليل» بل استولت على منزله وقامت بوضع مهاجرين من تونس فيه. ويتابع «العليّ» قائلا: لم تقتصر عمليات الخطف والاغتيالات على الناشطين المدنيين فقط، بل طالت قياديّين في الجيش السوري الحرّ بشكل منظّم، حيث أقدم تنظيم الدولة على خطف قائد لواء أمناء الرقّة المهندس «عبد المجيد العيسى الملقب أبو صطيف» وغيره من القياديّين العسكريّين التابعين لكتائب الجيش الحرّ أبرزهم القيادي في تجمّع «ألوية أحفاد الرسول» التابع لهيئة الأركـان الملازم «عبد الوهاب خلف» الملقب (ميماتي) ، وتمكّنت «داعش» من إخفائهم في سجون علنية وسرّية تابعة «للتنظيم» أو قامت بقتلهم ودفنهم في مقابر جماعيّة جانب سجونهم، والقيام بالاستيلاء على ممتلكاتهم الخاصّة من سيارات ومنازل، وكانت هذه العمليات لها دور كبير في تدمير وإنهاء المؤسّسة العسكريّة التي أراد تنظيم الدولة التخلّص منها وإزاحتها عن طريقه في جميع المناطق التي يسيطر عليها الجيش الحرّ لكي تفرض سيطرتها وتقوم بتنفيذ مشروعها «إقامة الدولة الاسلاميّة في العراق والشام» التي تطمح بتنفيذه في شمال سورية وغرب العراق.

وبالنهاية نستطيع القول: إنّ «داعش» قامت بعمل ممنهج بتفريغ الساحة من دعاة العمل المدني وأصحاب مشروع الدولة السورية الجديدة، وربّما تكون قد نجحت في ذلك إذْ أنّ أغلب الناشطين اضطرّوا لترك مدنهم والبحث أماكن آمنة لهم.

عمر الهويدي

منظّمات المجتمع المدنيّ
مقاربة أولى في المفاهيم

كلنا إذا كانت الصحافة هي «السلطة الرابعة»، منظمات ومؤسسات المجتمع المدني يمكن إدراجها تحت مسمى «السلطة الخامسة».

لكلّ دولة مؤسّسات دستوريّة تتولّى إدارة الدولة وتنظيمها، وهي السلطة التشريعيّة والسلطة التنفيذيّة والسلطة القضائيّة، وهناك بعض الدول تضيف في دساتيرها سلطة رابعة هي الصحافة أو الرأي العام.

المفهوم الدقيق للديمقراطيّة لا ينصرف فقط إلى إعطاء الحقّ للمجتمع السياسي بالترشيح أو بانتخاب ممثّليه، بل يذهب إلى أبعد من ذلك وهو استمرار رقابة الشعب على أعمال حكومته وتصرّفاتها تجاهه، حيث من غير المنطق أن يبدأ وينتهي دور المواطن في ذلك اليوم الذي يضع فيه تأشيرته على الورقة الانتخابيّة، وبعد ذلك لا يكون ممارساً الديمقراطيّة بدوره كمواطن حرّ.

إنّ للمجتمع دوراً هامّاً وفعّالاً في توجيه الدولة نحو الصواب فيما لو انحرفت مؤسّساتها عن الدرب الذي رسمه المجتمع لها. وعلى ذلك يتحتّم أن تكون هناك عين رقيبة من قبل الشعب على تصرّفات الحكومة، وهذه الرقابة هي الضمانة الحقيقيّة لتطبيق نصوص الدستور والقوانين بشكلها الصحيح، حيث ما قيمة نصّ قانونيّ لم ينفَّذ أو يطبّق، وما الداعي لبقاء النصوص الدستوريّة والقانونية دون تفعيل، إنّ هذا انتقاص من الدستور والقوانين وخرق سلبيّ للمواد القانونيّة. الضمانات لا تكون بوجود أجهزة رسميّة رقابيّة فقط، وإنّما بتفعيل ما تتضمّنه النصوص القانونيّة وتنفيذها كما قصد المشرّع وابتغى من وراء سنّها.

إنّ ضرورات المجتمع الحديث، ومتطلّبات سيره نحو الهدف الأسمى للحياة العصريّة، تتطلّب إسهام الشرائح الواعية من المجتمع بدور الرقابة على أعمال الحكومة، وأن تكون هذه الرقابة من قبل جهات رقابيّة خارج إطار الدولة أو عملها، تستطيع أن توقف الخرق والحدّ من انفلات السلطة واتّساع الهوّة بينها وبين المواطنين، وهذا لا يكون إلّا من خلال طريق نظاميّ، ألا وهو مؤسّسات المجتمع المدنيّ. وإذا كانت الصحافة هي السلطة الرابعة بنصوص دستوريّة صريحة لبعض الدول، فالمتتبّع لدور منظّمات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ لا يتردّد في إدراج هذه المؤسّسات تحت عبارة «السلطة الخامسة».

يمكن النظر إلى المجتمع المدنيّ بمفهومه المعاصر ومواصفاته وأهدافه، بأنّه يُعبّر عن رسالة اجتماعيّة من القيم والأفكار والممارسات التطوعيّة والخيريّة، المتّجهة نحو بناء الأسس التحتيّة للمسيرة الديمقراطيّة. ويقوم على مبادئ التطوّعيّة والاستقلال الذاتيّ والمواطنة الفعّالة والمشاركة العاملة على التوفيق بين المصالح الخاصّة المتباينة من أجل الصالح العامّ، وقبول الاختلاف والتنوّع، بما يؤدّي إلى بناء وتحسين رأس المال الاجتماعيّ باتّجاه إعادة هيكلة البيئة الاجتماعيّة لصالح التعدّدية والعلنيّة والنسبيّة والتعامل السلميّ، ويضمّ مجموعات من منظّمات النفع العامّ التي تقوم العضويّة فيها أفقيّاً.

والمجتمع المدنيّ وفق هذا المنظور لا يعني كلّ أفراد المجتمع من العناصر المدنيّة، بل ينحصر في العناصر الواعية الفعّالة المنظّمة من المواطنين، أي مجتمع منظّمات تطوعيّة، ولا تدخل ضمن مؤسّسات المجتمع المدنيّ تلك التي تقوم العضويّة فيها وفق أسس تقليديّة عموديّة، مثل العشيرة/ القبيلة/ الطائفة/ المذهب، رغم أنّها تشكّل الأغلبيّة في المجتمعات التقليديّة. لأنّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ مفهوم عامّ لا يقتصر على فئة معيّنة من الناس دون غيرهم، بل لكلّ فرد الحقّ في الانضمام إلى ما يشاء من هذه المؤسّسات متى توافق ذلك مع توجّهاته الإنسانيّة التطوعيّة وتلك التي تهدف إليها المؤسّسة. فمثلاً، المنظّمة التي تهتّم بالدفاع عن حقوق الإنسان نجد فيها المحامي والطبيب وإلى جانبهم من لا مهنة له، فمؤسّسات المجتمع المدنيّ هي جهات تقدّم الخدمات لغير أعضائها، وتقوم على أساس التطوّع والاختيار، وتكمن فلسفتها في أنّها وسط بين الفرد والدولة وتقلّل من اعتماد الأفراد على الدولة. ولا تتدخل الدولة في أشخاصها وأموالها بحيث لا يكون أشخاصها من الموظّفين العموميّين ولا تأخذ شكل دائرة رسميّة.

إنّ المجتمع المدنيّ ليس بديلاً عن الديمقراطيّة بل صمّام أمان لها ضدّ استبداد الدولة، لأنّ الحكومة بعد أن تستقرّ وتؤمّن لنفسها الحصانة وتحشد القوّة لحمايتها، ينهض هنا التخوّف من المواطنين باحتماليّة لجوء تلك الحكومة إلى ممارسة الاستبداد والقهر ضدّهم، عليه لابدّ من ضمانات مفادها وجود جهات معترف بها تقوم بدور الرقابة على هذه الحكومة، كما لا يخفى بأنّ الحكومة القائمة من قبل الناس تعني أكثر من مجرّد المشاركة في الانتخابات، إذ أنّ هذه المشاركة تأخذ صيغتين: أوّلاهما (المجتمع السياسيّ) عندما ينتظم الناس في الأحزاب السياسيّة بغية الفوز بالانتخابات وتشكيل الحكومة، وثانيهما (المجتمع المدنيّ) بدخول المواطنين في عضويّة المنظّمات المهنيّة «غير السياسيّة»، أي التي لا تتعامل مع السياسة مباشرةً، بل تعمل على مساعدة الحكومة دون مقابل في مجالات خدمة الناس وبناء خلفيّة مؤثّرة في السياسة لصيانة ودعم وتطوير الحرّيّات والديمقراطيّة.

وكما ذكرنا، تختلف فكرة التنظيم الذاتيّ للمجتمع المدنيّ عن التنظيم الذاتيّ القائم في المنظّمات أو التجمّعات التقليديّة، فالقبيلة تنظيم عمودي تضمّ في عضويّتها أفراداً متجانسين على أساس العرق (الدم)، وترتبط العضويّة فيها بالولادة والنسب. بينما تكون العضويّة في مؤسّسات المجتمع المدنيّ مفتوحة لكافّة المواطنين على أساس قدرات وكفاءات ومهارات مكتسبة. كذلك تختلف المؤسّسة الدينيّة عن المجتمع المدنيّ في كونها تقليديّة عموديّة تضمّ عناصر متجانسة (العقيدة) وتقوم عضويّتها منذ الولادة.

إنّ المجتمع المدنيّ هو مجتمع مستقلّ إلى حدّ كبير عن إشراف الحكومة المباشر، ويتّصف بالاستقلاليّة والتنظيم التلقائيّ وروح المبادرة، والعمل التطوعيّ والحماسة لخدمة المصلحة العامّة، والخيريّة في مجال تقديم المساعدة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة. ورغم أنّ المجتمع المدنيّ يرفع من شأن الفرد ويؤكّد على المذهب الفرديّ، إلّا أنّه ليس مجتمع الفرديّة، بل يقوم على التضامن عبر شبكة واسعة من المنظّمات. ومع أنّه لا يسعى للوصول إلى السلطة، فهو يقوم بدور سياسيّ فعلاً وواقعاً، لأنّه يمارس مهمّة تنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحوّل الديمقراطيّ، وهي قيم المسؤوليّة والمحاسبة، فضلاً عن قيام المجتمع المدنيّ بدور أساسيّ في تطوير قاعدة راسخة للثقافة الشعبيّة وبناء المواطنة الحيّة المشبعة بالوعي السياسيّ.

ومن مواصفات المجتمع المدنيّ التطوعيّة، وعدم الربحيّة (النفع العامّ)، التوفيق بين المصالح المتباينة من أجل المصلحة العامّة، تجسيد الفرديّة وحقوق المواطنة، المشاركة الجماعيّة، المحبّة (حبّ البشريّة)، الخيريّة واحترام الآخر وقبول الاختلاف والتنوّع والتسامح والمساعدة المتبادلة.

وحتّى تمارس مؤسّسات المجتمع المدنيّ مهامّها بحرّيّة وفعاليّة، فهي تتطلّب حيّزاً مدنيّاً لتجميع المواطنين ذوي الاهتمامات والمصالح المشتركة لتعرّف بعضهم على بعضهم الآخر، مع ضمان حرّيّة مواصلة ما يرون أنّه يقع في صالحهم وصالح المجتمع.

هذه قراءة أولية هدفنا من خلالها تحفيز الأخرين للكتابة حول هذا الموضوع، لتبادل المعرفة وتلاقح التجارب.

محمد يوسف أحمد

كلنا في الفترة الأخيرة كثر الحديث عن منظّمات المجتمع المدنيّ، تشكّلها، آليات عملها، دورها في عملية التغيير، إمكانيات تأثيرها على القوى السياسيّة، وما إلى ذلك من مفاهيم ورؤى.

«كلّنا سوريّون» ورغبة منها بفتح ملف «منظّمات المجتمع المدنيّ في سوريا» تنشر مقاربة أوّليّة في مفهوم منظّمات المجتمع المدنيّ، وتدعو الجميع، منظّمات وأفراداً للمشاركة في هذا الحوار، حيث سيكون لهذا الموضوع زاوية دائمة في أعدادنا القادمة

حول مفهوم المواطنة

كلنا المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحدّدها القانون، وما تتضمّنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، وتدلّ على مرتبة من الحرّيّة مع ما يصاحبها من مسؤوليّات.

إنّ عمليّة الانتقال التاريخيّة من الحكم المطلق إلى الحكم المقيّد، ومن وضع التابع إلى وضع المواطن لم تكن عمليّة سهلة أبداً، بل كانت مخاضاً عسيراً قُطعت فيه رؤوس ملوك وسالت على دربه دماء شعوب، ويعود الفضل في إنجاز ذلك التحوّل التاريخيّ إلى أنّ الناس في دائرة الحضارة الأوربيّة «غيّروا ما بأنفسهم» من رضىً بالتبعيّة إلى إصرار على المشاركة الفعّالة التي تحقّق مصالح الناس وتصون كرامتهم. واستطاعوا التوصّل إلى قواسم مشتركة شكّلت أهدافاً وطنيّة مشتركة لنضالاتهم، الأمر الذي سمح بضبط نظام الحكم وترشيده.

يمكن رصد ثلاثة تحوّلات كبرى متداخلة ومتكاملة مرّت بها التغيّرات السياسيّة التي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القوميّة الديمقراطيّة المعاصرة: أوّلها: تكوين الدولة القوميّة، وثانيها: المشاركة السياسيّة وتداول السلطة سلميّاً، وثالثها: إرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسّسات. عبر هذه التحوّلات تمّ إرساء مبدأ المواطنة في الدول الأوربيّة وانتقال مفهوم المواطنة من المفهوم التقليديّ للمواطنة الذي جاء تلبية لحاجة الدولة القوميّة، إلى المفهوم المعاصر للمواطنة الذي يستند إلى طروحات حقوق الإنسان والمواطن والدعوة لأن يكون الشعب هو مصدر السلطات.

والمواطنة حسب دائرة المعارف البريطانيّة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحدّدها قانون تلك الدولة، وما تتضمّنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وتدلّ على مرتبة من الحرّيّة مع ما يصاحبها من مسؤوليّات، والمواطنة بشكل عام تُسبغ على المواطن حقوقاً سياسيّة مثل حقّ الانتخاب وتولّي المناصب العامّة. ومن هذا التعريف نستخلص أنّه في الدولة الديمقراطيّة يتمتّع كلّ من يحمل جنسيّة الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها، وهذا الأمر يختلف في الدول غير الديمقراطيّة حيث تكون الجنسيّة مجرّد «تابعيّة»، لا تتوفّر لحاملها بالضرورة حقوق المواطنة السياسيّة.

فالمواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكّون من مواطنين يحترم كلّ فرد منهم الفرد الآخر، ويتّصفون بالتسامح تجاه التنوّع الذي يزخر به المجتمع. وكي تتحقّق المواطنة في الواقع، على القانون أن يعامل ويعزّز معاملة كلّ الذين بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة، بصرف النظر عن انتمائهم القوميّ أو الطبقيّ أو الجنس أو العرق أو الثقافة أو أيّ وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات.

وعلى القانون أن يحمي ويعزّز كرامة واستقلال واحترام الفرد، وأن يقدّم الضمانات القانونيّة لمنع أيّ تعدّيات على الحقوق المدنيّة والسياسيّة، وعليه أيضاً ضمان قيام الشروط الاجتماعيّة والاقتصاديّة لتحقيق العدالة. وعلى القانون أن يُمكّن الأفراد من أن يشاركوا بفاعليّة في اتخاذ القرارات التي تؤثّر على حياتهم، وأن يُمكّنهم من المشاركة الفعّالة في عمليّات اتخاذ القرارات السياسيّة في المجتمع.

إنّ القاسم المشترك، والذي يعبّر عن وجود قناعة فكريّة، وقبول نفسيّ، والتزام مبدأ المواطنة في بلد ما، يتمثّل بالتوافق المجتمعيّ على عقد اجتماعي يتمّ بموجبه اعتبار المواطنة هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكلّ من يحمل جنسيّة الدولة دون تمييز دينيّ أو عرقيّ أو بسبب الجنس. ويتمّ تجسيد هذا التوافق في دستور ديمقراطيّ يختلف عن الدساتير المنحة، من حيث أنّه يرتكز على خمسة مبادئ ديمقراطيّة عامّة:

- لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الشعب، والشعب مصدر السلطات.

- سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه.

- عدم الجمع بين أيّ من السلطة التشريعيّة والتنفيذيّة أو القضائيّة في يد شخص أو مؤسّسة واحدة.

- ضمان الحقوق والحرّيّات العامّة دستوريّاً وقانونيّاً وقضائيّاً ومجتمعيّاً، من خلال تنمية قدرة الرأي العامّ ومنظّمات المجتمع المدنيّ على الدفاع عن الحرّيّات العامّة وحقوق الإنسان.

- تداول السلطة سلميّاً بشكل دوريّ وفق انتخابات دوريّة عامّة حرّة ونزيهة، تحت إشراف قضائيّ مستقلّ وشفافيّة عالية تحدّ من الفساد والإفساد والتضليل في العمليّة الانتخابيّة.

بناء على ذلك فإنّ الحدّ الأدنى لاعتبار دولة ما، مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه، يتمثّل في وجود شرطين جوهريّين:

١- زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلّة من الناس، وتحرير الدولة من التبعيّة لشخص الحاكم.

٢- اعتبار جميع السكّان الذين يتمتّعون بجنسيّة الدولة، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، ويتمتّع كلّ فرد منهم بحقوق والتزامات مدنيّة وقانونيّة متساوية، كما تتوفّر ضمانات قانونيّة وإمكانات اجتماعيّة تتيح ممارسة كلّ مواطن لحقّ المشاركة السياسيّة الفعّالة وتولّي المناصب العامّة.

وجدير بالتأكيد أنّ الجوانب المدنيّة والقانونيّة والسياسيّة من حقوق المواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مراعاة المواطنة بالرغم من كونها أبعاداً لازمة، فإلى جانب ذلك هناك الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي لا يمكن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع، دون توفير حدّ أدنى من هذه الحقوق والضمانات للمواطن حتّى يكون للمواطنة معنى، ويتحقّق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابيّ مع مواطنيه.

وعندما يتحقّق انتماء المواطن وولاءه في دولة ما، تنتقل المواطنة من كونها مجرّد توافق أو ترتيب سياسيّ تعكسه نصوص قانونيّة، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعيّة وممارسة سلوكيّة، يعبّر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافيّ وإدراك حقيقيّ لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق أو الجنس.

مهند النادر

خطاب الطاغية من بشّار الأسد إلى زهران علّوش

كلنا كلُّ طاغية مصاب حتماً بمرض توهّم العظمة، يختزل كلّ شيء في شخصيّته ويرى العالم من خلالها فقط، هو المركز وكلّ ما يدور حوله ينطلق من وجوده.

صحيح أنّ لكلّ طاغية عبر التاريخ شخصيّته المميّزة ولكن هناك مجموعة من الطبائع والسمات مشتركة عند جميع الطغاة مهما اختلفوا في الزمان والمكان. لو أجرينا مقارنة بسيطة بين خطاب زهران علّوش القائد العسكريّ للجبهة الإسلاميّة في المقابلة التي أجراها معه «خالد أبو صلاح» في العشرين من كانون الثاني الماضي، مع خطابات بشّار الأسد سنُفاجئ بمدى التشابه الكبير بينهما وسنكتشف بسهولة أنّ الاثنين يشتركان تقريباً بنفس الميكانيزمات النفسيّة التي يمكن أن نجدها عند أيّ طاغية عموماً.

أوّل هذه السمات المشتركة هي الإحساس بالعظمة (ميغالومانيا)، فكلّ طاغية مصاب حتماً بمرض توهّم العظمة، يختزل كلّ شيء في شخصيّته ويرى العالم من خلالها فقط، هو المركز وكلّ ما يدور حوله ينطلق من وجوده. يُسخِّر الطغاة كلّ شيء في سبيل الوصول إلى غاياتهم ويعتقدون أنّ الجميع يريد النيل منهم عبر حياكة مؤامرات خفيّة، ولذلك فهم غير متسامحين أبداً مع من يظنّون أنّهم أعدائهم. وهذا ما يمكننا ملاحظته في خطابات الأسد وعلّوش، فالاثنان يستخدمان نظريّة المؤامرة لتفسير وجود أعداء لهما والجميع يتآمر عليهما ويريد النيل منهما ومنعهما من الوصول للأهداف النبيلة التي وجدوا من أجلها: الأوّل يحارب العالم ويتحدّث باسم الشعب والوطن، والثاني يحارب العالم أيضاً ويتحدّث باسم المسلمين والإسلام.

السمة الثانية: الاستبداد، فكلّ طاغية هو بالضرورة مستبدّ وطبائع المستبدّ لا يمكن أن تتّسع لأيّ خلاف من أيّ نوع كان، فهو لا يستمع لغيره ويعتقد أنّه دائماً على حقّ وصواب، أي أنّ أيّ خلاف معه بالرأي هو خيانة وجزء من المؤامرة عليه. بالنسبة للأسد المعارضة هي سنيّة سلفيّة وهّابيّة خائنة وبالنسبة لعلّوش النظام هو بكلّ بساطة نُصيريّ كافر ملحد. وهنا يمكننا أن نلاحظ أنّ الاثنين يحاولان صبغ أعدائهما بلون مُعيّن مع تخوينهم وتكفيرهم، فالتخوين والتكفير هنا وجهان لعملة واحدة ولهما هدف واحد: شرعنة قتل الآخر المختلف والتخلص منه.

أمّا السمة الثالثة: الشعور بالقدسيّة، فكما يقول «عبد الرحمن الكواكبيّ» في «طبائع الاستبداد»: ما من مستبدّ إلّا ويتّخذ صفة قدسيّة يشارك بها الله» فالطاغية يعتقد أنّه على تواصل مع قوى عُليا يستمدّ منها قدرات خارقة لحماية أتباعه، فإرادته هي إرادة الشعب المنبثق عنه وممثّل له و مهمّته الأولى هي إنقاذ هذا الشعب من المخاطر التي تحيق به.

في لقائه مع خالد أبو صلاح نلاحظ أنّ زهران علوش أكثر من استخدام عبارات الإيمان والخشوع لله في صورة تبدو كما لو أنّ الله قد اختاره دوناً عن غيره لحمل رسالته والدفاع عنها وصون الإسلام وحماية الشعب الذي رفع صوره في المظاهرات الحاشدة وضغط على النظام بقوة ليخرجه من السجن، وانصاع النظام لهذا الضغط!

الأسد أيضاً يستمدّ شرعيّته من الله والشعب الذي انتخبه بطريقة ديمقراطيّة وعبّر عن حبّه له بالمسيرات المليونيّة العفويّة. كلاهما يؤكّدان أنّهما يعملان على خدمة الشعب وإرشاده وحمايته، وهكذا تصبح فعلاً «سوريا الله حاميها» لأنّ فيها بشّار الأسد وزهران علّوش.

أمّا السمة الرابعة: الإنكار، فكما هو معروف فإنّ خطاب أيّ طاغية مليء بالإنكار والإسقاط والتبرير، والطغاة عموماً لا يعترفون بما يُمكن أن يكون إدانة لهم، وعادة ما يكون هناك احتمالين لذلك: إمّا إنكار وقوع الحدث أساساً أو تبريره بالحفاظ على أمن البلاد وراحة العباد. كما كان الأسد قد ادّعى مراراً بأنّ كلّ معتقليه هم إرهابيون وقتلة، ومن لم يستطع إلصاق هذه التهمة به لم يعترف بوجوده عنده (كعبد العزيز الخيّر المعتقل المُغيب في أقبيته مع آلاف الناشطين السياسيّين السلميّين) وكذلك الأمر بالنسبة لزهران علّوش الذي أنكر هو الآخر مسؤوليته عن اختفاء رزان زيتونة ورفاقها في دوما التي تقع تحت سيطرة قوّاته.

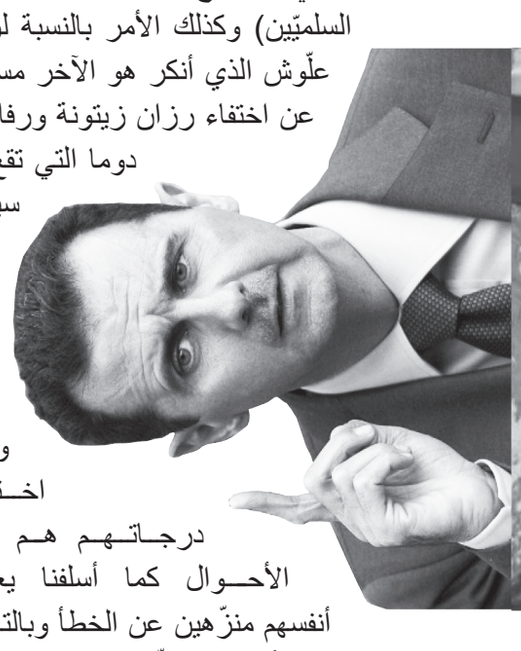

إنّ الطغاة وعلى اختلاف درجاتهم هم بأحسن الأحوال كما أسلفنا يعتبرون أنفسهم منزّهين عن الخطأ وبالتالي فلا يستغرب أحد من علّوش إن اعترف يوماً مضطراً باختطاف رزان ورفاقها وصرّح: لقد كان خطأً فرديّاً.

السمة الخامسة: التغنّي بالمنجزات العظيمة والانتصارات الوهميّة التي لم يرها أحد على أرض الواقع. ففي الوقت الذي تعاني فيه مناطق عديدة في الغوطة من الحصار والشحّ والجوع ويسقط بعضها في يد نظام الأسد يتحدّث زهران علّوش عن العديد من معاركه مع الكتائب التابعة لجيش النظام التي حرّرها والتي تكفي لتحرير دمشق بأكملها! تماماً كحديث الأسد عن مقاومة إسرائيل وانتصاراته عليها في الوقت الذي لم يستطيع تحرير شبر واحد من الجولان، لا بل قصف الطيران الاسرائيليّ جيشه ومرّغ أنفه بالتراب في عقر داره أكثر من مرّة.

أخيراً كلّ طاغية يُقدّم نفسه كشخصيّة مطلقة مميّزة ومعصومة عن الخطأ لذلك فخطابات الطاغية تعجّ بالإسقاطات النفسيّة فإذا حصل خلل ما وانتشرت الجريمة والفساد والرشوة فهذه ليست مسؤوليته وإنّما هي جريمة الآخرين الذين لم يطبّقوا جيداً نصائحه وتوجيهاته، لقد اختاره القدر من أجل هدف نبيل لأنّه شخص فريد ليس كالآخرين ولا يوجد أيّ شخص آخر يمكنه امتلاك مقدراته لذلك مكانه المناسب هو القيادة. فالأسد ينطلق من مُسلّمة أنّ الشعب بأكثريّته الساحقة يريد دولة البعث ويريده رئيساً لها وهو متأكّد تماماً من هذا الأمر، لا بل إنّ حبّ الشعب واختياره له لا يمكن أن يخضع للنقاش أساساً أو ليس هو من قال: «لا أرى مانع في ترشيح نفسي لولاية جديدة طالما هذه رغبة شعبي!» وعلّوش أيضاً ينطلق من نفس المسلّمة تقريباً فبالنسبة له أكثريّة الشعب تريد دولة الإسلام وهذه بدهيّة لا داعي لنقاشها، ومن غيره في سوريا يستحقّ أن يُمثّل الإسلام.؟!

نكتفي بهذا القدر من المقارنة فأوجه التشابه كثيرة جداً، ويمكننا القول باختصار إنّ الرجلين يستخدمان تقريباً نفس المنطق، وبالرغم من أنّ لكلّ منهما منظومة لغويّة خاصّة به، يمكننا الاستنتاج أنّ خطابيهما يشكّلان وجهين لعملة واحدة.

ربّما يقول أحدهم إنّ المقارنة ظالمة فبشّار الأسد طاغية بالفعل وهو رئيس دولة وهو على كرسيّ السلطة الذي ورثه عن أبيه وجيشه يقتل يوميّاً مئات المدنيّين ويقصف ويدمر المدن، أمّا زهران علّوش فهو مجرّد قائد عسكريّ ولا يحكم أيّ بلد ولم يفعل كلّ ذلك، هذا صحيح ولكن إذا كان بشّار الأسد فعلاً طاغية فزهران علوش هو مشروع طاغية.

عزّام أمين

شخصيّة الجلّاد

كلنا شخصيّة الجلّاد شخصيّة استبداديّة، تتّسم بصفات أهمّها: الولاء الأعمى للمعتقدات التقليديّة وخضوع كامل وانقياد أعمى للسلطة والعدوانيّة.

كلّ من دخل دهاليز الاعتقال وتمّ استجوابه وبالتالي تعذيبه،خطر في باله سؤال حول ماهيّة الجلّاد الذي يقوم بتعذيبه وإهانته وكسر كرامته وانتزاع إفادات منه بأيّ ثمن، بعض المعتقلين قد يموتون، وبعضهم الآخر قد يخرج مشوّهاً جسديّاً ونفسيّاً، وبعض قد يظلّ متماسكاً محافظاً على قوّته النفسيّة. ولكنّ كلّ من خرج من المعتقل قال قولاً واحداً واصفاً الجلّاد بـ «ليسوا بشراً، ولا يمتلكون في قلوبهم أيّة رحمة».

أثارت شخصيّة الجلّاد فضول الباحثين النفسيين والاجتماعيين، وقدموا دراسات حول شخصيّته، وكيف يمكن لعدوانه أن يصل حدّ كهذا، بكلّ تلذّذ دون أيّ تعذيب ضمير أو لوم ذات؟ وكيف يتعايش مع عمله حدّ الاستمتاع به؟. يقول د.مصطفى حجازي حول شخصيّة الجلّاد: (١) «إنّنا بصدد انهيار الرابط الإنساني (الأنا\الآخر) بين الجلّاد وضحيّته». أي أنّ الجلّاد ينظر إلى من يقوم بتعذيبه نظرة تنفي عنه صفة «الآخر» ويحوّله إلى «العدو» أو «الشيء»، فهو ليس شبيهاً به، بل هو رمز «الشر» أي المعاكس للجلّاد، لذا لا يكون لفعله أيّ خطورة أو تعدّ داخليّ على ذاته، فهو يؤدّي واجبه. وهنا يتم إلغاء الشّعور بالذنب أو إيقافه، ذلك أنّ الجلّاد يدافع عن قضيّة سامية «الوطن، الأمان، الحماية الاجتماعية....» من أمثال الضحيّة.

شخصيّة الجلّاد هي شخصيّة استبداديّة، وعادة ما تتّسم بصفات أهمّها: الولاء الأعمى للمعتقدات التقليديّة وخضوع كامل وانقياد أعمى للسلطة والعدوانيّة تجاه هؤلاء الذين لا يتفقون معه، إضافة إلى تكوين وجهة نظر سلبيّة حول النّاس بشكل عام، وهم أشخاص يحتاجون إلى قيادة قويّة وغير مهادنة على الإطلاق، والأهم هو ما يبدونه من ميل إلى إسقاط مشاعرهم من غضب وحقد وخوف على شخص آخر، يكون الضحيّة، بدلاً من توجيهها نحو الذات، فالضحيّة هو الوجه الآخر للجلّاد. والتعذيب الموجه نحو الضحيّة، هو نفسه الموجه نحو ذات الجلاد، لكنّها وجّهت نحو الضحيّة كآليّة دفاعيّة للأنا .

قام العالم الاجتماعي «ميلغرام» (٢) بإجراء تجربة وجد فيها أنّ العديد من الأشخاص قد يعتريهم الغضب مع أنفسهم أو مع من يقوم بإعطائهم الأوامر عند تنفيذها، ولكنّهم مع هذا يستمرّون في تنفيذها، أي أنّ مشاعرهم الخاصّة ومشاعر الذنب إن وجدت لا تلعب دوراً معيقا في تنفيذهم الأوامر وانقيادهم بشكل أعمى بتنفيذهم تلك الأوامر.

والشخصيّة الاستبداديّة هي مدانة بوجودها للشخصيّة الشرجيّة، لذلك لا تتوانى هي الأخرى عن اتباع خطواتها وارتداء أقنعة لا حصر لها كما أكّد ذلك «أدورنو» (٣) فقد ترتدي قناع الثوريّة والنضال الحزبي والجهاد الديني ويوضح لنا هذا الرأي، وجود الجلّاد في أكثر من شكل وأكثر من مكان، وهذا ما يفسّر لنا بعض الشخصيّات التي تبنّت الثورة في مسيرتها وهي لا تختلف في ممارساتها عن ممارسات الجلّاد، الذي قامت الثورة في جزء منها على وجوده، ويشرح للبعض المستغربين ذلك، بقولهم «كيف يدافع عن المظلوم وهو ظالم ويتّبع ذات أساليب النظام في القمع والظلم والتعذيب» وربّما قد يتجاوز بعضهم الظلم الذين ثاروا ضده في ممارساتهم ضد من يعتبرونه الظالم! هنا يبدو الضحيّة هو الجلّاد والضحيّة في آن واحد، والجلّاد هو الضحيّة والجلّاد في آن واحد، حيث يتداخلان معاً بشكل قوي.

فالضحيّة هو الجلّاد نفسه، يتماهى أحدهما الآخر، ويغدو كلّ ظلم موجه نحو الآخر أو أيّ تعاطف مع الآخر هو ظلم موجه نحو الذات أو تعاطف مع الذات.

ومن جهة أخرى يقول د. حجازي أنّ: «التعذيب يتغذى من آليّتين متكاملتين وهما الظفر في معركة إخضاع الضحيّة وكسر المقاومة، وإطلاق العنان للسّاديّة الذّاتيّة». وهذا ما يفسّر التلذّذ في التعذيب والقتل والاستمرار به إلى أقصى مداه. فالجلّاد يسعى إلى إثبات ذاته من خلال الضحيّة وكسرها، ويعمد إلى الوصول إلى النجاح في عمله، ويرضي الزعيم أو القضيّة التي يعمل لأجلها، وبذا يصل إلى الرضا عن الذّات. فالجلّاد لا يرى ذاته إلاّ من خلال الزّعيم والضحيّة وهو دونهما نكرة في نظره. وكلّما كانت الضحيّة أقوى كلّما تمادى وتفنّن في تعذيبها، وبالتالي يصل إلى رضا أكبر حول ذاته عند الوصول إلى مبتغاه ولذّة في نجاحه، فقد استطاع في النهاية كسر التحدّي الذي نشأ مع الضحيّة لصالحه.

هو بذلك يحقّق ذاته بكامل الفخر والزهو، فالجلّاد يبحث عن أناه وعن تحقيق ذاته عن طريق الألم الذي يلحقه بالضحيّة. وتحقيق الذّات بلذّة السيطرة والقوّة، وكلّما كانت الضحيّة أكثر عندا كلّما كان النصر عليه أكثر لذّة وأشدّ تحقيقاً للأنا وسطوتها، فعند الضحيّة وقوّتها هنا تشكّل تهديداً له، ولسطوة الأنا ووجودها، لذا يتوجّب كسرها لقتل هذا التهديد عليها «أي الأنا».

وفي شرح آخر، يكون الاسقاط هو الآليّة الدفاعيّة الأوضح لدى الجلّاد «فالضحيّة مذنب، وهو بذلك يستحقّ التعذيب والعقاب أيّا كانت درجتيهما» وفي ذات الوقت، يسعى الجلّاد إلى تحقيق ذاته عن طريق كسر الضحيّة «فالضحيّة المذنب قد نال عقابه، وبذلك يكون الجلّاد قد حقق نصراً للقضيّة أو الزّعيم الذي يعمل على تحقيق رضاه».

في نهاية الأمر نجد أنفسنا أمام طرق مرضيّة في تحقيق الذّات وإثباتها وتحقيق الرضا وفي حلّ الصراعات الدّاخليّة وإسكات القلق وحماية الأنا المهدّدة، ومنع الشّعور بالخواء الداخلي وانعدام القيمة من الظهور على السطح وذلك من خلال العمل على مسح قيمة الضحيّة وكسرها وانتزاع قوّتها وهرسها جسديّا ونفسيّا.

عندها يغدو الجلّاد مرتاحاً لما وصل إليه من نجاح في عمله وما حقّقه لذاته من إنجازات.

(١) **كتاب سيكولوجية الانسان المقهور، الدكتور مصطفى حجازي**.

(٢) **ستانلي ميلغرام: عالم نفسي أول من قام بشرح مدى الانصياع للسلطة في مقالة تحت عنوان (دراسة سلوكية للطاعة) عام ١٩٦٣، ومن ثم وبشكل مطول قدمها في كتاب نشر عام ١٩٧٤ تحت عنوان: (الانصياع للسلطة؛ نظرة خارجية)**.

(٣) **تيدور أدورنو: فيلسوف ألماني، رائد من رواد مدرسة فرانكفورت الشهيرة، معهد العلوم الاجتماعية**.

ريم الحاج

الإنسان والجغرافيا

من جليل الثورات أنّها تعيد تصحيح العلاقة بين الإنسان والمكان الأوسع (الجغرافيا) لا بوصفه الحاضن للنشاط والوجدان والذكريات والحلم، بل بوصفه ارتساماً لحصّة الإنسان من الأرض كنسيج ضام للبشر.

وهذه العلاقة يفسدها الاستبداد، فيما يفسد. فعندما يحسّ الإنسان المستلب أنّه يصغر ويتضاءل كلّما كبر في مدى هذه الجغرافيا، فلن يراها أكثر ممّا هي عليه نقطة صغيرة في أطلس العالم، وتضاريسها لا تعدو قُلامة ظفر في مجسّم الكرة الأرضيّة.

وهو في هذا الشعور سيتعامل مع هذا المجسّم بوصفه لعبة تدويخ لا أكثر، وتأتي الثورة فينهض البطوليّ حتّى في القرى المتناهية في الصغر ليعيد للإنسان هيبته (الشكل اللائق للانتماء) فتكون الحضرة ويكون الألق فتكبر هي (الجغرافيا) في عين العالم ويشعر هو بالكبرياء. وعندما يتعاطى المستبدّ معها بمُلكيّة الفرد الأوحد يفصّل خارطتها على هواه، يبيع منها أحياناً ويقدّم منها الهدايا أحياناً أخرى، يغيّر في أسمائها، يلبسها ألقاباً من فيض تجليّاته، سيحسّ الإنسان بأنّه لاحق له فيها لافي التراب ولا في السماء، فلن يرى روعتها إلّا في دليل السيّاح، وسوف يتابع في غضّ البصر ويورّث جيلاً بعد جيل في نتائج المدرسة كما في ذاته الحاصلين الآتيين (ضعيف ومكسور) فتأتي الثورة فينتبه الإنسان إلى أنّه حاضر فيها وحاضرة هي في وجدانه، وأنّ جغرافيا بلاده مثلما مرّت بأحقاب جيولوجيّة مرّت بتاريخ لاهب، وهي وإن كانت مدمّاة اليوم فهذا فيض مشيمة الولادة لأمّه الثانية والتي لن تقطع كالأولى حبل سرّتها معه، وسوف يظلّ مرتبطاً بها يتبادلان معاً ضرورات الوجود فالتين من قبضة الطاغية في أرض لها حدود مع الشمس.

عبد السلام حلّوم

أعيان الشام وإعاقة العلمانيّة في سوريا

كلنا قراءة في كتاب بطريقة تجعلك شريكاً في القراءة، وتقدمه لك بطريقة نقدية.

كلنا
اسم الكتاب: «أعيان الشام وإعاقة العلمانية في سورية»
اسم الكاتب: صقر أبو فخر
دار النشر: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر
رقم الطبعة: ١
سنة الإصدار: ٢٠١٣
عدد الصّفحات: ١٧٦ صفحة من القطع المتّوسّط

يعلن الكاتب في بداية مدخل الفصل الأوّل: أنّ أطروحته الرئيسيّة هي أنّ أعيان دمشق، الذين هم «مثلّث ملّاك الأرض والتجّار ورجال الدين» والذين سيتوسّعون في هامش «استعصاء الحداثة» كي يشملوا: «مالكي الأرض، والوجهاء، وعلماء الدين، والأشراف، وموظفي الضرائب، والتجّار، والآغوات، والأفنديّة»، هم الذين حالوا دون أن تتطوّر سورية بعد الاستقلال في سنة ١٩٤٦ إلى دولة ديمقراطيّة حديثة، الأمر الذي لم يكن للحكام الذين تعاقبوا على السلطة السياسيّة في دمشق خياراً خالصاً لكي يختاروا بين الديمقراطيّة والاستبداد، لأنّ الأسباب التاريخيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والدينيّة كانت تعيق التحوّل نحو الديمقراطيّة، والتي منها: ركاكة البنية التجاريّة للمدينة في عصر اندماج السوق السوريّة بالسوق العالميّة في القرن التاسع عشر، ثمّ غلبة مالكي الأرض على الحياة الاقتصاديّة للمدينة، ودور رجال الدين في سعيهم الدائم لتلطيف الصراعات الاجتماعيّة بين الفلاحين وملاك الأراضي، إضافة إلى الطابع المحافظ للصناعيّين والحرفيّين ورجال الأعمال. هذا التشابك بين العناصر السابقة أدّى إلى عدم تبلور فئة اجتماعيّة، أو طبقة اجتماعيّة، تتبنّى عضويّاً مفاهيم الحرّيّة والتعدّديّة، وأن تحمل مشروعاً سياسيّاً لبناء نظام سياسيّ ديمقراطيّ معاصر.

كذلك يعلن الكاتب أنّه سيبرهن: أنّ الأعيان ذاتهم في دمشق قد أعاقوا العلمانيّة في سورية، بسبب الطابع المحافظ لهذا الثالوث التاريخيّ، الذي بسياسته الإقصائيّة قد مهّد الطريق لكي تكتسح الأرياف البائسة «معالم الدولة الحديثة المتبرعمة»، الحال الذي أقصى المدينة عن الأفكار العلمانيّة، وعن التيارات السياسيّة الديمقراطيّة، في حين أدّى تهميش الأرياف إلى دفع أبنائها لكي يبحثوا عن ملاذ في الأحزاب العلمانيّة التي تعدهم بالمساواة والمواطنة. وإلى الجيش الذي يمثّل رافعة للترقي الاجتماعيّ.

إنّ «هذه العمليّة المركّبة والمتفاعلة كانت الأساس في ظهور الدولة التسلطيّة المعاصرة في سوريا» والتي هي بسبب هيمنة الأعيان على السياسة والثروة معاً في دمشق.

ومع ذلك فالمؤلّف يؤكّد أنّ المدينة العربيّة: «وقد كانت، دوماً، مدينة الحاكم وشرطته وجنده، وتغلّبت على الريف لا بالإنتاج، بل بالفتح العسكريّ». وأنّ أعيان المدن العربيّة ظلّوا يرسّخون قيم الاستهلاك والتبذير، في عين الوقت الذي فيه كان التجّار والحرفيّون يكنزون خوفاً من المصادرة، ومن بطش السلطان المستبدّ. غير أنّ هذا الرأي يحضر بفعل المقارنة مع المدينة الأوروبيّة التي كانت، بحسب الكاتب، مدينة الطبقة الثالثة، أي مدينة التجّار الذين حولوا التبادل إلى علم، وفيها ظهرت مفاهيم الادّخار، والاستثمار والإنتاج، والتي فيها ظهرت بشائر الديمقراطيّة الحديثة. إلّا أنّ الكاتب يصمت عند حدود المقارنة الوصفيّة، ولا يبحث في أسباب النتائج المختلفة للاكتناز في المدينة العربيّة، وللادّخار في المدينة الأوروبيّة، ولا في قيم الاستهلاك والتبذير عند الأعيان في المدينة العربيّة، إذا كانت تتماثل أم تختلف عن قيم الارستقراطيّة في المدينة الأوروبيّة، وما دور الاستبداد في الحالتين؟

هذا الاستبداد الذي ليس خياراً للحاكم، في حضارة شرق المتوسّط، ولا فعل إرادته، إنّما منشؤه «تاريخيّ واجتماعيّ ودينيّ أيضاً»، وجذوره مغروسة في الحضارات النهريّة والصحراويّة بالدرجة الأولى «وفي الحضارات البعليّة جزئياً»، «وهي الحضارات التي ظهرت الواحديّة في رحابها، فقضت على التعدّديّة فيها». فهل الواحديّة هذه، بما هي حضور ثقافيّ، هي الفاعل الرئيس في إعاقة الديمقراطيّة والعلمانيّة، وليس الأعيان غير حوامل لهذه الواحديّة؟ إلّا أنّ الكاتب، في فقرة تالية، يعيد إعاقة «ظهور المدينة التجاريّة الحديثة المرصودة لانبثاق قيم الحرّيّة والتعدّد والديمقراطيّة» إلى أسباب منها: ضعف التجّار وأصحاب الحرف الذين ما كانوا يحصلون سوى على فتات الثروة من موائد مالكي الأرض ورجال الدين الذين تسيّدوا على الدولة ومصالحها، والسبب الثاني: عدم احترام المُلكيّة الخاصّة للأرض.

وعلى هذا فإنّ الكتاب، قد يكون أجاب عن أسئلة مؤرّقة للكاتب، والذي يرى أنّها لم تنل ما تستحقّه من التأمّل والاستقصاء، مثل: هل أنّ الحاكم العربيّ يختار الاستبداد، أم أنّ للاستبداد والتسلّط منشأ تاريخيّاً واجتماعيّاً يرغم الحاكم على سلوك هذه الطريق؟ وهل أنّ الحاكم العربيّ يختار بمزاجه تطبيق القاعدة المشهورة التي تقول: إنّ من الأفضل للحاكم أن تهابه الرعيّة بدلاً من أن تحبّه، وأنّ صداقة الجنود المسلّحين أهمّ من صداقة الشعب الأعزل؟

وهل يسير الحاكم، هكذا، بإرادته على هدي قاعدة «كاليغولا» اللاتينيّة: «ليكرهوا شرط أن يطيعوا»؟ ولماذا لا يختار الحاكم أن تحبّه الرعيّة وأن تهابه في الوقت نفسه؟

ولماذا حتّى الذين يدعون إلى الديمقراطيّة من زعماء الشعب هم دكتاتوريّون في أحزابهم، وفي جماعتهم وفي طوائفهم؟

وقد كان ميّز الكاتب في كتابه بين المستبدّ والطاغية، فالمستبدّ «من استبدّ برأيه، كالأب والزعيم، والذي يرغب أحياناً في حماية شعبه، ويتطلّع إلى تقدمه، أمّا الطاغية فهو فاسد بالضرورة وهدفه ينحصر في السلطة والثروة.

وقد كان استخلص: «إنّ الديمقراطيّة في بلادنا، ما زالت، بلا جذور في التاريخ والاجتماع والدين معاً، ومن المحال أن تنبت جذورها في الهواء».

وهو يكتب في قراءته للمثال السوريّ: إنّ سورية تنتمي إلى النموذج الشرق أوسطيّ، من أنظمة التسلّط ذات القاعدة الشعبيّة الواسعة، هذا النموذج الذي ظهر في بداية خمسينيّات القرن العشرين بسبب من تهديدات خارجيّة، وصراعات داخليّة، والتي ظهرت بفعلها إدارة ناشئة بيروقراطيّة متخلّفة ومنخورة بالفساد، وحوّلت الجيش إلى مجرّد أداة للحكم وقمع الاضطرابات، وهو يرى أنّ سورية ليست دولة عاديّة، إنّما هي قلب العالم العربيّ، ومفتاح الشرق العربيّ كلّه، وهي تواجه مشكلة مركّبة: هي مشكلة التنمية والتخلّف الإداريّ والإصلاح السياسيّ والحرّيّات، ورغم ضرورة الإصلاح ومشروعيّته، إلّا أنّ الاحتجاج وحده من دون قوى إصلاحيّة سيفتح المجال واسعاً للسلفيّات والأصوليّات وللتدخّل الخارجيّ فتخلخل المجتمع السوريّ «بطريقة لا يمكن التكهّن بنتائجها وعقابيلها»، ولهذا فإنّ الدولة العلمانيّة الديمقراطيّة هي الضمانة، لأنّها تفتت السلطات الثلاث، فلا تجتمع في يد رجل واحد، فيستبدّ. وهي التي لا ينصّ دستورها على دين الدولة، لأنّ الدولة لا دين لها، فهي محايدة في هذا، لأنّها دولة جميع مواطنيها.

فاضل الفاضل

معنى الطائفة وبحثاً عن «هويّة»: مخيّلة وفضاء ثقافيّ مشترك ٣/٢

كلنا استطاع حافظ الأسد إيجاد معادل موضوعيّ لفكرة المظلوميّة: هي مبادئ (القسوة والتسلّط والنهب) وهي البنى الثلاثة الأساسيّة للنظام الأسديّ.

التشبيح سياسة دولة:

لقد نجح نظام حافظ الأسد ومن بعده ابنه في الوقت الذي بدأت فيه الصحوة الاجتماعيّة والإنسانيّة لفلاحي الجبل في تحويلها إلى عساكر وعناصر أمن في قوّات الأسد، ولم يكن هناك أفضل من القسوة والقوّة كمحتوى لهويّة يتمّ البحث عنها من قبل الجميع. العلويّون والسوريّون من جهة أخرى، علويّون نعم لكن كيف ولماذا ومن أين؟ الهويّة الأصليّة الوحيدة الجامعة هي الفقر الجهل الخوف من الآخر الشعور بالنفي والنبذ التاريخي.

لقد حوّل حافظ الأسد هذا الشعور عند عموم العلويّين إلى أداة، فجعلهم ينتقمون من ظالمهم التاريخي» أهل السنة» و»أهل المدن»، والعدوّ الثاني أي أهل المدن أو برجوازيتها على نحو أدقّ لم يكن العلويّون فقط هم من لهم معه مشكلة بل أيضاً عدد من طوائف أخرى مثل الدروز والاسماعيليّين وكذا أبناء الريف من عشائر دير الزور ودرعا، استخدم حافظ الأسد هذا الشعور بالمظلومية كأداة لتحسين موقعه في الحكم باعتباره ينحدر من الطائفة بالمنبت، لقد استطاع الأسد ايجاد معادل موضوعيّ لفكرة المظلوميّة هي مبادئ (القسوة والتسلّط والنهب) وهي البنى الثلاثة الأساسيّة للنظام الأسديّ، وهي هويّة غريبة عن نفسيّة العلويّين في الجبل، فهم وإن كانوا قساة بسبب طبيعة الجبل لكنّهم فيما عُرف عنهم قوم طيبون وبسطاء، وعدا عن نفسيّة التسلّط الذكوريّ التي يتشارك بها الذكور في الشرق فلا يُعرف عن العلويّين تسلّطاً خاصّاً أو مميّزاً، بل ربّما كان العكس هو الصحيح، أمّا ما يخصّ المبدأ الثالث الذي ابتدعه الأسد فلم يُعرف عن العلويّين في تاريخهم إلّا أنّهم كانوا فقراء قنوعين بل زاهدين غير طامعين حالهم حال أهل الريف إلّا بالكفاف، وما يبقيهم على قيد الحياة(١)

أسّس رفعت الأسد المجموعة العسكريّة الأولى التي يشكّل فقراء ومراهقو الطائفة مكوّنها الأكبر وربّما الوحيد فيما سُمّي «سرايا الدفاع»، وهي أشبه ما تكون بالمجموعات الفاشيّة التي ظهرت في غير مكان من أوروبا، الفرق بين تلك المجموعات وسرايا الدفاع أنّها كانت تملك عقيدة وطنيّة منخرطة في أو مختبئة وراء فكرة الزعيم أو العرق، فيما فكرة السرايا الوحيدة كانت عبادة الزعيم «رفعت الأسد» ونشر الرعب في الأوساط المعادية واجتثاث الإخوان المسلمين، ولقد ورثت الفرقة الرابعة بقايا وقوات سرايا الدفاع فيما بعد، ومارست الدور الذي كانت تمارسه السرايا لكن بشيء أكثر انضباطاً وأقرب إلى الحالة العسكريّة حيث أصبحت فرقة تابعة للجيش بقيادة ماهر الأسد.

و»رفعت» كان اليد اليمنى القويّة لحافظ والعامل الأقوى والجوهريّ في ترسيخ حكمه، وهنا في هذه البؤرة والبوتقة تمّ تنمية كلّ النوازع الوحشيّة التي يمكن أن توجد في الإنسان، فتحوّل هؤلاء إلى قوّة داشرة في شوارع وأحياء المدن الرئيسيّة وفي قرى الساحل خصوصاً، تقصّد قادتها أن يوجّهوا عناصرها لإظهار نوازعهم الغرائزيّة التي تعارضت في حالات عديدة مع أبسط قواعد السلوك الاجتماعيّ الطبيعيّ. (٢)

كانت تجربة السرايا هي المحاولة الأولى لإظهار القوّة العارية للنظام الأسديّ، القوّة البدائيّة المنفلشة، بعيداً عن القوّة المنظّمة المتوحّشة بدورها لكنّ المنظّمة بشكل أجهزة أمنيّة والقوّة الكبرى المؤسّسة على شكل «جيش عقائدي».

حيونة وعنصرية الشبّيحة وبعض الموالين لبشّار لا تتعدّى كونها عنصريّة مشابهة للتعصّب الذي يبديه مشجعو فريق كرة قدم لفريقهم أو تعصّب محبي فنان أو مطربة له أو لها، كم من جرائم القتل الفرديّة والجماعيّة ارتكبت بسبب عنف الملاعب واقتتال خصوم فريقين؟ نعم يمكن للبعض أن يقول في حال تمّ تخييرهم بين بشّار وسوريا أن يختاروا بشّار وإلّا فسيحرقون سوريا، فيكتبون ويقولون :» الأسد أو نحرق البلد» و»يتحَيْوَن» البعض منهم فيقول:» نحرق البلد ويبقى الأسد»، هكذا تحوّلت كلمة علويّ إلى فوبيا عند السوريّين، العلويّ أصبح مرادفاً للمخبر أو رجل الأمن أو الشبّيح، أو البعبع أو الرجل المهاب الجانب الذي يمكن أن يؤذي، وللرجل صاحب الحظوة التي يتقرّب منه كلّ من له غاية.

البحث عن دويلة : التشبيح كخيار روسيّ إيرانيّ:

ربّما كانت محاولة البحث عن تعريف لكيان ما أو مجموعة محدّدة باسم محدّد ربّما كان البحث هذا محاولة لإيجاد شيء مشترك أو هويّة تجمّع، ربّما كان البحث عن هويّة يوجِد هذه الهويّة، أو يوجِد هويّة، باعتبار الهويّة مجموعة عناصر يتمّ تحديدها مسبقاً كما في حال صنع النظريّات القوميّة ؟ هكذا بعد أن عيّنا بمقاربة سريعة تعريفاً للعلويّين والعلويّة نخلص للقول إلى أنّه مثلما من غير المنطقيّ والوطنيّ أن تُطرح فكرة دولة للمسلمين أو دولة للمسيحيّين كذلك من غير المنطقيّ والوطنيّ أن نطرح فكرة للعلويّين.

لكنّ نهج الحيونة وسياسة التشبيح لم تتوقّف عند حافظ ورفعت وبشار، بل تعدّتها إلى أن تصبح خياراً دوليّاً وإقليميّاً، لا يخرج عن هذا النهج الخيار الروسيّ الواضح الذي استعار منطقا رعاعيّاً متعصّباً، بالحديث عن الخوف من وصول السنّة إلى الحكم في سوريا، وربّما كان الخيار الإيراني يذهب أيضاً بهذا الاتجاه، كفكرة إبادة للشعب السوري باعتبار أكثريّة الشعب السوري الغالبة هي من السنّة، وربّما يصل إلى حدّ دعم فكرة الدويلة العلويّة في الساحل، وفي أسوأ الأحوال في طرطوس وجوارها باعتبارها منطقة علويّة بالكامل مع أقليّة من الموارنة وخمس أو ست قرى وتجمّعات سنيّة إضافة لسنّة طرطوس الذين لا يتعدّى عددهم المئة ألف في أفضل التقديرات.(٣)

(١) معروفة قصص بيع الصغيرات العلويّات إلى بيوت البرجوازيّين في المدن الكبرى لاسيّما بيروت لسداد دين يكبّل رقبة الآباء أو ببساطة للعمل مقابل دراهم قليلة تستطيع بها العائلة العيش طوال السنة، في وقت كانت المجاعة هي السائدة في الجبل حيث لا زراعة، كما تحوّلت قصّة الإقطاعيّ والآغا الذي كان من حقّه أن يجرّب كلّ امرأة تتزوج قبل أن يدخل بها زوجها، إلى أسطورة. كانت هذه القصص عن فقر الأجداد المؤلمة والمؤثّرة في الوجدان أحد العوامل التي دفعت الشبان ولاحقاً الشابات العلويات إلى التعليم و الإنتساب إلى الكلّيات العسكريّة بحيث كانت دافعاً للتعلّق بالجيش والوظائف المدنيّة لتأمين الحياة وعدم تكرار مأساة وتجارب الفقر والخدمة في بيوت الأغنياء، وهو ما برّر أيضاً لهؤلاء بشكل غير شعوريّ فكرة النهب بحيث أصبحت «حقّ» كتعويض عن معاناة وبؤس الطفولة التي عاشوها وتعويضاً ورفضاً لماضي الآباء والأجداد البائس المؤلم.

(٢) نتذكّر حادثة نزع أغطية الرأس عن نساء دمشق التي قامت بها فرقة المظلّيات، وهي محاولة على رغم سذاجتها وأهدافها الدعائيّة، لتعبئة فتيات القرى العلويّة في تنظيم مسلّح كما يفعل النظام اليوم على نحو أكثر هزليّة في «لبوات الأسد»؟ فقد كان لهذه الحادثة نتائج مهمّة، بدأها الرئيس حافظ الأسد بالظهور على شاشة التلفزيون السوريّ، وتقديم مايشبه الاعتذار، وانتهت بطرد رفعت الأسد من سوريا ؟؟؟

(٣) فكرة الإبادة لها مبرراتها في العقل الإيرانيّ ما يزال الحلم الإمبراطوريّ قائماً بالسيطرة على بلاد الشام حتّى مصر، ولاتزال الفكرة الفارسيّة بالتفوّق العرقيّ على العرب (البدو) قائمة، ولايزال فاعلاً أكثر من أيّ شيء فكرة السبي الأمويّ الذي تعرّض له آل البيت من بغداد الى الشام، كمحرّك للعقل الثقافيّ السياسيّ الإيرانيّ المعاصر، وهو ما يبرّر العنف والقسوة التي تتصرّف بها قوات الأسد والمجموعات الإيرانيّة الداعمة لها، على الرغم من أصوات تُلقي مسؤوليّة المذابح كخيار رعب وصدم على الخيار الروسيّ في سوريا الذي يعتقد هذا البعض أنّه ذات الخيار الذي طبّقته روسيا في يوغسلافيا، فحوّلتها إلى ستّ دويلات أقواميّة وطائفيّة، وهو الخيار الذي تفكّر روسيا بتكراره في سوريا .

فادي سعد

أبناء الديانة الإيزيديّة في سوريا

الديانة الإيزيديّة هي ديانة توحيديّة غير تبشيريّة، لها جذور تعود إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، ويرى الباحثون أنّ هناك تشابهاً كبيراً بين هذه الديانة وبين الحضارة السومريّة، وكشف عالم الآثار الألمانيّ «لافار نابو» عن لوح سومريّ كتب عليه (ئي زي دي) بالخطّ المسماريّ، والذي يعني الذين يسيرون على الطريق الصحيح، أو الروح الخيّرة. وهذه الديانة خاصة بالأكراد، لذلك نرى كلّ أدعيتهم وصلواتهم باللغة الكوردية، وأعيادهم الدينية المقدّسة هي ستّة، وأغلبها تحدّد بالتقويم الشرقيّ، أمّا صيامهم ثلاثة أيّام واليوم الرابع يكون العيد، وقِبلتهم في الصلاة هي الشمس، ويحجّون في قضاء «شيخان «بمكان يدعى «لالش»: في إقليم كوردستان العراق. بالنسبة لأعدادهم فلا توجد إحصائيّات دقيقة، ولكن ما هو متداول أنّهم في العراق يبلغون حولي ٧٥٠ ألف نسمة، وفي سوريا ٣٠ ألف نسمة، كما وينتشرون في مناطق عديدة من تركيا وإيران، ولهم توّزع كبير في الدول الأوروبية خصوصاً بعد عمليات التهجير والقتل التي تعرّضوا لها في السابق. وتجدر الإشارة أنّه خُصّصت لهم في إقليم كوردستان العراق مديريّة عامّة لشوؤن الإيزيديّة،

إنّ المتتبع لوضع الإيزيديّين في الدول الأوروبيّة يرى أنّهم مُنحوا كامل حقوقهم الإنسانيّة والدينيّة، بخلاف المعاملة التي يلقونها في الأوطان بخاصّة في سوريا، وإن كان الوضع يختلف نسبيّاً في الحقبة التي سبقت الأسدين الأب والابن، إذ أنّه وبعد استقلال الدولة السوريّة وجلاء الانتداب الفرنسيّ عام ١٩٤٦ حصل الإيزيديّون على مقعد في البرلمان السوريّ، غير أنّهم حرموا من حقّهم النيابيّ ومن حقوق أخرى حين احتكر حزب البعث السلطة التي سخّرها الأسدان ومن حولهما من حاشية كآلة لأغراض الحكم، فقد حرموا كسائر المواطنين السوريّين من الحقوق والحرّيّات، ومن ذلك مثلاً وصل الأمر بالأسدين إلى إشاعة روح الفتنة وبثّ التمييز، حتّى ألزم البعثيون مواطنيهم المسالمين من الإيزيديّين بتغيير مذهبهم في سجّلات النفوس من أيزيديّ الى مسلم، حيث يقوم الوالدان الإيزيديّان عند ولادة طفل بتحرير شهادة ميلاده وما أن تصل المعاملة إلى كاتب النفوس يدوّن في خانة المذهب مسلم, دون الاستئناس بواقع وحقيقة دين الوالدين أو استطلاع رغبتيهما. والقلّة التي لم تزوّر سجلّاتهم وبقيت في خانة المذهب إيزيدياً كانت تواجه معضلة أخرى في عقد الزواج من فتاة يكون خانة المذهب لديها مسلمة، عندئذ كان القاضي الشرعيّ يجبر الشاب على إشهار إسلامه حتّى يقوم بإصدار صكّ الزواج اللازم، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنّه وطوال فترة حكم حافظ الأسد وابنه بشّار وحزب البعث، لم يستطع الإيزيديّون الحصول على رخصة بناء معبد لهم ليمارسوا فيه طقوسهم الدينيّة من صلاة وأعياد، كما أنّه ومن ناحية ثالثة لم يتمكن الأيزيديّون من الاحتفال رسميّاً بأعيادهم الدينيّة بشكل علنيّ ومرخّص. كما تمّ حرمانهم من تولّي بعض الوظائف العامّة، فهناك العديد من الخريجين الأيزيديّين الذين حصلوا على إجازة الحقوق من الجامعات السوريّة بتقدير جيّد جدّاً لكنهم حُرموا من التقدم إلى مسابقة القضاة، مع أنّهم نجحوا فيها علميّاً بامتياز إلّا أنّ الرفض من قبل السلطات الأمنيّة جاء بحجّة اعتناقهم ديناً غير معترف به في سوريا، هذا ناهيك عن الحظر على الأيزيديّ لاعتبارات قوميّة كونهم أكراداً، فحرموا أيضاً من أن يكونوا ضبّاطاً عاملين في سلكيّ الشرطة والجيش ولم يسبق أن شاهدنا أيزيديّاً مديراً عامّاً أو محافظاً أو وزيراً.

الإيزيديّون والثورة:

في مارس ٢٠١١ انخرط الإيزيديّون تدريجيّاً في الثورة السوريّة وشاركوا فيها إيماناً بهويّتهم السوريّة، وبوحدة مكوّنات الشعب السوري، وبالثورة التي جمعت بين كلّ أطياف الشعب، وشاركوا في المظاهرات المناهضة لنظام الأسد، وعملوا كذلك مع الحركات السياسيّة المعارضة وساهموا بفاعليّة في التنسيقيّات الثوريّة في الداخل والخارج، وتقدّموا مع المنتفضين على النظام الجائر مطالبين بالحقوق والحرّيّات التي ينادي بها الشعب السوريّ عموماً، والكرديّ خصوصاً غير ناسين مطالبته بالحقوق التي تتعلّق بخصوصيّتهم الدينيّة، فقدّموا الشهداء وشُـــرّدوا وعانوا ولا يزالون، القهر والجوع وتهديم المنازل، ولإظهار التضامن التزم الإيـزيـديّـون بمظاهر الحداد وعدم إتيان الطقوس الاحتفاليّة منذ عيدهم الدينيّ الذي صادف شهر كانون الأوّل من نفس العام أي ٢٠١١ وحتّى انتصار الثورة تكريماً للدماء الطاهرة التي سالت في سوريا، عبر لفتة كريمة آنذاك من سماحة الشيخ المرحوم حسين بريمو رئيس المجلس الروحانيّ الأيزيديّ في سوريا.

أمّا على الصعيد الدينيّ والاجتماعيّ، فقد استطاع الإيزيديون في سورية وفي خضمّ هذه الأحداث افتتاح أوّل مركز لتعليم الديانة الإيزيديّة وسميت ب Dara Herhere بعد أن كانوا محرومين منها سنوات عديدة بسبب بطش واستبداد النظام، وقاموا أيضاً بتخريج عدّة دفعات من الطلبة الإيزيديّة بعد عام من الافتتاح.

هذا ما اعتبره الأيزيديّون ثمرة من ثمار الثورة السوريّة على أبناء الدين الايزيديّ.. أمّا تطلعات الإيزيديّين لما بعد سقوط الأسد فهي بناء دولة مدنيّة ديمقراطيّة تعدديّة تحترم حقوق الأقلّيّات وتمنحهم كلّ الحقوق المشروعة، وإنّ غداً لناظره لقريب.

علي عيسو

الولد وأمّه

كما حدث في القصة المعروفة؛ فقد جاءت امرأة ذات صباح إلى الحداد، وطلبت منه أن يعلّم ابنها الوحيد واليتيم والذكيّ مهنة الحدادة؛ قَبِل الرجل قائلا: عندما يتعلّم سأعطيه أجرة محترمة.

وعند فرصة الغداء، ذهب الصبي ولم يعد!

بعد أيّام اقتربت المرأة من المحل، فبادرها الحداد: ألست أمّ ذلك الصبي الذي لم يكمل اليوم عندي؟.

أجابت المرأة بالإيجاب. فعاد الحداد يسأل: ولماذا لم يعد؟. ردّت المرأة بفخر: لقد تعلّم ابني المهنة واكتفى.

بُهت الحداد، واستطردت المرأة: ألا تُحمّي الحديد في الكور ثمّ تخرجه وتطرقه بالمطرقة على السندان، فتشكّل منه ما تريد من أشياء ومن ثمّ تبرّده؟ أليس كذلك؟ تعلّم ابني أم لا؟ أجب!.

هزّ الحداد رأسه: صحيح.. تماما.. ولكن يبدو أنّ ابنك فهيم إلى درجة كبيرة، فهو لم يتعلّم فقط بل علّم أمّه أيضا!!.

وهنا تختلف تكملة قصتنا عن القصة القديمة؛ فقد غيّرت الأمّ نبرتها إلى الحزم وصاحت كالديك: إذا عليك أن تدفع له أجرة محترمة كما وعدت، أم أنّك ستأكل حقّ اليتيم وتخالف الشرع والدين، وإذا لم تدفع فورا... سأشتكيك إلى الهيئة الشرعية!!.

ضحك الحداد وهو يقول: ، أصبتِ، فلا يوجد أفضل من تلك الهيئة الشرعيّة لتفتي لك؛ فعلا شرّ البليّة ما يضحك..

رفعت المرأة إصبعها في وجه الرجل: من تقصد بشرّ البليّة؟ هل تقصد الهيئة الشرعيّة؟؟ إيّاك أن تخطئ! وتنال من هيبة الهيئة أو تضعف الشعور الديني أو تتآمر على إسقاطها أو أن تهين رئيسها أو قضاتها فتكون من النادمين!.

صدّ الرجل الهجوم بالاقتراب من المرأة أكثر، وقال لها بأنفاس حارّة: لن أنال من أحد، ولن أهين رئيس الهيئة أو حتى رئيس الهيئة السابق، ولا أصغر المتدرّبين من قضاتها الأميّين، ولا من يجب أن يخضعوا منهم لدورات محو الأميّة، ولا من يضعون السواك في أفواههم لينطقوا الحكم الشرعيّ مثل الكاوبوي. فقط أذكّرك، بأنّك أيضا تعلّمت المهنة مثل ابنك، أفلا تريدين أن تحصلي على أجرة محترمة ؟

ابتسمت المرأة وهمست بصوت كأنّه لسلاف فواخرجي وبسرعة إيقاعيّة لوليد المعلّم قائلة: إزا هيك، أنا تعلّمت أشيا كتير كتير، ولازم تدفع لي عليها أجور كتير كتير محترمة! ليش عم تضحك؟!.

بشّار فستق

من ذاكرة الصحافة

جريدة عربية سياسية اجتماعية علمية اقتصادية، كان شعارها: (حب الوطن من الإيمان) وعرّفت عن نفسها بأنها لسان حال «الجمعية الديمقراطية الوطنية بحلب» هذه الجمعية التي تحولت إلى حزب سياسي هو (الحزب الوطني السوري). جاءت في أربع صفحات من القطع المتوسط، وكانت تصدر مرتين في الأسبوع بشكل مؤقت.

صدرت جريدة الوطن في حلب، وعددها الأول صدر بتاريخ في ١٧ ربيع الثاني ١٣٣٨ الموافق ١٩٢٠/١/٨، مما يدل أنها صدرت في فترة الحكم الفيصلي العربي في سورية وقبل قيام الانتداب الفرنسي بعدة أشهر، صاحبها ورئيس تحريرها هو شاكر نعمت الشعباني. لم تستمر هذه الجريدة طويلاً، إذ أغلقت عند قيام الانتداب الفرنسي، وقد أصدر صاحبها فيما بعد في حلب أيضاً في ١٩٢٨/٤/١٨ جريدة باسم (الأهالي) وكانت جريدة سياسية وطنية حرة لسانها لسان حال الحزب الوطني السوري.

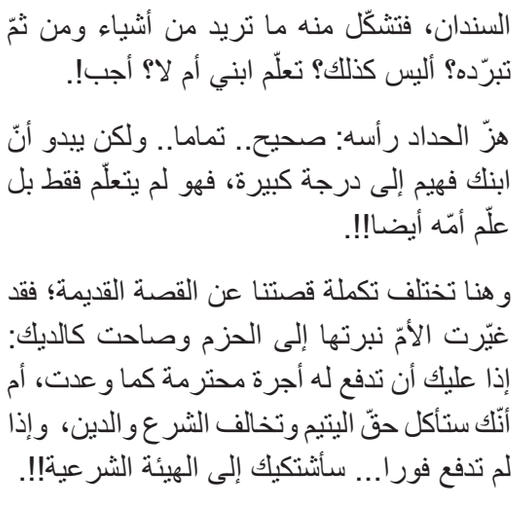

وشاكر نعمت بك الشعباني (المتوفى سنة ١٩٤٢) زعيم سياسي ونائب ووزير. تلقى تعليمه في حلب، وتخرج من الكلية الحربية بالآستانة، وخدم في الجيش العثماني، وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن بلغ رتبة (أميرالاي/ عميد أو زعيم). ثم عمل في الصحافة والسياسة؛ فأصدر جريدة «الوطن» (١٩٢٠) إبان الحكم الفيصلي العربي؛ ثم جريدة الأهالي (١٩٢٨-١٩٤٢) إبان عهد الانتداب الفرنسي.

كلنا سوريون

وميضُ غيمٍ عابرٍ

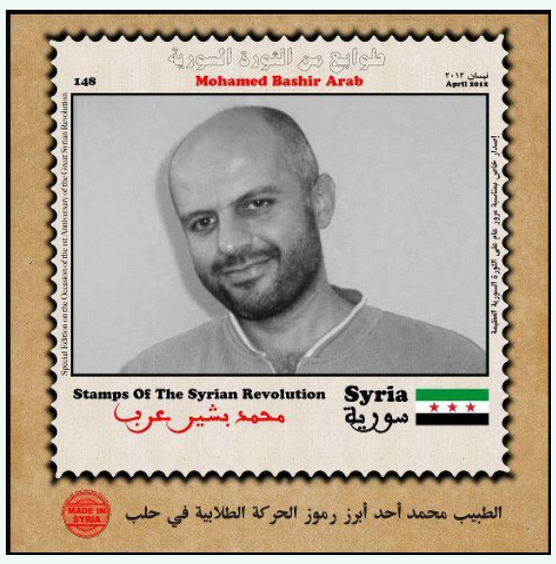

لم يعدْ مجازاً، يصيحُ الجلّادُ: «روّض.. روّض بكارةَ الزمنِ ومزّقِ الخاصرةَ كي لا يموتَ الظِّلُ».

يموتُ الظِّلُ مجازاً وينكسرُ الجسدُ هُنيهةً بجانبِ الوقتِ ورائحةِ الزعفران.

هكذا انكسر الجسدُ\ جسدهُ في ذاكرةِ مُحبِّيهِ، دون فقهِهم بالأملِ، أنّ مُحمّداً رُبّما لا يزالُ يحفرُ بأظافرِ الوقتِ أشلاء جدارِ الزنزانةِ، ويتلو ذكرياتهُ على روحهِ كي يقتُلَ ابتكار الزمنِ في قلب سجّانيهِ.

هكذا اعتدنا مُحمّداً.. ثائراً على الطواغيتِ المُحنّطةِ، مُصاباً بالجنون في جمالِ المشهدِ، غاضباً من خونةِ الأشجارِ، مُحبّاً لأعدائهِ الفكريينَ؛ مُحمّداً لم يكره خصومَ الغيمِ، لم يقل يوماً أنّ الآخرَ شكلُ الغبشِ في المرآة، لم يُقصِ تفاصيلَ الحماقةِ في وجوهِ أصدقائهِ، لم يعتزل الجُرأةَ في الساحاتِ المُهترئةِ.

محمّد بشير عرب.. لك السلام.

وُلِدَ محمد بشير عرب في محافظة حلب السورية عام ١٩٨٠، من أبوين سوريّين؛ وحيدٌ لأمه، يتيم الأب، ومحمّد هو المُعيل الوحيد لوالدتهِ.

تدرّجَ محمّد ضمن مدارس محافظة حلب لاثني عشر عاماً، ودخل جامعة حلب\ كليّة الطبّ البشري عام ١٩٩٩ وتخرّج من الجامعة عام ٢٠٠٤، وأكمل تعليمهُ العالي وتخرّج من قسم الدراسات العليا بجامعة حلب باختصاص طبيب مخبريّ.

كان عمل محمّد عرب في مجال التوزيع الدوائيّ، وتدرّج ضمن هذه الوظيفة ليُصبح بعد فترة ليست بالبعيدة المُدير العلميّ لإحدى الشركات الدوائيّة المهمّة في مُحافظة حلب.

ويُذكر- وهذا يعلمهُ كلّ من كان قريباً من محمّد- أنّه كان شديد التولّع بالموسيقى وخاصة الكلاسيكيّة منها، إضافةً إلى أنّه قارئ من الطراز الرفيع والمُدمن.

يُعتبر محمّد عرب نموذجاً للشابّ المُهذّب والمثقّف بحقّ، ومن المُدافعين عن حقوقه وحقوق أصدقائه وحقوق السوريّين، لذا فكان النصل الذي يقف في درب الظلام السياسيّ، ليلتمع مُصادفةً في أوّل تصادمات سياسيّة حقيقة مع أجهزة الأمن والمخابرات السوريّة، إثر نشاطه الشديد في عام ٢٠٠١ فكان من المهتمّين بالوضع العام؛ ونتيجة لنشاطهِ وحيويتهِ في المجال الاجتماعيّ\ السياسّي، وعلى إثر القرارات الجائرة التي صدرت عن وزارة التعليم العالي في سورية، بخصوص قرار الهندسات عام ٢٠٠٣، كان محمّد عرب من أوائل الداعين لإعلان العصيان العامّ في ساحة الجامعة لردّ القرار الصادر عن الوزارة، حيث كانت الضريبة فصله من جامعة حلب إثر ذلك الاحتجاج، مع عدد آخر من زملائه، وبقي محمّد ضمن قائمة المغضوب عليهم من الأجهزة الأمنية ومتابعته سراً، إلى أن أُلقي القبض عليه في دمشق واعتقل لمدّة أحد عشرة شهراً (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) ومن ثمّ تمّ الإفراج عنه.

لكنّ ذلك لم يُثبّط من عزيمة محمّد عرب بالاستمرار بالنضال ضدّ النظام الذي ازداد شراسة على المستوى السياسيّ والاقتصاديّ وممارسته منهج التجويع العامّ، وخلق حالات من بؤر الفساد والحركات الجهاديّة التي كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأجهزة الاستخبارات العامّة.

وبقي مناضلاً حتّى اشتعال الثورة السورية في ١٥ \ ٣ \ ٢٠١١، فكان من أوّل الداعمين لها ومنسّقاً للمظاهرات السلميّة في مدينة حلب، ونتيجة نضاله كانت الأجهزة الأمنيّة تحاول القبض على محمّد بأيّة وسيلة كانت، إلى أن تمّ اعتقاله ضمن كمين نُصِبَ لهُ ولصديقيه في يوم الثلاثاء ٢ \ ١١ \ ٢٠١١، ليلاً. ومنذ ذلك التاريخ تمّ فقد أيّ اتصال ومعلومات عن محمّد بشير عرب من قِبل أصدقائهِ وعائلته، ورغم كلّ المُتابعات على المستوى السياسي والإعلامي لمعرفة مصيره إلّا أنّ أجهزة المخابرات السوريّة لم تعترف ولا أيّ من الأجهزة الأمنيّة باعتقاله.

نطالب الجميع بالإفراج عن الدكتور محمّد بشير عرب الذي سيدخل اعتقاله، شهره الثلاثين عما قليل.. ونُحمّل الأجهزة الأمنيّة بكلّ مكوّناتها مسؤوليّة سلامته.

الحرّيّة لمحمّد بشير عرب .. ولكافّة المعتقلين في السجون السوريّة.

علي الأعرج

مستقبل الشباب الجامعي

لكلّ مقام مقال

قلق واغتراب في زمن الحرّيّة والحرب

يعدُّ الشباب الشريحة المُجتمعيّة الأكثر حماساً وفاعليّة في إحداث التغيرات ولاسيّما في الفترات الانتقاليّة من حياة المجتمعات. حيث ساهمت حركات التحرّر الشبابيّة المنظّمة منها والعفويّة في إطلاق العديد من الصرخات الرافضة للواقع والمؤمنة بضرورة الانتقال بالمجتمع نحو واقع أفضل في مجالات الحياة المختلفة.... وقد قدّم الشباب خلال السنوات القليلة الماضية وفي بلدان مختلفة شواهد حقّة على دورهم في المبادرة بإعلاء الصوت في وجه الظلم من أجل مجتمع تسوده الحرّيّة والعدالة من الشباب الفلسطينيّ والتونسيّ والمصريّ، وأخصّ بالذكر الشباب السوريّ الذي أثبت خلال ثلاث سنوات من الصراع بوجهِ أعتى أشكال الفاشيّة أنّه جيلٌ قادرٌ على تحمّل المسؤوليّة ومواجهة الضغوط برغم كلّ الصعوبات التي كان وما زال يتعرّض لها.

فقد فرضت الأحداث المفاجأة والمتتالية العديد من المشكلات المرتبطة بتفاصيل الحياة الضاغطة وغير المستقرّة. وها هو الشباب السوريّ يعاني خلال ثلاث سنوات فقدان العديد من شروط الحياة الطبيعيّة ويجد نفسه وبتأثير الصراع الدائر والخبرات الصَدميّة المتلاحقة وجهاً لوجه أمام أزمة تفوق في توصيفها وشدتها تلك المشكلات التي يمرّ بها الشباب ضمن هذه المرحلة باعتبارها جزءا من صراع نمائيّ مبرّر...

فقد أصبح الشباب السوريّ بمعظمه يعاني أزمة حقيقيّة في الهويّة وقلقاً من المستقبل مشوباً بالاغتراب والذي انعكس بصورة جلية باضطراب ومختلف الشدة في وظائف الحياة اليوميّة أثّر على نشاطهم وإنتاجيتهم وقدرتهم على التأثير والتأثّر مع محيط متقبّل وداعم ممّا جعلهم في حالة صراع حاد بسبب التعارض والتناقض الذي يعيشونه يومياً في مجتمع أنهكه التفكّك... ولم يعد يشكّل حلقة للمساندة والدعم كما كان متوقّعاً منه.

وإذا نظرنا لواقع الشباب السوريّ في الداخل والخارج نلاحظ العديد من المشكلات لكن يبدو أنّ أهمّها هو فقدان حقّه في استكمال الدراسة الجامعيّة فالبعض منهم لم تسمح لهم الظروف بالالتحاق بالدراسة الجامعيّة إمّا بسبب الأخطار الناتجة عن إمكانيّة الوصول للجامعة أو الفصل التعسّفي منها أو الخوف من الملاحقة داخل الحرم الجامعي، والبعض الآخر وجد نفسه وجهاً لوجه مع غربة قسريّة فرضت عليهم خارج بلدهم ممّا اضطرهم للقيام بأدوار جديدة وأعمال لم يُعدّوا للقيام بها بعد والتي تجعل من حلمهم بالدراسة والعمل بمهنة هي طموح وأمنية رغبوا تحقيقها والوصول إليها يوماً مجرّد صورة جميلة من الماضي ،تزيد من شعورهم بالاغتراب وقلقهم من مستقبل تبدو خطواتهم نحوه غير واضحة المعالم.

بالإضافة لانخفاض دافعيّتهم للدراسة والتحصيل يوماً بعد يوم مع طول المدّة التي تفصل بينهم وبين دورهم كطالب جامعي يسعى لتحقيق طموحه.

ونتيجة لكلّ ذلك ولانعدام الشعور بالجدوى، والضياع المترافق بالضغوط المتلاحقة، يجد الشباب نفسه عرضه للمزيد من المخاطر فمنهم من يحاول الهرب من الواقع وإنكاره واضعاً نفسه في دوّامة إدمان الهرب وتجنّب الواقع إمّا بتعاطي الكحول أو المخدرات أو الحشيش أو حتّى الانترنت أو العلاقات غير المستقرّ، مهملاً الحلّ الجوهريّ لما يعانيه رافضاً مواجهة مشكلته وإيجاد الحلول البديلة الممكنة لها.

في حين يتعاطى البعض الآخر من الشباب مع الضغوط الواقعة بمزيد من المسؤوليّة والتحدّي محاولاً توضيح دوره الفاعل في مرحلة حرجه من حياته برغبة جادّة بتطوير الذات وتقديم أفضل ما يمكنه ضمن شروط حياتيّة يفرضها عليهم الواقع فتجدهم ينصرفون للتعلّم الذاتي والعمل في مجالات عدّة بعضها ببريق حلم تركوه مرغمين وبعضها يسعون لجعله يبدو كذلك.

ومن هنا علينا طرح التساؤل حول دورنا أفراداً وتجمّعات وإمكانيّة الأخذ بيد الشباب السوريّ بشكل جديّ وفاعل ليستعيد توازنه وأبسط حقوقه في استكمال دراسته الجامعيّة أو ما يوازيها.

علّ الإجابة تبدأ في توضيح المهام التي ينبغي علينا القيام بها أفراداً وتجمّعات وبالتعاون مع الجهات المدنيّة السوريّة والمنظّمات الدوليّة الإنسانيّة وتحديداً الإنسانيّة والفاعلة لمساعدة جيل من الشباب هم مستقبل سوريا المرجو.... من حقّهم علينا أن يكملوا دراستهم.

جلّنار صادق

نكزات أبو حجر

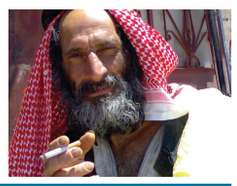

باعتبار ما في حدث مهم اليوم.. لنحط (جريدة كلنا سوريون) عـ النتافة اليوم .. اذا مفكرين انو نزلتولي زاوية (نكزات أبو حجر) بجريدتكون رح تنفدوا من لساني .. يوق .. ليلتكون سودة .. بعكس بياض هل الكاسة ..

جماعة لا شماتة بالموت حلووو عن (تووووت) .. مزهزه .. و اذا بيجي خبر قتل اديب سلامة رئيس فرع المخابرات الجوية بحلب .. عليّ الطلاق لأرقص بالشارع بالزلط .. و صوّر يوتيوب كمان .. لاا خيو بدي اعمل بث مباشر ..

بانتظار اقالة « عثمان بديوي « من قبل الحكومة المؤقتة و المجلس الثوري لمعرة النعمان و المجلس الوطني .. بثينة شعبان دفعت (١٥٠٠ ل س) اكثر منو.!

صبايا و شباااااب .. رح ناخد النصف المليان من الكاسة .. شوية شباب و ناشطين (رعاع كما يسميهم البعض) رح يسقطووو رئيس الائتلاف الجربا ..منيح هيك .. بغض النظر عن اتفاقك او اختلافك مع ذلك .. بدي محاولة وحدة من المنحبكجية .. محاولة بس هاا .. لاسقاط رئيس بلدية ..خيووو بلا المنحبكجية .. جماعة هيئة التنسيق انا بحبكم فرداً فرداً بس حاولووو (محاولة فقط) سقطوه لحسن عبد العظيم ..و لك قبل ما يموت ولووووووووو

اللي بدو يتقاعد من الثورة .. بحب قلووو «فات السبت ب (تووت) اليهودي» خود هالسالفة ..

التقيت بـ «أبوتالة « بالفرع ..الزلمة كان بقيادة فرقة حزبية بالرقة .. و لك أأي لا تستغرب حزب البعث تبع النظام .. مشكلتو بسيطة كثير .. مر لعندو صديقو ناقشو بخلاف البعث بشقيه السوري / العراقي.. بعدها ضل خمس سنين بسجن بتدمر.. ليش ..!؟ اهاااااااا .. ليش ما خبر الامن .. معناها عندو بذور يمينية..و ممكن يفكر يصير معارض للنظام بعد شي خمسين سنة يا حبيب..

قلتلو طبعا عاملوك بشكل مغاير للآخرين كونك من جماعتهم .. فرجاني رجليه كلها زرقة من كتر الدواليب ..قلي «الله وكيلك ما ضل غير ينطو عليّ ..»

جحافل شبيحة الاسد ..و الشبيحة المقنعين بقناع ثقافوي .. مزعوجين من اردوغان .. ياي حجب التويتر ..

يا لثارات التويتر..شفتو بسوريا .. السيد الرئيس ما حجب التويتر .. و لا الميغ و لا صواريخ السكود و لا الكيماوي ..

شفتوو رجعو لحضن الوطن .!

مقام القصب

عمّار عكّاش

استنبول باب الهجرة الأبديّة انطباعات الطريد

ما أن تطأ القدمانِ أرضكِ حتى يختلج المرءُ امام آلةٍ كبيرةً باتساع الآلهة، رحيمةٌ وجبّارة مستكبرة مثلها؛ بشرٌ على سفرٍ لا يتوقّفون، لا ثباتَ في الوجوه، بائعات هوىً تتبدّلن كجلود الأفاعي، قوّادون، مهربون، مجرمون، هاربون، موظفون متعبون، أفارقةٌ موثقون بأحزمةِ ساعاتهم عبيداً جُدد، نساءُ ماتزلن تحت رحمة الطربوش، كلابٌ فقدت كل غرائزها تنام بليدةً في كل ركنٍ، مجموعاتٌ متفرقة تلتقي في المقاهي، تتراشق الأحاديث في الفن والسياسة، تظن أنها في بؤرة الضوء ولا تدري أنها مجرّد بثرة صغيرة على وجه استنبول لا تلبث أن تزول، بشرٌ يسيرون حول طواحينهم يحسبون الشاي ترياق الحياة والتعب، أكرادٌ جنوبيون يعيدون ترميم قراهم في الضواحي، وفي أحزمة الفقر، سوريون ينتهكون حرمة التسمية ويبتكرون تسمياتهم للأماكن والعناوين والشوارع والمقاهي، ففعل التسمية يعادل فعل الامتلاك، لكنهم عبثاً يحاولون امتلاك منافيهم، وخيرٌ لهم أن يقلبوا جيوبهم وقد أفلسوا سوى من خثرِ الدم تنقّط من تلافيف الذاكرة..

لا ثبات في استنبول، الهويّة فقط للحجارة والإسفلت والأبنية والبحر الذي يغزو الميناء فيمتزج البريّ الحرّ بالمدينيّ الرتيب، دواء لروح الهاربين من لعنةٍ حلّت عليهم، وقلقٌ لا يهدأ، يبزغ شيخ البحر تخترق يداه صدر الطريدِ وتقبضان على قلبٍ متهتّكٍ وتهصرناه ثم تعيدان نفخه.. مساحةُ حرّةٌ للتيه لا تكون فيها مرئيّاً، ولا تبصر نفسك سوى شقيقتها المكسورة فيها.

تدور عجلةِ الوقت وتبلغُ أوجها، شيءٌ ما مختلف هنا في تواقيت الفصول، مواعيدُ استنبول مع المطر والغيمِ، تتكرر ومع ذلك لا تصيبك بالرتابة والسأم، أشبهُ بخفة فهدٍ استوائي لا يفقد قدراته على مباغتة فريسته، ما الذي يجعل مدينة بهذا الحجم تحافظ وسط كل هذا الإسمنت على مسحة بريّة نادرة؟!.. قسوة مدينة كبيرة، تحاصرك لكنها تترك لك باباً خلفياً مشرعاً للهروب..

كلما وطأك يا استنبول، شاعرٌ أو طريدٌ أو ممسوسٌ، سَرَتْ للوهلة الأولى قشعريرة في جسده، من الرأس إلى أخمصِ القدمين، ودَكُّ مهمازٌ فرسَ الحنينِ فانطلقت شهلاءَ لا تلوي على شيءٍ.. وكأننا في حضرة آلهتنا يا استنبول، وكأنّ جسد الشاعرِ تمسّه رؤوسُ أصابع فتاةٍ مغوليّة العينين وأثينية الوجه، وتقرص حلمتيه، وكأن المرء يواجه نفسه، ويقرّ مستسلماً أخيراً فلا مفر للهاربين من الجحيم من: الخوف الذي يدقّ عظامهم، ومن رعشة الحب التي تطيل عمرهم يومين أو سنتين أو جحيمين، أو من وهم الحبّ.. في استنبول اتساعٌ لا ينتهي، يرميك مجهولاً عارياً ومع ذلك تَدْرَأ فضيحتكُ، وتتلعثم في محاولة ترتيب عالمك، تضج بالحياة، وتضج بغربة فردٍ تبلعه الحشودُ، تسحقك، وتنهض من جديد، ثم تسحقك من جديد، موتٌ وانبعاثٌ يتكرران دون توبة مسحوراً بفوضى الاختلاف؛ الاختلاف الذي تشعر به حين تسير تحت رجليّ مارد بحجم عشرة فيلة قد يسحقك في أية لحظة.

اكبري أكثر يا استنبول واقبليني هارباً آخر أو غراباً آخر يؤنِسُ سمائك القلقة المتقلبة المزاجِ... وتؤنسين هوية جسده وهوية روحه الناقصة.. وليسامحني سكان استنبول إن شكّلتُ مدينتهم كما تشاء رؤاي، وليغفر لي فقراؤها ومنبوذوها اني أرى في هذا الوحش السائب ما لا يرونه، لا بدّ لنا ان نؤنسِنَ ما يحيط بنا، بعد أن اختفت مدننا.. زواراً عابرين، لا غرباء ولا سيّاح، زوار.. كلما زرتك يا استنبول انتقيت إحدى المواني ورميتُ شالي، وأوهمتُ نفسي أن فتاةً مغولية العينين، أثينيّة الشفاه ستلتقطه، وحشرت ورق قصائدي في قارورةٍ ورميتها للبحر، صامّاً أذني عن حطام الزجاج على ألسنة الصخر، موقناً أن شاعرةً حسناء بعد جيلين ستلتقطها وتكمل قصيدتي.

ذات يوم ستنطفئ نفسي الخاوية على عروشها، ويملأ الملح فمي وأنفي، وستُسكِتُ موسيقا الماء كل الضجيج في أذنيّ.. ويغمرني سلام الأبد..

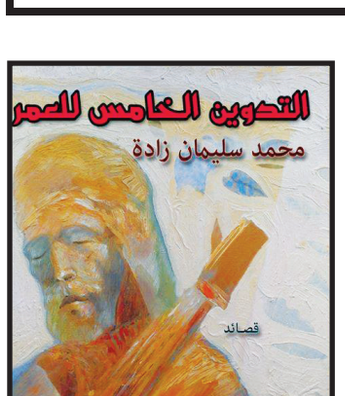

«التدوين الخامس للعمر» عنوان الديوان الصادر عن منشورات مومنت في بريطانيا، للشاعر السوري محمد سليمان زادة، يتحدّث الديوان عن حالة النّاس وملامح الحرب فيرصد المأساة الحقيقيّة بخلق حالة نثريّة آنيّة، وكأنها مشهد حقيقي لكلّ ما جرى ويجري هناك، حيث سوريا.

محمد زادة في التدوين الخامس للعمر يثقب بكارة الواقع ويترك الأمور تأخذ مجراها خارج أي تدبير، ويسيطر على اللّغة فيجعلها ممتدة في المساحة.

«اللعبة الأخيرة قبل فرض القواعد»، عنوان المجموعة القصصية الجديدة للقاص علاء رشيدي، صدرت حديثاً عن أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي

مجموعة مؤلّفة من ثماني قصص، تناول فيها الكاتب التحوّل الذي يعيشه المجتمع السوري، في محاولة لرفع التجربة الاجتماعية إلى مستوى العمل الأدبي. فالأحداث الأخيرة التي عاشها المجتمع السوري تستحق المحاولة الحثيثة لنقلها إلى مستوى الفانتازي أو النفسي الوجودي.

المدير العام
توفيـق دنيـا

هيئة التحرير
بسّام يوسف - حسين برو - بشّار فستق - منير الأيّوبي
غزوان قرنفل - ثائر موسى - عزّة البحرة

فريق العمل
الموقع الإلكتروني : محمّد نجّار
سكرتاريا : نور العبدالله
الترجمة : مها الخضّور

الآراء الواردة في كلّنا سوريّون تعبّر عن رأي الكاتب
و لا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

www.allsyrians.org
newspaper@allsyrians.org